جامعة يحى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم محاسبية ومالية

الموضوع:

دور وسائل الدفع في التقليل من مخاطر السيولة
– دراسة مقارنة –

مذكرة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في المحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

إعداد الطالبة:

- شيخ التهامي فاطمة الزهراء "هجيرة "

الأستاذة المشرفة:

ولد شرشالي سمية

لجنة التقييم

الاسم و اللقب	الرتبة	الملاحظات
كلثوم حميدي	أستاذ محاضر "أ"	رئيسا
سمية ولد شرشالي	أستاذ محاضر"ب"	مشرفة و مقررة
عماد غزازي	أستاذ محاضر "أ"	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

كلمة شكر

اللهم اشرح لي صدري ويسر لي أمري يفقه قولي

قال تعالى: " ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي ووالدي وأن أعمل صالحا ترضاه " الأحقاف الآية: 15

بداية وقبل كل شيء أتوجه بالشكر الخالص لرب السماوات و الأرض على نعمة الجليلة إنه تبارك وتعالى أمد لنا الصحة والقوة وكان لنا عونا ودعما ووهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الرشد والثبات ونصلي على خاتم الأنبياء صلوات ربي وسلامه عليه

وقبل أن نمضي أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة.

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة ...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل...

وأخص بالتقدير والشكر و الامتنان إلى الأستاذة العزيزة المشرفة : الدكتورة "سمية ولد شرشالي " لتفضلها بالإشراف على هذا العمل و على سعة صدرها و حرصها الدائم أن ينتهي هذا العمل في صورة أكاديمية بدون أي نقائص ونسأل الله أن يجزيها عني كل خير

كما أتقدم بالشكر للجنة المناقشة لفضلهم على تقييم هذا العمل، على ما سوف يقدمونه من التوجيهات والتوصيات

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا يد العون من قريب أو من بعيد ولو حتى بكلمة أو نصيحة

ونسأل المولى عز وجل أن نكون قد ساهمنا ولو بشيء قليل في إثراء الأبحاث المستقبلية بالمعلومات.

"**اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما** "

إهـــــــــــداء

بسم االلهّ الرحمانّ الرحيم

لك الحمد وّ الشكرّ ربي على عظيم فضلك و كثير عطائك
فسبحانك لم تبخلّ عليّ بأي شيء سألتك فيه فكنت أنت المستجيب
فالحمدلله
الّذي هدانا لإتمام هذا العمل المتواضع ما وّ كنا لنهتدي لولا هديه
وّ الصلاة وّ السلام على أعظم أستاذ في الحياة و خيرّ موجه للبشر
إمام الأنبياء و المرسلين
وّ سيد العلماءّ محمد صلى االله عليه وسلّم
أهدي ثمرة جهدي إلى الوالدين الكريمين وبالخصوص إلى الأب العزيز
أطال الله في عمره وشفاه من كل سقم

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

مستخلص :

في ظل الاقتصاد الرقمي ونتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، أسفر عن ظهور وسائل الدفع والسداد الالكتروني كحل للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية ،وبالفعل تمكنت وسائل الدفع الحديثة من الانتشار بسرعة وقد تساعد في ذلك المجهودات المبذولة من طرف البنوك لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء وجعلهم يحبون مدى فعالية ومزايا هذه الوسائل

وتعتبر السيولة من أهم الأطراف التي تسعى البلاد لتحقيقها ولكن في سبيل تحقيق هذا الهدف قد يواجه البنك العديد من الصعوبات التي قد تؤدي به إلى الوقوع في أزمة السيولة لذا عليها إتخاذ الأساليب والاجراءات المناسبة الملائمة لمواجه هذه المخاطر

الكلمات المفتاحية : وسائل الدفع ، السيولة ، مخاطر السيولة

Abstract :

In the light of the digital economy and as a result of the development of information and communication technology, it resulted in the emergence of electronic payment and payment methods as a solution to the problems and obstacles created by the traditional payment methods. Indeed, modern payment methods have been able to spread rapidly and may help in this the efforts made by banks to attract the largest possible number of customers and make them They like how effective and beneficial these methods are

Liquidity is considered one of the most important parties that the country seeks to achieve, but in order to achieve this goal, the bank may face many difficulties that may lead it to fall into a liquidity crisis, so it must take appropriate appropriate .methods and measures to face these risks

Key words: payment methods, liquidity, liquidity risk

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وتقدير.	/
الإهداء.	/
مستخلص.	/
فهرس المحتويات.	/
قائمة الجداول والأشكال.	/
مقدمة .	أ–ث
الفصل الأول: الإطار النظري لوسائل الدفع	
تمهيد.	2
المبحث الأول: ماهية وسائل الدفع.	3
المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع.	3
المطلب الثاني: التطور التاريخي لوسائل الدفع.	4
المطلب الثالث: الأشكال التقليدية لوسائل الدفع	5
المبحث الثاني: وسائل الدفع الالكترونية الحديثة.	12
المطلب الأول: تعريف وسائل الدفع الالكترونية الحديثة.	12
المطلب الثاني: أنواع وسائل الدفع الالكترونية الحديثة.	13
المطلب الثالث: أهمية وخصائص وسائل الدفع الحديثة.	22
المبحث الثالث:تقييم استخدام وسائل الدفع الالكترونية.	25
المطلب الأول : العوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الالكترونية.	25
المطلب الثاني :العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الحديثة.	27
المطلب الثالث: أدوات حماية وسائل الدفع الحديثة.	29
خلاصة الفصل.	31

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: مخاطر السيولة لدى البنوك التجارية.	
تمهيد.	33
المبحث الأول: الإطار النظري لمخاطر السيولة.	34
المطلب الأول: تعريف السيولة ومخاطرها.	34
المطلب الثاني: أسباب مخاطر السيولة.	36
المطلب الثالث: أنواع مخاطر السيولة وأثارها.	39
المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية.	40
المطلب الأول: تعريف مخاطر السيولة في البنوك التجارية وعوامل تحققها.	40
المطلب الثاني: تقنيات ومبادئ إدارة مخاطر السيولة	43
المطلب الثالث: أدوات إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية.	46
المبحث الثالث :كيفية حماية وسائل الدفع الحديثة من المخاطر المترتبة عنها.	52
المطلب الأول :مزايا وسائل الدفع الحديثة.	52
المطلب الثاني :تطور وسائل الدفع الالكترونية في النظام المصرفي الجزائري	54
المطلب الثالث : الدفع الالكتروني كألية للتقليل من مخاطر السيولة في الاقتصاد الوطني.	57
خلاصة الفصل.	60
الفصل الثالث : دراسة مقارنة بعض الدراسات السابقة	
المبحث الأول : دراسة أهم أهداف ونتائج بعض الدراسات السابقة.	62

فهرس المحتويات

المطلب الأول : أهداف ونتائج الدراسة رقم "1" وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية واقع وتحديات – دراسة ميدانية لحالة بنكي BEA.BADR–.	62
المطلب الثاني : أهداف ونتائج الدراسة رقم "2" نظام الدفع الالكتروني الجزائري كألية لتطوير وسائل الدفع الحديثة	63
المطلب الثالث : أهداف ونتائج الدراسة رقم "3" أدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(BNA) –.	64
المطلب الرابع : أهداف ونتائج الدراسة رقم "4" وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري – الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية –.	66
المبحث الثاني :مقارنة الدراسات السابقة من حيث أوجه الاختلاف وأوجه الشبه.	67
المطلب الأول: مقارنة أهداف الدراسات السابقة.	67
المطلب الثاني : مقارنة نتائج الدراسات السابقة.	69
الطلب الثالث :مقارنة الدراسات السابقة مع الموضوع محل البحث.	70
الخاتمة.	73
قائمة المراجع.	78

قائمة الجدوال

والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	أوجه الاختلاف بين الشيك والكمبيالة.	11
1-3	يبين أوجه اختلاف أهداف الدراسات السابقة.	68
2-3	يبين أوجه اختلاف نتائج الدراسات السابقة.	69

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	نموذج عن السفتجة	9
2-1	الصك البريدي.	10
3-1	عملية استخدام بطاقة الائتمان.	15
4-1	بطاقة الائتمان الذهبية ماستر كارد.	16
5-1	بطاقة فيزا كارد.	16
6-1	التقسيم الأساسي للبطاقات البنكية	18
7-1	نموذج توضيحي للشيك الالكتروني	22
1-2	عناصر إدارة المخاطر	42

مقدمة

أولا : إطار الدراسة

يشهد العالم فترة هامة من التحولات والتغيرات الجذرية ، والتي تساهم بشكل ملحوظ في إيجاد مناخ وأوضاع اقتصادية مختلفة تماما عما كان موجود من قبل ، ولعل هذا التغير أبرز درجة التسارع الهائل في الإبداع التكنولوجي ومدى دقة التطورات والابتكار.

ولعل من أهم القطاعات التي تأثرت بصورة كبيرة وسريعة بهته التغيرات هو الاقتصاد ، حيث انتقل من مفهومه التقليدي إلى مفهوم مختلف تماما ألا و هو ما يسمى باقتصاد المعرفة والذي يتطلب أن تكون المعرفة والمعلومات من أهم ركائزه ، وما زاد الأمر تطورا وحداثة ، اندماج هذا الاقتصاد بموجة رقمية،حيث تعد وسائل الدفع الإلكتروني أبرز صورها التي من شأنها توسع مفهوم الاقتصاد الرقمي إلى أبعد الحدود.

لقد صاحب هذه المتغيرات و التطورات في المجال الاقتصادي، التقدم المذهل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، التي تعد بمثابة أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في عصر العولمة المالية ما دفع بالبنوك و المؤسسات المالية إلى اقتراح بعض الإصلاحات الواجب القيام بها وإتباعها بهدف تطوير و تحديث وسائل الدفع عن طريق إدماج وسائل دفع جديدة تتميز بالفاعلية و الأمان و السرعة في ظل ذلك أدركت الجزائر ضرورة الارتقاء بنظامها المصرفي إلى مستوى تلك التطورات و بالتالي ضرورة تحديث نظام الدفع الذي لا يعاني فقط من تأخر في تطبيق و إدخال وسائل الدفع الالكترونية بل وأيضا يعاني من مجتمع يرفض التعامل بالوسائل التقليدية إلا قليلا معطيا الأولوية للسيولة النقدية في تعاملاته نظرا لارتباط مفهوم وسائل الدفع الإلكتروني بالمفاهيم المالية أي التكاليف والأرباح فإنه لا يفوتنا في هذا الإطار أن نشير إلى دور الأداء المالي في البنوك لأن المتعاملين الاقتصاديين يبحثون عن جهة آمنة وموثوق فيها لإيداع أموالهم والحفاظ عليها واستغلالها عند الحاجة، كما أن البنوك في سعيها إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من مزاولة أنشطتها تتعرض لمخاطر تعيقها من القيام بعملها على أكمل وجه إذ تعتبر مخاطر السيولة من أهم الأنواع التي تعنى باهتمام خاص من قبل الإدارة العليا في البنوك ولذلك ظهر دور وسائل الدفع في التقليل من مخاطر السيولة لدى البنوك التجارية.

ثانيا : إشكالية الدراسة

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا يمكن أن نطرح الإشكالية التالية :

- **إلى أي مدى يمكن أن تؤثر وسائل الدفع في التقليل من مخاطر السيولة ؟**

ثالثا :الأسئلة الفرعية

وحتى يتسنى الجواب على السؤال الرئيسي فإنه من الضروري طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي وسائل الدفع التقليدية؟ و لماذا أحلت مكانها الوسائل الالكترونية؟
- ما هي مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك التجارية؟
- فيما يتمثل الاختلاف بين الدراسة محل البحث مقارنة بالدراسات السابقة ؟

رابعا : فرضيات الدراسة

قصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية سوف نضع بعض الفرضيات التي تكون منطلق دراستنا و يمكن حصرها فيما يلي :

- وسائل الدفع الالكترونية هي تطور لوسائل الدفع التقليدية حيث جاءت فقط لتغطية النقائص الموجودة فيها.
- أصبحت الخدمات المصرفية في ظل إدخال وسائل الدفع الحديثة أكثر فعالية من قبل.
- لا يوجد اختلاف بين الدراسة محل البحث مقارنة بالدراسات السابقة.

خامسا :أسباب اختيار الدراسة

لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع بناء على عدة اعتبارات أهمها :

- أهمية الموضوع وحداثة نظم الدفع الالكترونية؛
- استمرارية ظهور ابتكارات متعلقة بنظم الدفع؛
- كون الموضوع يدخل ضمن مجال التخصص؛
- معرفة الأساليب والأدوات التي تستخدمها البنوك التجارية في إدارة سيولتها؛
- قلة الدراسات التي تتناول البنوك التجارية من جانب إدارة مخاطر السيولة واقتصارها على مخاطر السيولة.

سادسا : أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- معرفة الدور الذي تلعبه وسائل الدفع و المتمثل في كونه مؤشر مهم على وضعية وقوة الاقتصاد؛
- محاولة معرفة مدى استجابة الجمهور الجزائري للتطورات الحاصلة في مجال نظام الدفع؛

- محاولة الإلمام بمختلف وسائل الدفع الحديثة؛
- محاولة معرفة مختلف التكنولوجيا الحديثة المستعملة في البنوك الجزائرية و ما مدى مساهمتها في عصرنة الخدمات المصرفية الجزائرية؛
- تقييم استعمال وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر و إعطاء نظرة على الواقع المصرفي الجزائري في مجال الدفع الالكتروني؛

سابعا : أهمية الدراسة

- تأتي أهمية البحث من أن مخاطر السيولة هي أحد المواضيع المهمة في المصارف، وشغلها الشاغل في عملها اليومي نتيجة احتكاكها بالزبائن، فقد يخسر المصرف عددا من زبائنه نتيجة عدم توفر السيول الكافية، أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم بالوقت المناسب، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته؛

-كما تتمثل أهمية الدراسة في التعرف على مخاطر السيولة وواقعها في البنوك التجارية، من حيث مفهومها وطرق حسابها والعوامل المؤثرة فيها والعوامل التي تؤدي لها

ويتمثل الدفع الالكتروني في إتباع أساليب حديثة في النشاط البنكي ،وتسوية مختلف المعاملات بوسائل دفع حديثة ، وكذا تحسين العلاقة بين البنك والزبون والذي تشكل جانب هام باعتبارها الركيزة الأساسية التي يبنى عليها الاقتصاد في نجاحها في مهامها أمر ضروري للتنمية الاقتصادية والإلمام بجميع جوانب تكنولوجيا الإعلام و الاتصال و تأثيرها على أداء الخدمات المصرفية خاصة الجزائرية من خلال اختيار التقنيات و الوسائل و الأنظمة التي تحقق لها عوائد وأرباح من جهة و تقليل التكاليف و الأخطار من جهة أخرى، بالمقابل تحقق رضا العملاء و راحتهم

ثامنا : منهج الدراسة

وفقا للإشكالية المطروحة سلفا و الفرضيات الموضوعة من خلالها،سنعتمد على المنهج التاريخي حيث يظهر المنهج التاريخي من خلال التعرف على التطور التاريخي لوسائل الدفع، الوصفي التحليلي من خلال التطرق إلى الطرح النظري بوسائل الدفع التقليدية و الالكترونية وواقعها في الجزائر والسيولة ومخاطرها وإدارتها في البنوك التجارية وعلاقة وسائل الدفع بمخاطر السيولة.

تاسعا : صعوبات الدراسة

نظرا لتفشي وباء كورونا وطنيا وعالميا ، ما جعلنا نصطدم بتعميم الحجر المنزلي العام ،وغلق الجامعات الأمر الذي شكل صعوبة في التواصل مع البنوك وصعوبة الحصول على وثائق خاصة بالبنك والفئة المستهدفة في الدراسة ، وهذا ما سبّب نقص في دقة المعارف ، بالإضافة إلى غلق الجامعات والمكتبات ما أثر في ندرة المراجع والمصادر.

عاشرا : هيكل الدراسة

بغية الإجابة عن الإشكالية المطروحة و الفرضيات الموضوعة من خلالها و تحقيق أهداف الدراسة تم تقسيم الموضوع إلى ثلاث فصول تتصدرهم مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري لوسائل الدفع

الفصل الثاني :مخاطر السيولة لدى البنوك التجارية

الفصل الثالث : دراسة مقارنة بعض الدراسات السابقة

الفصل الأول

الإطار النظري

لوسائل الدفع

تمهيد :

تعبر وسائل الدفع عن الطريقة التي من خلالها يستطيع الأفراد تسوية التزاماتهم أو دفع أثمان السلع والخدمات التي يحصلوا عليها وقد تطورت وسائل الدفع عبر العصور، وذلك تباعا لتطور الحياة الاقتصادية وظروف السوق والتطورات في مجال تكنولوجيا الاتصال وقد حظيت بالقبول الاجتماعي لها فبدأت بنظام المقايضة ثم بعد ذلك نظام المعدنين وبسب محدودية هذا النظام ظهرت النقود الورقية التي تستمد قوتها من القانون، ومع التطورات غير مسبوقة في تكنولوجيا المعلوماتية تمخضت عنها وسائل دفع إلكترونية والتي تمثل الصورة الالكترونية لوسائل الدفع التقليدية التي توجد بأشكال مختلفة تتلاءم مع طبيعة الصفقات.

و هذا ما سنتطرق له في هذا الفصل حيث سوف نستعرض ماهية وسائل الدفع في المبحث الأول، التحول إلى وسائل الدفع الإلكتروني في المبحث الثاني أما في المبحث الثالث فسنتطرق إلى تقييم وسائل الدفع الالكترونية

المبحث الأول : ماهية وسائل الدفع

تعتبر وسائل الدفع الطريقة التي من خلالها يستطيع الأفراد تسوية التزاماتهم أو دفع أثمان السلع والخدمات التي يحصلون عليها وقد تطورت وسائل الدفع على مر الزّمان وذلك تبعا لتطور الحياة الاقتصادية وظروف السوق ، فقد بدأت بنظام المقايضة ثم بعد ذلك ظهرت النقود السلعية ثم الذهب والفضة وبسبب محدودية هذا النظام ظهرت النقود الورقية التي تستمد قوتها من القانون ومع التطورات غير مسبوقة في التكنولوجيا المعلوماتية تمخضت عنها وسائل الدفع الحديثة .

المطلب الأول : تعريف وسائل الدفع

تمثل وسائل الدفع أهم مكونات نظام الدفع ، وتعد من أبرز مؤشرات قياس كفاءته سواء من حيث حجمها ومدى تنوعها أو من ناحية طبيعتها وعلى هذا الأساس ، سنتطرق الى تعريف وسائل الدفع

التعريف الأول :

عرف المشرع الجزائري وسائل الدفع كما يلي: "تعتبر وسائل الدفع كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل الأموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل "

والتي يمكن من خلالها إجراء أي تسوية بين الدائن والمدين سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين[1]

التعريف الثاني : عرفه الاقتصاديBonneau thiry

على أنها "كل الأدوات التي مهما كانت الدعائم والأساليب التقنية المستعملة تسمح لكل الأشخاص بتحويل الأموال"[2]

التعريف الثالث :

هي "أداة وساطة مهمتها تسهيل التداول وتمكين إجراء الصفقات بسهولة وهذا ينطبق على النقود في شكلها المعاصر وبصفة أقل على الأوراق التجارية عندما تكون محل التداول بين فئة التجار ومن جهة أخرى تمثل أدوات الدفع الأجل ، وهذا الأمر ينطبق خاصة على النقود والشيكات بدرجة أقل حيث أن امتلاكها يسمح للأفراد إما بإنفاقها أو انتظار فرص أفضل في المستقبل وانطلاقا من هذا المبدأ فإن وسيلة الدفع تمثل وسيلة

[1] المادة 69من الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت سنة 2010يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11المؤرخ في 26أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية** –العدد 52-ص11.

[2] غضبان لخضر ، **الإطار القانوني لوسائل الدفع الالكترونية** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي – 2014/2013،ص8.

قرض حيث تسمح بتحويل قوة شرائية حاليا وإعادة استرجاعها في المستقبل" [1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي هو أن وسائل الدفع هي أداة وساطة تحضا بقبول اجتماعي وتقوم بتسهيل التداول والمعاملات بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسديد الديون .

المطلب الثاني : التطور التاريخي لوسائل الدفع

شهد النشاط الاقتصادي والتجاري تطورا مستمرا يشمل هذا التطور مفهوم النشاط وكذلك الوسائل اللازمة لإتمامه ، حيث يعمل كل منهما على تطور الآخر،فالتطور في المال الاقتصادي يدفع إلى التطور في غيره من المجالات الأخرى، وهكذا تتكامل حلقات الأنشطة الاقتصادية مع بعضها البعض باستمرار التطور المادي لفترة من الوقت فإنه يؤدي إلى حدوث تطور نوعي في وسائل التعامل بالتحول من الوسائل التقليدية إلى وسائل أخرى أكثر تطورا وتقدما [2].

ومن الوسائل التي استخدمها الإنسان الذهب والفضة ومعادن وسلع أخرى لبعض المهام التي تقوم بها النقود حاليا ،إذا كانت لها قيمة تبادلية إلى جانب قيمتها كسلعة وهو ما يعرف بالنقود السلعية[3].

ومع التطورات ظهرت النقود النائبة والتي استعملت شهادات ورقية تمثل قيمة النقود السلعية [4] .

وبقي العالم يعتمد نظام الدفع التقليدي ويستخدم وسائله قرونا عديدة، إلى أن سادت ظاهرة المعلوماتية التي تأثر بها الناس أخيرا وبدأ التعامل على أساسها نظرا لمزاياها، من ناحية السرعة أو من ناحية التكلفة ، وخاصة فيما يتعلق بعملية الدفع والتحويل التي أصبحت أسهل في ظل البيئة الإلكترونية، ما أوجد نظام الدفع الإلكتروني والذي تمثل تباعا، في نظام تحويل الأموال إلكترونيا [5].

والتي عرفت وجود ما يسمى بالنقود الإلكترونية لإتمام عملية الدفع الإلكتروني، والتي يتم التعامل بها بها بالطرق الرقمية عبر الشبكة العنكبوتية [6].

---

[1] الطاهر لطرش،**تقنيات البنوك** ،دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السادسة ،الساحة المركزية –بن عكنون – الجزائر ،2007،ص31.

[2] السيد أحمد عبد الخالق ، **التجارة الالكترونية والعولمة** ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية والبحوث والدراسات ، الطبعة الثانية ،مصر ، 2008، ص3

[3] مروان عطوان ، **النظريات النقدية** ، دار البحث للطباعة والنشر ، عمان 1989 ،ص12

[4] هيل عجمي جميل الجنابي ،رمزي ياسين وسيع أرسلان ، **النقود والمصارف والنظرية النقدية** ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى ، عمان و2009،ص17

[5] أحمد سفر ،**أنظمة الدفع الإلكترونية** ، منشورات الحلبي الحقيقة ، بيروت ، لبنان ،2008،ص5

[6] وثيقة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، الفريق العامل المهني بالتجارة الإلكترونية ،الجوانب القانونية من التجارة الإلكترونية ،الدورة 38 نيويورك،من 12إلى 23 مارس2001،ص3

كما شاع مؤخرا استخدامها على نطاق واسع في الأغراض التجارية التي كانت نتيجة التحول إلى ممارسة التجارة الإلكترونية، التي أتاحت عملية تبادل السلع والخدمات والبيانات بين العديد من الجهات عبر شبكة الإنترنت مؤدية بذلك إلى ظهور ثورة جديدة في شكل التجارة العالمية والتي أثيرت على أسلوب الحياة بأكملها لذلك سعت المصارف للتكيف والتعامل مع المستجدات المصرفية الإلكترونية بكل فعالية وانفتاح وكفاءة[1].

وأصبحت ذات أهمية دولية ووطنية لا يمكن الاستغناء عنها[2].

وعليه نجد أن العالم يتجه نحو تطبيق واسع لنظام المدفوعات بوسائل دفع إلكترونية مما يقلل من استخدام النقود بشكل كامل[3].

المطلب الثالث : الأشكال التقليدية لوسائل الدفع

لقد مرت وسائل الدفع عبر تاريخها الطويل بتطور تدريجي حتى بلغت التي نعرفها اليوم متأثرة بذلك بتطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي سادت البشرية منذ العصور الوسطى، ولهذا توجد عدة أشكال لوسائل الدفع التقليدية التي تمكن من تسهيل المعاملات خاصة بتبادل السلع والخدمات وكذلك تسوية الالتزامات ومن أهمها :

الفرع الأول :النقود (وسائل الدفع التامة السيولة):

النقود في اللغة جمع نقد ،ومعناه قريب من المعنى الشائع أو المستعمل وهو الأداء في الحال مقابل شيء آخر

و اصطلاحا:هي كل ما يتعامل به الناس من دنانير ذهبية أو دراهم فضية أو قطع أو عملات ورقية ولها ألفاظ أخرى وهي : الأثمان والفلوس ،أما الأثمان فهي عند فقهائنا تطلق على النقديين وهما الذهب والفضة[4].

وتوجد هناك تعاريف عديدة ومختلفة للنقود إلا أن هناك تعريف شامل لها "أي شيء يلقى قبولا عاما كوسيط للتبادل ويستخدم في نفس الوقت مقياسا للقيم ومستودعا لها"[1].

---

[1] أحمد سفر ، مرجع سبق ذكره ،ص7

[2] زهير زواش ، **دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية دراسة حالة الجزائر**،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي،2011،ص 5

[3] عبد الباقي روابح ، دور نظام الدفع الالكتروني في تحسين المعاملات المصرفية ، دراسة حالة الجائر ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،مدرسة الدكتوراه " اقتصاد –مناجمنت " جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي –2010-2011،ص5

[4] أ.د هبة الزحيلي ،**المعاملات المالية المعاصرة بحوث وفتاوى وحلول**، دار الفكر2002،دمشق،ص149

يمكن تحديد أنواع النقود من خلال المراحل التاريخية التي تطورت من خلالها حيث جاءت في كل مرحلة للتعبير عن طبيعة ونوع المبادلات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات وعلى هذا الأساس

تقسم النقود إلى الأنواع التالية:[2]

أولا:النقود السلعية

هي أول ما عرفت البشرية من أنواع النقود، ومثالها الماشية،القمح، البن، الشاي، الذهب والفضة والحديد والنحاس.....الخ [3].

وترتبط هذه التسمية للنقود بطبيعة المادة المكونة لها،أو المصنوعة منها النقود، مما يجعلها قابلة للاستخدام في مجالات أخرى مختلفة عن مجالات استخدامها بوصفها عملة نقدية متداولة بين الأفراد، كما أن قيمة النقود " كعملة " مساوية لنفس قيمة السلعة المكونة لها أو المصنوعة منها النقود.

ويعود ذلك إلى أن هذا النوع من النقود من أول الأنواع التي تعامل بها الإنسان تاريخيا إذ تعامل بها وتداولها بأشكال وأصناف سلعية مختلفة ومتعددة ، شملت على العديد من السلع مثل: القمح ، الشاي ،التبغ،البن، القماش وغيرها [4].

واستخدم أيضا الملح والصدف كوحدة نقد سلعية في مجتمعات أخرى[5].

وكان أساسا استخدام الإنسان لهذه السلع بوصفها نقود يرجع إلى قبول الآخرين لها قبولا عاما إلى كونها وسيطا لتسهيل المبادلات[6]، ولكنها كانت تختلف من جماعة إلى أخرى ،وأن كان معظمها يتفق في بعض الصفات العامة التي تؤهلها للقيام بوظيفتها،ويمكننا أن نوجز أهم هذه الصفات فيما يلي :[7]

1 – أن تكون السلعة ذات منفعة بالنسبة لكل أفراد المجتمع أو بالمعنى أدق ، أن يكون كل فرد في المجتمع راغبا في اقتناءها،وعلى استعداد لتقبلها؛

2 – أن تكون من السلع المعمرة أو التي لا تتلف بسهولة نتيجة لتداولها بين الأفراد،أو نتيجة للاحتفاظ بها لفترة طويلة من الزّمن؛

---

[1] عبد الله طاهر ،موفق علي الخليل ،**النقود والبنوك والمؤسسات المالية**، مركز يزيد للنشر ،الطبعة الثانية، الكرك، الأردن ،2006،ص22

[2] عقيل جاسم عبد الله،**النقود والمصارف** ،دار مجد لاوي للنشر،الطبعة الثانية،عمان، 1999،ص29

[3] بن علي بالعزوز ،**الاقتصاد النقدي**،بدون طبعة،2007،ص22

[4] ناضم محمد نوري الشمري ،**النقود والمصارف**، دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الموصل،العراق1990،ص22

[5] أ.د محمد أحمد الأفندي، **النقود والبنوك**، دار الكتاب الجامعي،الطبعة الأولى ، صنعاء،2009،ص3

[6] ناضم محمد نوري الشمري، مرجع سبق ذكره،ص22

[7] سامي السيد،**النقود والبنوك والتجارة الدولية**،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة،2018، ص32

3 – أن تكون قابلة للتجزئة إلى وحدات صغيرة متماثلة؛

4 – أن لا تتسم بالوفرة التي تجعلها في متناول كل يد ،وفي نفس الوقت لا تتسم بالندرة التي تجعلها بعيدة المنال وغير كافية لمقابلة احتياجات التبادل التجاري[1].

إضافة إلى ذلك نجد بأن هذا النوع من النقود لم يسلم من العيوب والسلبيات وأهمها القابلية للتلف وصعوبة التجزئة وكلفة التخزين وصعوبة النقل.

ولا ريب أن هذه العيوب قد جعلت المجتمعات الإنسانية وتبحث في استخدام نقود أخرى تسهل عملية التبادل .[2]

ثانيا : النقود المعدنية أو المسكوكات الرمزية:

انتشر استعمال المعادن نقودا بعد أن ظهر تفوقها على غيرها من سلع إذ تسهل صياغتها في شكل معين،وبقيمة محددة ، وأول أنواع النقود المعدنية التي شاع استعمالها كانت النقود النحاسية والبرونزية، وعند اتساع نطاق حجم التبادل التجاري استخدمت الفضة في التبادل[3].

ولقد كانت المعادن النفيسة وعلى رأسها الذهب والفضة ،هي أول السلع التي استخدمها الإنسان كالنقود على المستوى العالمي، ثم ما لبثت هذه المعادن أن شاع استعمالها في التبادل الداخلي ، حيث أنها كانت تفضل ما عداها من السلع في هذا المضمار ، ويرجع تفضيل الإنسان للذهب والفضة كنقود إلى مجموعة من العوامل نذكر منها على سبيل المثال الصفقات الآتية :[4]

1 – يلقى الذهب قبولا عاما عند جميع الأفراد ، وذلك لما يتمتعان به من مكانة مرتفعة في نفوسهم

2 – يعتبر كل من الذهب والفضة ،من المعادن التي تتسم بالندرة النسبية ، وبالتالي بارتفاع قيمتها للدرجة التي تجعل لوحدات صغيرة منها القدرة على شراء كميات كبيرة من السلع الأخرى

3 – نتيجة للسبب السابق ، فإننا نجد أن الذهب والفضة يتسمان بسهولة حملهما ونقلهما وتخزينهما

4 – يمكن تجزئة كل من الذهب والفضة إلى وحدات صغيرة وذلك دون أي ضياع أو فقدان لقيمتهما

5 – يعتبر هذان المعدنان شأنهما شأن بقية المعادن من السلع المعمرة التي لا تفنى ولا تبلى بسهولة نتيجة لكثرة التداول.

---

[1] سامي السيد ، مرجع سبق ذكره، ص15

[2] أ.د أ محمد أحمد الأفندي ، مرجع سبق ذكره، ص32

[3] محمد زهير شامية ،**النقود والمصارف الشركة العربية للتسويق والتوريدات**، دار الفكرللنشر، الاسكندرية،2013،ص23

[4] سامي السيد ، مرجع سبق ذكره، ص21

ثالثا : النقود الورقية

عندما اتسع نطاق التجارة وزاد حجم التجارة وحصل التجار على أرباح طائلة ، لجأ الأفراد إلى إيداع أموالهم المعدنية في الخزائن لدى الصاغة خوفا من السرقة ،وكان المدعون يحصلون مقابل ذلك على صكوك مقابل قيمة ودائعهم ، وكان الفرد كلما أراد القيام بعملية تجارية يذهب إلى الصائغ ويصرف منه قيمة الصك بدفع ثمن المشتريات

ومع مرود الزمن استطاع التاجر تظهير الصك للتجار الآخرين ، ومع قبول الأفراد لفكرة تظهير الصكوك لاختلاف قيم المعاملات ،أخذ الصائغ بإصدار الصكوك بفئات صغيرة ، ومنذ ذلك التاريخ ظهر استعمال النقود الورقية ، وأطلق عليها اسم "البنكنوت "*، عندما تولت البنوك إصدار هذه الأوراق ، حيث أنها تمثل دين على البنك يدفع عند كل طلب ، ومع اتساع نطاق لهذه العمليات التجارية ، تولت الدولة بنفسها الإشراف على إصدار هذه الأوراق عن طريق البنوك المركزية[1].

الفرع الثاني : الحساب

هو عقد بمقتضاه يلتزم شخصان بتحويل الحقوق والديون الناشئة عن العمليات الأصلية التي تتم بينهما[2].

ومن هنا يمكن أن نميز نوعين من الحسابات المصرفية فيما يلي:[3]

أولا: الحساب الجاري

عقد يتفق بمقتضاه طرفان على أن يقيدا في حساب عن طريق مدفوعات متبادلة ومتداخلة الديون التي تنشأ عن العمليات التي تتم بينهما، والحساب الجاري يفتح بناء على عقد يبرم بين طرفيه، البنك والعميل وهذا العقد من العقود الرضائية التي تتم بمجرد تبادل الإيجاب والقبول بين الطرفين.

ثانيا: الحسا ب العادي أو حساب الودائع

*البنكنوت : أوراق تصدرها الدولة وكل ورقة لها قيمة شرائية للتعامل بها في النطاق المحلي أو تقوم بتبادل هذه الأوراق على النطاق المحلي.

[1] بو رزاق إبراهيم فوزي،دراسة **تحليله حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي ، "دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري "**، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر،2008 ،ص12

[2] بشرى مذكور ، **أثر وسائل الدفع على الأداء المالي للبنوك** ،" دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة أم البواقي324 - ،مذكرة مكملة ضمن نيل شهادة ما ستر أكاديمي ،2017 ،ص 6

[3] الأستاذ الدكتور عبد الرحمان سيد قرمان ، **العقود التجارية وعمليات البنوك طبقا للأنظمة القانونية بالمملكة العربية السعودية**، الطبعة الثانية، مزيده ومنقحة 2010 ، ص338

يفتح عادة هذا النوع من الحسابات بوجه عام إلى العملاء من غير التجار وحتى للتجار من أجل القيام بعمليات لا علاقة لها بالنشاط التجاري الذي يقوم به التاجر [1].

الفرع الثالث: الأوراق التجارية

وتقسم إلى عدة أنواع نذكر البعض منها :

أولا : الكمبيالة (السفتجة) :

لم يقم المشرع الجزائري بتعريف السفتجة ، غير أنه تناول الأحكام التي تنظمها من خلال المواد 390 على 464 المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري رقم75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975

ويمكن تعريف السفتجة بأنها :

"محرر كتابي وفق شرائط مذكورة في القانون يتضمن أمرا صادر من شخص هو الساحب إلى شخص آخر هو المسحوب عليه بأن يدفع لأمر شخص ثالث هو المستفيد أو حامل السند * مبلغا معينا بمجرد الإطلاع أو في ميعاد معين أو قابل للتعيين " وتسمى بالإضافة إلى كلمة سفتجة بالكمبيالة أو بسند السحب [2].

وعيه تفترض السفتجة وجود ثلاث أشخاص وهم :

1- **الساحب:** وهو من يحرر الورقة ويصدر الأمر الذي تتضمنه

2- **المسحوب عليه** :وهو من يصدر إليه هذا الأمر

3- **المستفيد** : وهو من يصدر الأمر لصالحه

الشكل رقم(1-1): نموذج عن السفتجة

الجزائر: .....(تاريخ إنشاء اللسفتجة).....

المبلغ: (بالأرقام).....4000.....

إلى السيد .....(اسم المسحوب عليه وعنوانه).....ادفعوا بموجب هذه السفتجة لأمر السيد.....(اسم المستفيد وعنوانه...أو لحامل).....مبلغا قدره (المبلغ بالأحرف).....(أربعة آلاف دينار جزائري) في..... (تاريخ الاستحقاق).....

توقيع الساحب

المصدر: برهان الدين جمال، "**السندات التجارية في القانون التجاري الجزائري**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص25

ثانيا: الشيك

لقد تناول المشرع الجزائري الأحكام المنظمة للشيك من خلال المواد 465و 471 من القانون التجاري الجزائري غير أنه لم يتطرق إلى تعريف الشيك والذي يمكن تعريفه على انه صك يتضمن أمر من شخص يدعى الساحب لأي شخص آخر هو المسحوب عليه بأن يدفع لإذن شخص ثالث هو المستفيد مبلغا نقديا، وذلك بمجرد لإطلاع وعادة ما يكون المسحوب عليه في الشيك أحد البنوك والتي تقوم بطبع نماذج الشيك يبرز فيه اسم البنك المسحوب عليه بشكل ظاهر [1] .

والأطراف المكونة للشيك ثلاثة أطراف: [2]

1- **الساحب** : و هو منشئ الشيك و المدين الأصلي فيه و لذا يجب أن يشمل على توقيعه.
2- **المسحوب عليه** :و هو الشخص الذي يصدر إليه الأمر بدفع قيمة الشيك.
3- **المستفيد** : و هو الشخص الذي يتم تحرير الشيك لمصلحته

الشكل رقم (1-2) : الصك البريدي

[1] البارودي علي الوافقي ،محمد حسن السيد ،القانون التجاري ،دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،1999 ،ص ص (515,514)

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها و أدواتها** ، الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، ص 52



المصدر :https://3rabsmoney.blogspot.com/ ، **تاريخ الإطلاع 2020-05-29 ، على الساعة 15:00**

و يعين اسم المستفيد في الشيك بإحدى الطريقتين :

الطريقة الأولى :

قد يكون الشيك اسميا فيذكر فيه اسم المستفيد مع إضافة عبارة لأمر أو بدون ذكر هذه العبارة.

الطريقة الثانية :

أن يكون الشيك لحامله أما الشيك الذي يذكر فيه اسم شخص معين مع إضافة عبارة أو لحامله أو ما يشبه هذا المعنى ، يعتبر شيكا لحامله كما أن الشيك الذي لم يذكر اسم المستفيد يعد لحامله.

الجدول رقم (1-1): أوجه الاختلاف بين الشيك والكمبيالة

الشيك	الكمبيالة
1-المسحوب عليه في الشيك هو دائما مصرف.	1- المسحوب عليه يمكن أن يكون شخص طبيعي أو معنوي.
2- الشيك يدفع دائما لدى تاريخ الاطلاع.	2- الكمبيالة يمكن أن تكون لدى الاطلاع أو بتاريخ الاستحقاق.

3- الشيك لا يحتاج إلى القبول.	3- الكمبيالة تحتاج إلى القبول.
4- يمكن أن يحرر الشيك لحامله.	4- لا يحرر إلاّ باسم شخص معين ويمكن أن يظهر لحامله.
5- يعتبر الشيك وسيلة دفع مباشرة.	5- أما الكمبيالة وسيلة دفع مؤجلة.

المصدر : بن عروس أمينة ، رزيق حبيبة ، مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود وسائل الدفع الحديثة في الجزائر- دراسة حالة البنكين (BNA وكالة قصر البخاري، AGB وكالة المدية) مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية 2016-2017 ، ص 28

المبحث الثاني : وسائل الدفع الإلكترونية (الحديثة)

يلعب التطور التكنولوجي دروا هاما في حياة البشرية ،تمتد أثار هذا التطور إلى كافة نواحي الحياة الاقتصادية والقانونية،الاجتماعية والثقافية. ولقد ظهرت في أواخر القرن العشرين مجموعة من الظواهر المختلفة التي أبرزها التقدم التكنولوجي مثل : وسائل الدفع الالكترونية

المطلب الأول : تعريف وسائل الدفع الالكترونية الحديثة

ظهرت وسائل الدفع الالكترونية كنتيجة التطور التكنولوجي ،كحل للمشاكل والعراقيل الي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية ،حيث نجد بأنه وسائل الدفع الحديثة (الالكترونية) كناية عن تسوية المعاملات المالية الكترونيا،حيث أن الدفع الالكتروني يعني استخدام أجهزة الحواسيب أو شبكة الانترنت، كما تستخدم كذلك تقنيات الكمبيوتر أو الاتصالات الحديثة كوسائل جوهرية في تنفيذ عمليات الدفع، ومن هنا نتطرق إلى تعريف وسائل الدفع كما يلي:

التعريف الأول:

تعرف بأنها النظم التي تمكن المتعاملين التجارة الالكترونية من التبادل المالي الكترونيا بدل من استخدام النقود المعدنية والورقية أو الشيكات الورقية وحيث يقوم البائعون عن طريق الانترنت بتوفير طرق سهلة وسريعة وآمنة للحصول على أثمان منتجاتهم من الزبائن [1].

[1] الأستاذ . الدكتور ،محمد عبد الحسين الطائي ، **التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة** ،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان 2010 و ص 178

التعريف الثاني :

هي استخدام الحواسيب الآلية وتقنية الاتصالات ونظم المعلومات والبرمجيات وغيرها، ومفهوم الدفع يندرج تحت ما يسمى بالاقتصاد الرقمي[1].

التعريف الثالث :

عبارة عن الصورة أو الوسيلة الالكترونية التقليدية للدفع والتي نستعملها في حياتنا اليومية والفرق الأساسي بين الوسيلتين هي أن وسائل الدفع الالكتروني تتم كل عملياتها وتسير الكترونيا[2].

ومن خلال التعاريف السابقة يكمن استخلاص التعريف الشامل لوسائل الدفع الالكترونية على انها أداة وساطة تحضا بقبول اجتماعي وتسمح بتحويل الأموال وفق تقنية الكترونية مما يسهل عملية التبادل بطريقة آمنة وسريعة وبأقل تكلفة وبأقل جهد.

المطلب الثاني : أنواع وسائل الدفع الالكترونية الحديثة

تعددت وسائل الدفع الالكترونية واتخذت أشكالا تتلاءم مع متطلبات التجارة الالكترونية وكذلك طبيعة المعاملات عبر شبكة الانترنت وكانت أولا ظهور البطاقات البنكية والتي تطورت من البطاقات ذات الشكل المغناطيسي إلى بطاقات ذات الخلية الالكترونية كما ظهرت وسائل دفع أخرى.

الفرع الأول : البطاقات البنكية وأنواعها

البطاقة البنكية تعرف بأنها بطاقة بخصوصيات قانونية تصدرها البنوك أو الجهات الأخرى المؤهلة قانونا كخدمة مميزة لزبائنها ، بحيث يتمكن هؤلاء من تمريرها عبر أجهزة الكترونية من أجل تحقيق جملة من الأهداف في المقابل تتحصل الجهات التي أصدرتها عوائد تتضمن رسوم أو فوائد أو عمولات [3].

وتعرف بأنها بطاقة بلاستيكية ومغناطيسية يصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود "فهي بطاقة بلاستيكية مستطيلة الشكل تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها ، وشعارها وتوقيع حاملها و وبشكل بارز على وجه الخصوص رقمها، واسم حاملها ورقم حسابه وتاريخ انتهاء صلاحيتها فهي وسيلة دفع حديثة تقدم مميزات أفضل من تلك التي تقدمها وسائل الدفع التقليدية ولذلك انتشر استعمالها عبر مختلف دول العالم [1].

---

[1] بشير محمد موفق لطفي ، **التداول الالكتروني للعملات –طرق الدولية وأحكامه الشرعية**، دار النفائس للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،الادرن و العبدلي ،2009وص42

[2] الدكتور سعيد بريكة والأستاذ فوزي شوق ،**تحديات وسائل الدفع الالكتروني ، دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية أم البواقي** ، مجلة البحوث الاقتصادية ، العدد الثاني ، ديسمبر 2014 ، ص75

[3] فارس فضيل ، **التقنيات البكية ،محاضرات وتطبيقات**،مطبعة الموسك رشيد ، الجزء الأول و الطبعة الأولى ، الجزائر ،2013 ،ص259

كما تستخدم هذه البطاقة في السحب النقدي من آلات الصرف الآلي ATM ،وفي شراء السلع والحصول على خدمات ، حيث تعطي لحاملها مقدار كبير من المرونة في السداد و وقدر أكبر من الأمان ، وتكلفة أقل في إتمام العمليات وبسرعة أكبر في إتمام التسويات المالية [2].

وتقوم هذه البطاقة على نظام الدفع المسبق (Pre Paiment) لتخزين النقد أي أنها بمثابة حافظات الكترونية (Porte Monnaie)[3]. وتوجد عدة أشكال للبطاقات البنكية (البلاستيكية)منها :

التقسيمات الأساسية للبطاقات البنكية؛

التقسيمات الفرعية للبطاقات البنكية؛

أولا : التقسيم الأساسي للبطاقات البنكية

وذلك حسب العلاقة التعاقدية بين لمصدر وحامل البطاقة وتقسم البطاقات هنا إلى نوعين

البطاقات الائتمانية (القرضية) ،والبطاقات غير ائتمانية (غير قرضية)

1- البطاقات الائتمانية (القرضية):

وهي بطاقات التي تتيح لحاملها الحصول على ائتمان [4] ، وهي بطاقات خاصة تصدرها البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لعملائها كخدمة إضافية [5] و وهي بطاقة تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينة ويتم استخدامها كأداة ضمان وتتميز هذه البطاقة بأنها لا توفر كل من الوقت والجهد لحاملها ، وكذلك تزيد من إيرادات البنك مقابل التأخر في السداد ولا يتم إصدار هذه البطاقات إلا بعد دراسة جيدة لموقف العميل حتى لا يواجه البنك المصدر مخاطر عالية في حالة عدم السداد [6].

والبطاقة الائتمانية عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في شراء معظم احتياجاته أو أداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات ومن الأمثلة عليها Master Card ، Visa Card

---

[1] الدكتور سعيد بريكة ،والأستاذ فوزي شوقي ، مرجع سبق ذكره ، ص57

[2] ناضم محمد فوزي الشمري ، عبد الفتاح ، زهير عبد اللات، **الصيرفة الالكترونية** ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ،2008 ،ص80

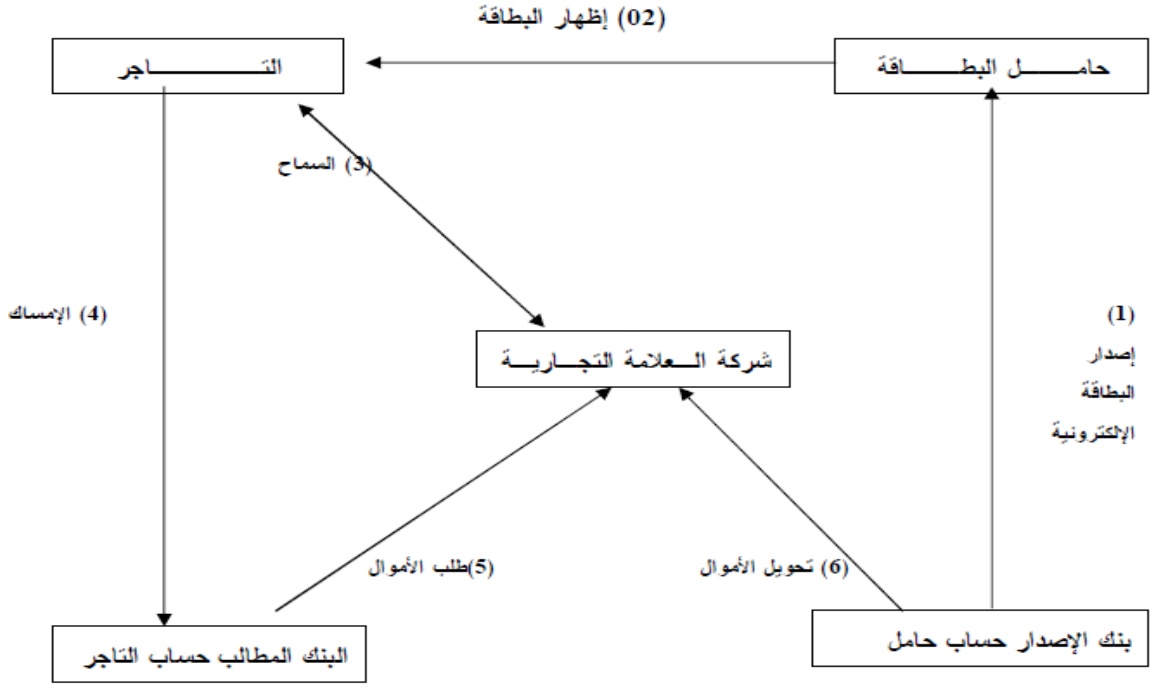
[3] مداح عرايب الحاج ،نعيمة بارك ،أهمية **البنوك الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكترونية في الوطن العربي** ،مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية ، إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي ، خميس مليانة ، بدون تاريخ

[4] نادر شعبان إبرهيم السواح ، **النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية** ،الدار الجامعية الإسكندرية ،2006 ،ص19

[5] الأستاذ الدكتور محمد عبد الحسين لطائي ، مرجع سبق ذكره ،ص186

[6] أمير فرج يوسف ،عالمية **التجارة الإلكترونية وعقودها – أساليب مكافحة الغش التجاري الألكتروني** ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ،2009،ص102

الشكل رقم (1-3) : عملية استخدام بطاقة الائتمان



المصدر: عزة العطار " **التجارة الإلكترونية بين البناء والتطبيق** " الأكاديمية العربية للعلومات والتكنولوجيا والنقل البحري، الإسكندرية، 2003 ، ص

وتنقسم البطاقة الائتمانية إلى قسمين ، حسب أسلوب المحاسبة وتسديد الفاتورة "كشف حساب البطاقة " إلى بطاقة ائتمان متجددة وغير متجددة

أ- بطاقة ائتمان متجددة :Revoling Credit Card

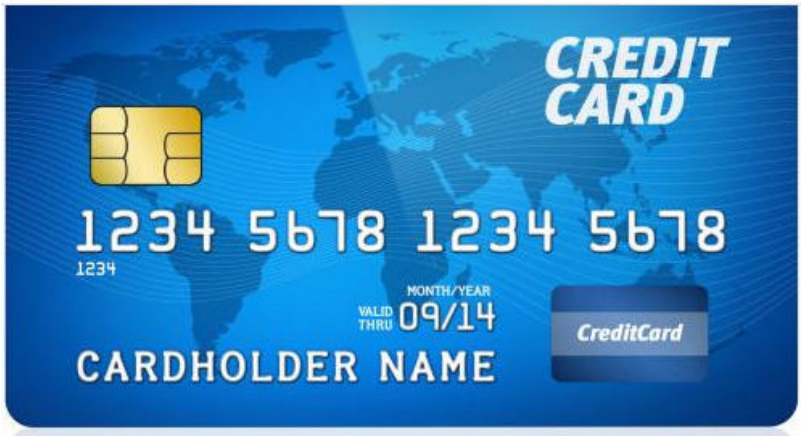
ظهرت هذه البطاقات إلى الوجود في أواخر التسعينات في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال بطاقتين شهريتين فيزا وما ستر كارد [1]

الشكل رقم (1-4): بطاقة الائتمان الذهبية ماستر كارد



المصدر :https://www.mastercard.com ، تاريخ الإطلاع 29-05-2020 على الساعة 14:27

الشكل رقم (1-5): بطاقة فيزا كارد



المصدر :https://mawdoo3.com/ ، تاريخ الاطلاع 29-05-2020 على الساعة 14:36

[1] أ.د محمد عبد الحسين الطائي ، مرجع سبق ذكره ، ص186

وهذه البطاقة تستخدم كأداة وفاء وائتمان في نفس الوقت ، فهي تتيح لحاملها الحصول على السلع والخدمات فور تقديمها والدفع الآجل لقيمة تلك السلع والخدمات وذلك للبنك المصدر لتلك البطاقة، ولحامل البطاقة الحق في أن يدفع كامل الرصيد الظاهر بكشف حساب البطاقة الشهري أو جزء منه إذ يتوقف ذلك على الاتفاق المبرم بين البنك وحامل البطاقة، حيث يمنحه البنك المصدر ائتمان يسمح له بسداد رصيد استخداماته بموجب البطاقة المصدرة على آجال طويلة مقابل دفع عوائد مدينة عن رصيد الاستخدامات الظاهر بكشف حساب البطاقة في نهاية كل شهر والذي لم يسدد خلال الشهر التالي

ب- بطاقة ائتمان غير متجددة "Charge Card " بطاقة الخصم الشهري":

نوع من بطاقات الدفع تستخدم كأداة وفاء وائتمان عن فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها مابين البنك والعميل وغالبا ما تتعدى فترة شهر بمعنى أن يقوم حامل البطاقة باستخدام البطاقة كوسيلة دفع يحصل بمقتضاها على السلع والخدمات وعمليات الصرف النقدي من البنوك ، ويصدر في تاريخ معين كشف حساب البطاقة والذي يظهر إجمالي استخدامات الفترة السابقة ويلتزم حامل البطاقة بسداد ذلك الرصيد دون تحمل عوائد مدينة وذلك فور استخراج كشف حساب البطاقة ونلاحظ أن النوعين السابقين من البطاقات يمثلان أداة وفاء وائتمان في نفس الوقت [1].

2- البطاقات غير الائتمانية (غير القرضية):

هي التي لا تنطوي على تقديم تسهيلات لحاملها [2]، ويطلق عليها بطاقة الخصم الفوري (المدينة) حيث تستخدم كأداة وفاء فقط حيث يحصل حامل البطاقة على احتياجاته من السلع والخدمات والصرف النقدي فور تقديم البطاقة ويتم الخصم مباشرة لقيمة هذه الاستخدامات من الحساب الجاري المفتوح من طرف البنك المصدر دون الانتظار إلى إعداد كشف حساب البطاقة والذي يستخدم هنا كوسيلة لعرض البيانات فقط ونذكر أهمها فيما يلي :[3]

أ- بطاقة الدفع :

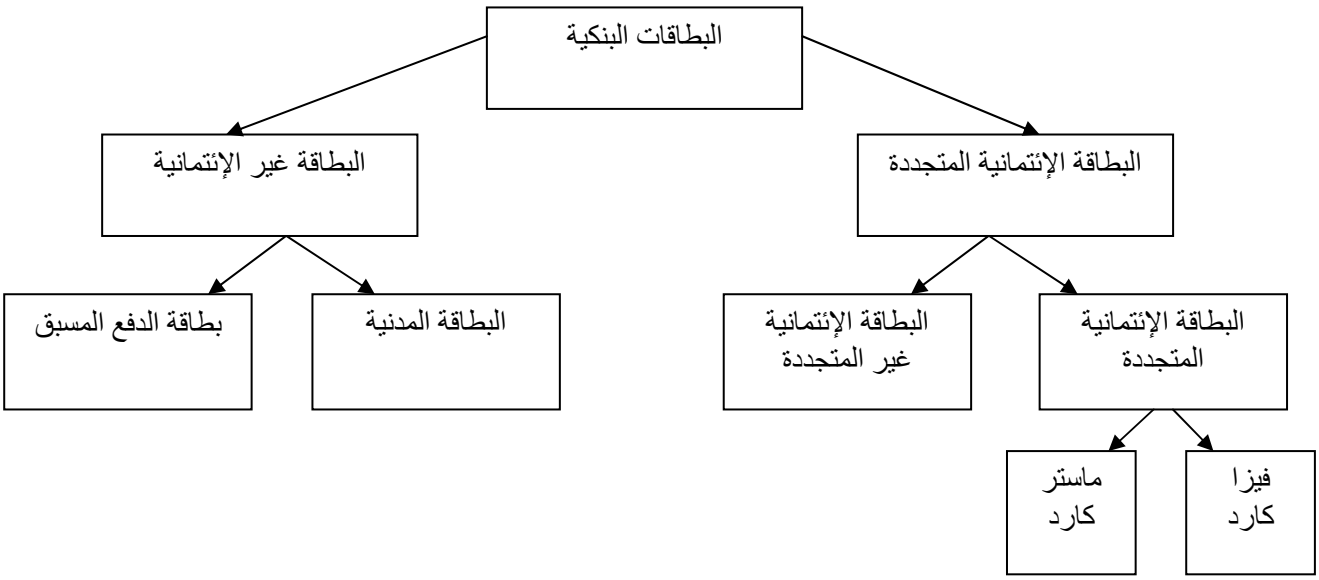
[1] نادر شعبان ابراهيم السواح ،مرجع سبق ذكره ، ص ص (19,20)
[2] يوسف أحمد أبو فارة ، **التسويق الالكتروني عناصر المزيج لتسويق عبر الانترنت** ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية،عمان ، الأردن ،2007،ص375
[3] نادر شعبان إبراهيم السوا ح ، مرجع سبق ذكره ، ص 20

ولها عدة تسميات فتسمى بطاقة المدين أو بطاقة السحب المباشر من الرصيد أو بطاقة الوفاء ، وهي بطاقة بلاستيكية تستعمل للحصول على النقود والسلع والخدمات ، وهي تعتمد على وجود أرصدة فعلية للزبون لدى البنك في صورة حسابات جارية لمقابلة المسحوبات المتوقعة للزبون حامل البطاقة [1].

ب- **بطاقة الدفع المسبق** :

وتسمى بطاقة مقدمة الدفع وهي بطاقة يقوم العميل بتحميلها مبلغا نقديا يقوم بدفعه لأحد المصارف حيث يتم تحميله على البطاقة ويستطيع الزبون أن يقوم بدفع التزاماته بالخصم المباشر من رصيده المدفوع [2].

الشكل رقم (1-6): التقسيم الأساسي للبطاقات البنكية



المصدر: نواف عبد الله باتورة، **أنواع البطاقات الائتمانية وأشهر مصدريها**، مجلة الدراسات المالية والمصرفية،الأكاديمية العربية للمعلومات المالية والمصرفية، 1998 ، ص 47

ثانيا : التقسيمات الفرعية للبطاقات البنكية

1- تقسيم البطاقة بحسب المزايا المقدمة لحامل البطاقة :

توجد ثلاثة أنواع هي :[1]

[1] يوسف احمد أبو فارة ، مرجع سبق ذكره ، ص375
[2] أحمد سفر ، مرجع سبق ذكره ، ص47

أ- البطاقة العادية Classic Card

ويطلق عليها البطاقة الفضية وتعتبر البطاقات العادية أكثر البطاقات استخداما في العالم لأنها تصدر بشروط ميسرة ومصاريف منخفضة تناسب أغلب العملاء ،وتعتبر البطاقات العادية وسيلة دفع ، وأداة وفاء وائتمان كما أنها تقدم كافة الخدمات المقررة كالسحب النقدي أو شراء السلع والخدمات ، كما تقدم لحاملها بعض المميزات كالتأمين ضد حوادث الوفاة.

ب- **البطاقة الذهبية** :Gold Card

تصدر هذه البطاقة إلى كبار العملاء ذوي المراكز المالية العالية الذين يتميزون بدرجة مخاطر منخفضة ومعدلات اتفاق عالية واستخدامات متكررة لذلك تصدر بمبالغ أكبر من المبالغ التي تصدر بها البطاقة العادية وهذا النوع من البطاقات يعطى لحامله وضع مميز وخدمات إضافية وسرعة إتمام العمليات الخاصة به

ت- **البطاقة الماسية** :

هي بطاقة تصدر لكبار العملاء وتتميز بعدم وجود حدود ائتمانية وتعطي لحاملها المزايا للبطاقة الذهبية، وتصدر هذه البطاقة عن طريق المؤسسات المالية مثل : أمريكان إكسبرس.

2-تقسيم البطاقات حسب الاستخدام

أ- **البطاقة العادية** :هي البطاقة التي تستخدم في الشراء من التجار الذين لديهم آلة يدوية أو الكترونية (P.O.S)

وتستخدم أيضا في سحب النقود من البنوك أو أجهزة الصرف النقدي (A.T.M) *

ب- البطاقة الالكترونية :

هي البطاقة التي تستخدم فقط مع الأجهزة الالكترونية مثل (P.O.S)، (A.T.M) حيث يتم قراءة بياناتها من خلال الشريط المغناطيسي الموجود بالبطاقة [2].

---

[1] نادر شعبان إبراهيم السوا ح ، مرجع سبق ذكره ، ص ص (23 ، 24)

* نقطة البيع Point of Sale (POS)
هي الأماكن التي تتم فيها عمليات البيع وتشمل المراكز التجارية الكبيرة والأسواق أو حتى أجهزة الدفع الإلكترونية، بالإضافة إلى مواقع الشراء عبر الإنترنت ، والأسلوب الأساسي في عملية الشراء هي إصدار إيصال موثّق، لأن أجهزة الكمبيوتر والأجهزة المحمولة هي بمثابة نقاط بيع افتراضية

* (A.T.M) : آلات الصرف الآلي Automated Teller Machine هي جهاز الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية التي توفر للعملاء من المؤسسات المالية من الحصول على المعاملات المالية في الأماكن العامة دون الحاجة إلى وجود حقوق أو كاتب البنك (الصراف)

الفرع الثاني : البطاقات الذكية

ظهرت هذه البطاقات تماشيا مع التطورات التكنولوجية وهي بطاقة بلاستيكية تحتوي على خلية (رقاقة) الكترونية يتم عليها تخزين جميع البيانات الخاصة بحاملها مثل الاسم و العنوان ،المصرف الإداري ،أسلوب الصرف ، المبلغ المصروف ، وتاريخه [1].

وتمكن هذه البطاقة حاملها من اختيار طريقة التعامل بها سواء كان هذا التعامل ائتماني أو عن طريق الدفع الفوري ،كما أنها لا تعد بالنسبة للعميل حاسوب متنقل ،وتمتاز هذه البطاقات بالحماية ضد التزوير والتزييف والنسخ والتقليد [2]

الفرع الثالث : النقد الالكتروني

ظهرت النقود الالكترونية أو النقود الرقمية بعد ظهور البطاقات وتستخدم هذه الطريقة عند التعامل مع الصفقات ذات القيمة النقدية المنخفضة ،والتي تقل قيمتها عن 10 دولار ، حيث لايكون استخدام بطاقات الائتمان في هذه الحالات عمليا ، وتأخذ هذه النقود شكل وحدات الكترونية تخزن في جهاز الحاسب الخاص بالبائع والمشتري [3]،وتتمثل هذه النقود في الأشكال التالية :

أولا : البطاقات الممغنطة :

هي بطاقات مدفوعة القيمة سلفا ، بحيث تكون قيمتها المالية مخزنة فيها ويمكن استخدامها للدفع عبر الانترنت كما يمكن استخدامها عند نقاط البيع.

ثانيا: البرمجيات الالكترونية

أنظمة تعتمد كلية على برمجيات مخصصة بدفع النقود عبر الانترنت ، وكي يكون نظام النقود الالكترونية المعتمد بالكامل عبر البرمجيات فعلا وناجحا لا بد من وجود ثلاثة أطراف هي :الزبون +المتجر + البائع والطرف الملازم لهم هو البنك الالكتروني.

ومن طريق هذه البرمجيات أصبح ممكنا فعلا استخدام النقود الالكترونية لإتمام عمليات الشراء والبيع والدفع عبر الانترنت ، كما تتيح هذه البرمجيات إرسال النقود الالكترونية على هيئة رسالة مضافة في رسالة البريد الالكتروني [4].

---

[2] نادر شعبان ابراهيم السواح ، مرجع سبق ذكره ، ص29
[1] محمد عبد الحسين الطائي ، مرجع سبق ذكره ، ص187
[2] بشير العلاق ،**التسويق الالكتروني** ،دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ،2010،ص149
[3] محمد عبد الحسين الطائي ، مرجع سبق ذكره ، ص187 ،188
[4] أحمد سفر ، مرجع سبق ذكره ، ص42

ثالثا: المحفظة الالكترونية

المحفظة الالكترونية تقوم بتحويل النقد إلى سلة رقمية ، وتخزن على القرص الثابت في موقع العمل، وهذا يحد من استخدام النقود في المعاملات المالية التي تتم على شبكة الانترنت ، ومعظم الحقائب الالكترونية تقوم بتخزين النقد الالكتروني على البطاقات الذكية التي تتمكن عن رفع أي مبلغ من الحقيبة الالكترونية في أي مكان [1].

والمحفظة الالكترونية تتميز بأنها تعطي حلا متطورا للدفع بمبالغ صغيرة ،وعليه يمكن التخلص من أسعار معالجة الشيكات و باقي وسائل الدفع الورقية، وفي كل عملية أو صفقة تجارية ذات المبالغ الصغيرة وهي وسيلة ملائمة تماما للصفقات التجارية لما توفره من سرعة في العمل

والمدفوعات التي تخص المحفظة الالكترونية هي :[2]

- الموزع الآلي للنقود؛
- آلات توزيع التذاكر من أجل ركن السيارات ودفع رسوم في الطرق السريعة ،النقل الحضري؛
- بطاقة الهواتف العمومية.

رابعا: الشيكات الالكترونية

إنها المكافئ الالكتروني للشيكات الورقية التقليدية التي اعتاد الناس على التعامل بها ، أي أنها رسالة الكترونية مؤمنة وموثقة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلمه " حامله" ويقدمه إلى البنك الذي يعمل عبر الانترنت ليقوم البنك أولا بتحويل قيمة الشيك النقدية إلى حساب حامل الشيك ، وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكترونيا إلى مستلم الشيك ليكون دليلا على أنه تم صرف الشيك فعلا ويمكن مستلم الشيك أن يتأكد الكترونيا من أنه قد تم فعلا تحويل المبلغ إلى حسابه [3].

وتستخدم هذه الطريقة في الدفعات المالية الكبيرة ، إذ تشابه هذه الشيكات الورقية التقليدية من حيث اعتمادها على فكرة وجود الوسيط (استخدام من طرف ثالث معتمد من جهات حكومية كقناة إتصال مالية بين البائع والمشتري)[4].

---

[1] حجازي بيومي عبد الفتاح، **النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية**، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ،الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2003،ص296

[2] الرومي محمد أمين ،**التعاقد الالكتروني عبر الانترنت** ، الطبعة الأولى ، دار المطبوعات الجامعية ،الإسكندرية،2004 ،ص145

[3] أحمد سفر ، مرجع سبق ذكره ، ص43

[4] أ. د. محمد عبد الحسين الطائي ،مرجع سبق ذكره ، ص189

ويتوقع اختفاء النقود التقليدية ،لأن الشيكات الالكترونية تستخدم لإتمام عملية السداد الالكترونية بين الطرفين من خلال وسيط، ولا يختلف ذلك كثيرا عن نظام معالجة الشيكات العادية ماعدا أنه يتم توريد الشيكات الالكترونية وتبادلها عبر الانترنت، ويقوم الوسيط بخصم من حساب العميل ويضيف على حساب التاجر كما توجد طرق عديدة لضمان وتوفير الآمان لعملية السداد عبر الانترنت ، كما أن تطوير الشبكات الورقية والانتقال إلى الشيكات الالكترونية يتماشى مع المقتضيات الالكترونية [1].

الشكل رقم (1-7):نموذج توضيحي للشيك الالكتروني



المصدر: حميت فشيت، حكيم بناولة،" **واقع وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر**"، الملتقى العلمي الرابع حول"عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر –عرض تجارب دولية – المركز الجامعي خميس مليانة، عين الدفلى،الجزائر،26-27 أفريل 2011، ص09

خامسا: الاعتماد البنكي

[1] زيدان محمد ،**دور التسويق في القطاع المصرفي** ، حالة بنك الفلاحة والتنمية الرفية ، رسالة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية ، فرع تخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2006 ،ص89

وهي اتفاقية مكتوبة بين البنك والبائع والمشتري في حالات الشراء المتكرر كشراء المواد الأولية من الموردين الدائمين ، وتسمح هذه الاتفاقيات للبنك بتحويل مبالغ من المال من رصيد المشتري إلى البائع بعد تقديمه لوثائق تسمح بذلك ، مما يوفر درجة عالية من الأمان والثقة لدى الطرفين [1].

المطلب الثالث : أهمية وخصائص وسائل الدفع الحديثة

النقود هي الوسيلة الرئيسية لتسوية المعاملات المالية ،ولما كان التعامل يتم بوسائل الدفع التقليدية لكن هذه الوسائل لا تصلح في تسهيل التعامل الذي يتم عن بعد في بيئة غير مادية، ومن هنا تظهر أهمية ابتكار وسائل السداد تتفق مع طبيعة التجارة الالكترونية

الفرع الأول :أهمية وسائل الدفع الالكترونية (الحديثة)

تلعب بطاقات الدفع دورا كبيرا في سيرورة التعامل في البنوك التجارية، يمكن تبيان ذلك من خلال العناصر التالية :[2]

1- تسهيل من عملية التبادل وتختصر الوقت والمسافة

2- تغني الأفراد من حمل مبالغ كبيرة والتي تكون معرضة لمخاطر السرقة والضياع لاستخدامها في شراء معظم احتياجاتهم

3- تفتح المجال أمام زيادة توسيع وانتشار التجارة الالكترونية.

كما تتجلى أهمية وسائل الدفع الحديثة في كونها وسائل دفع ملائمة للتطور التكنولوجي والعلمي ، فهي تعمل على إتمام الصفقات بشكل سريع مما يجعل الفرد المتعامل بها يربح الوقت والتنقل لمكان البائع بهدف تقديم النقود التقليدية (يد بيد) ، فهي نقود مهمة في وقتنا الحاضر نتيجة لما تقدمه من مزايا كانت غائبة عند استعمالنا للنقود التقليدية [3].

الفرع الثاني: خصائص وسائل الدفع الحديثة (الإلكترونية):

ما زاد من أهمية وسائل الدفع الإلكترونية، الخصائص التي تميزها عن وسائل الدفع التقليدية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولا: الخصائص التطبيقية:

---

[1] أ.د محمد عبد الحسين الطائي ، مرجع سبق ذكره ، ص189

[2] مبروكي سارة ،**دور وسائل الدفع الحديثة في تسيير العمليات البنكية وتطويرها** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، جامعة المدية ،2012 ، ص61

[3] يوسف مسعداوي ،جميلة سعيدي ،**وسائل الدفع الالكترونية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية** وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ،المركز الجامعي ، خميس مليانة ،26-2011/04/27، ص2

أي من المنظر التطبيقي وتنقسم إلى خصائص الاستعمال وخصائص القبول

أ- **خصائص الاستعمال:** وتتضمن ما يلي:

- ✓ **القبول:**قبل جعل النظام حقيقة يجب أن تتمتع البنية التحتية بقبول واسع وهذا من أجل ضمان فعالية النظام و قابلية للحياة.
- ✓ **تكلفة المعاملة:**تكلفة استعمال آلية الدفع يجب أن تتناسب مع قيمة المعاملة في حد ذاتها وكلما اقتربت من الصفر كلما كان جيدا.
- ✓ **قيمة المعاملة :** في حد ذاتها وكلما اقتربت من الصفر كلما كان جيدا.
- ✓ **المرونة:** هذا يعني أن آليات الدفع يجب أن تكون بمقاييس تستجيب لمختلف الاحتياجات وليست مرتبطة بموقع أو بنوع محدد من المعاملات، كما يجب أن تكون محررة من القيود وغير مستقلة عن حماية الأشخاص الطبيعيين.

ب-خصائص القبول: وتتضمن ما يلي:

- ✓ **إتاحة النظام:** وهي خاصية يجب أن تكون موجودة في كل وقت وبطريقة غير متقطعة وخاصة في نطاق المعاملات الدولية.
- ✓ **قابلية تقسيم الوحدات:** يجب أن تتميز آليات الدفع بخاصية تقسيم الوحدات لكي توزع على الدفع في المعاملات حيث يرتبط تقسيم الوحدات بتكلفة المعاملة المقدرة سابقا، ولقد اقترحت هذه الخاصية من أجل المعاملات الضعيفة القيمة.
- ✓ **سهولة الاستعمال:** إن عملية الدفع يجب أن تكون سهلة التنفيذ وتعتبر هذه الخاصية مهمة لنجاح النظام لأن الدفع يجب أن يكون سهل، سريع، ويمكن استعماله بالنسبة للمستهلك والتاجر

كما توجد خصائص أخرى بالإضافة إلى الخصائص السابقة وتتمثل فيمايلي:

- ✓ **يتم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية:** أي أنه وسيلة مقبولة من جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات المالية عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.
- ✓ **يتم الدفع الإلكتروني بأحد الأسلوبين التاليين:**

الأول: من خلال نقود مخصصة سلفا لهذا الغرض، ومن ثم الدفع لا يتم بعد الخصم من هذه النقود ولا يمكن تسوية المعاملات الأخرى عليها بغير هذه الطريقة ويشبه ذلك العقود التي يكون فيها الثمن مدفوع مقدما.[1]

الثاني: من خلال البطاقات البنكية العادية، حيث لا توجد مبالغ مخصصة مسبقا لهذا الغرض، بل إن المبالغ التي يتم السحب عليها بهذه البطاقات قابلة للسحب عليها بوسائل أخرى كالشيك لتسوية أي معاملة مالية.

- ✓ **يتم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية:** وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة بها ذاكرة رقمية أو الذاكرة الرئيسية للمؤسسة التي تهيمن على إدارة عملية التبادل.[2]
- ✓ **تواجد نظام مصرفي معد لإتمام ذلك:** أي توفر أجهزة تتولى هذه العمليات التي تتم عن بعد لتسهيل تعامل الأطراف وتوفير الثقة فيما بينهم.[3]

المبحث الثالث : تقييم استخدام سائل الدفع الالكترونية

لقد ظهرت وسائل الدفع الالكترونية كنتيجة التطور التكنولوجي ،وكحل للمشاكل والعراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية ، وبالفعل تمكنت وسائل الدفع الحديثة من الانتشار بسرعة ورغم حداثتها إلا أنها وصلت لمرحلة يمكن تقيمها من خلال مخاطرها واستنتاج لعوامل مساعدة وعوامل معرقلة على نجاحها

المطلب الأول : العوامل المساعدة على نجاح وسائل الدفع الالكترونية

رغم حداثة وسائل الدفع الالكترونية إلا أنها وصلت إلى مرحلة تمكن فيها تقييم هذه الوسائل واستنتاج العوامل المساعدة على نجاحها :

الفرع الأول : نمو الانترنت

إن نمو شبكة الانترنت يعد عاملا أساسيا لتطور ونجاح وسائل الدفع الالكترونية باعتبارها البيئة الملائمة لتداول هذه الوسائل ، خاصة التجارة الالكترونية التي تتم على هذه الشبكة والتي يجري فيها الدفع بالطرق الالكترونية وعليه فنمو شبكة الانترنت وانتشارها يساعد في انتشار وسائل الدفع الالكتروني وبالتالي تطورها ونجاحها [1].

---

[1] رشيد بوعافية، إبراهيم مزيود: **التحول إلى وسائل الدفع الإلكترونية وتحديات الجرائم المعلوماتية**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، 26-2011/04/27، ص2

[2] رشيد بوعافية، ابراهيم مزيود: **مرجع سبق ذكره**، ص2

[3] صلاح إلياس: **مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الحديثة**، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية الاعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، 26-2011/04/27، ص10

الفرع الثاني : ظهور بنوك الكترونية وخدمات مصرفية

في ظل وجود شبكة الانترنت وشيوعها وازدياد مستخدميها ، واستغلال الشبكة في ميدان النشاط التجاري الالكتروني ، لم تكتف البنوك بدور المتفرج بل شهدت ثورة في المعاملات المصرفية ، أمدت هذا القطاع بأحدث الآليات ، وجعلته أكثر مرونة وسرعة في تقديم خدماته ، وقد ظهر إلى الوجود مايسمى بالبنوك الالكترونية [2].

والبنوك الالكترونية تتيح للزبون القيام بكافة أعماله الخاصة بالبنك عن طريق أي مكان موجود به ، وذلك بواسطة خط يوفره له البنك يسمح له بإنجاز كافة معاملاته دون أن يضطر إلى الذهاب بنفسه إلى مقر البنك [3].

وقدمت هذه البنوك عدة مزايا ومنافع يمكن ذكرها كما يلي :[4]

- تنظيم الدفعات
- تسيير العمل
- السلامة والآمن
- تقليل الأعمال الورقية
- زيادة رضا العملاء
- توفير المصاريف.

الفرع الثالث : الاستفادة من وسائل الآمان عبر شبكة الانترنت

تتميز وسائل الدفع الالكترونية عن الوسائل التقليدية ،بالاستفادة من وسائل الآمان المبتكرة حديثا لاستعمالها عبر شبكة الانترنت ، خاصة لإضفاء الثقة على المعاملات البنكية والتجارية التي تتم عبر الشبكة والتي تكون وسائل الدفع الالكترونية طرفا فيها،وقد كان انتشار التجارة الالكترونية سببا كافيا لابتكار هذه الوسائل ، والتي سنتناولها كما يلي :

أولا : التوقيع الالكتروني

---

[1] وهيبة عبد الرحيم : **تقييم وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها** ، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ،المركز الجامعي ، خميس مليانة 26-2011/04/27،ص 2

[2] يونس عرب ، **البنوك الالكترونية بين المزايا والعيوب** ، شركة كنانة لتكنولوجيا المعلومات مصر ، تاريخ الاطلاع ، 11 أفريل 2020 ، على الموقع الالكتروني WWW.Kenanna

[3] الجنبيهي منير ، الجنبيهي ممدوح : **البنوك الالكترونية** ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2005،ص10

[4] يونس عرب ، البنوك الالكترونية ،الأردن ، تاريخ الإطلاع :2020/04/11 على الموقع الالكتروني WWW.Ararbla.org

هو شهادة رقمية تحتوي على بصمة الكترونية للشخص الموقع ، توضع على وثيقة تؤكد منشأها وهوية من وقع عليها،ويتم الحصول على الشهادة من إحدى الهيئات المعروفة دوليا وذلك مقابل رسوم معينة حيث تراجع هذه الهيئات الأوراق الرسمية التي يقدمها طالب التوقيع ، ثم تصدرها الشهادة [1] .

ثانيا : التوقيع باستخدام الخواص الذاتية (التوقيع البيومتري)

يعتمد هذا النوع من التوقيع على الخواص الطبيعية للفرد ،ويشمل ذلك البصمة الشخصية ، مسح العين البشرية ، التحقق من مستوى ونبرة الصوت ، التعرف على الوجه البشري ، خواص اليد البشرية والتوقيع الشخصي.

ثالثا : التوقيع الرقمي

يستخدم هذا النظام في التعاملات البنكية وغيرها ، مثل البطاقات التي تتضمن "رقما سريا "

لا يعرفه سوى العميل ، الذي يدخل البطاقة في ماكينة السحب ، عندما يرغب في سحب جزء من رصيده

رابعا : ظهور منظمات ومؤسسات مالية عالمية في مجال المدفوعات

إن من بين العوامل المساهمة في انتشار وسائل الدفع الالكترونية ، ظهور منظمات ومؤسسات عالمية أصبحت رائدة في إنتاج وتسويق هذه الوسائل مختلف بلدان العالم ،والجهات المصدرة للبطاقات البنكية والتي تعد أشهر وسائل الدفع الالكترونية ،ويمكن ذكر البعض منها :[2]

أ- المنظمات العالمية المصدرة للبطاقات :

المنظمات العالمية لا تعتبر مؤسسات مالية وإنما بمثابة نادٍ ، حيث تمتلك كل منظمة العلامة التجارية للبطاقات الخاصة بها لكنها لا تقوم بإصدارها بنفسها وإنما تمنح تراخيص بإصدارها للبنوك

ب-المؤسسات المالية العالمية :

هي التي تشرف على عمليات إصدار البطاقات المصرفية دون ضرورة منح تراخيص الإصدار لأي مصرف

---

[1] حلمي جميل ، كيف توقع الكترونيا، تاريخ الاطلاع 2020/04/11 على الموقع الالكتروني WWW.Islamonline .net

[2] د.محمد عبد الحليم عمر، **الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبية لبطاقات الائتمان** ، إيتراك للنشر والتوزيع ،مصر،1997،ص ص(95,96)

* **الداينزر كلوب:** هي الشركة الأولى التي طرحت فكرة الدخول كوسيط من شخصين الأول طبيعي والثاني معنوي بواسطة بطاقة الائتمان، مقرها الو.م.أ أنشأت سنة 1994

* **الأمريكان اكسبريس**: هي أقدم شركة في العالم تقدم بطاقات الائتمان، مقرها الو.و.أ، وهي بنك أو مؤسسة مالية تتداول الأنشطة المصرفية كما أنها ليست منتشرة في العالم مثل فيزا، تم تأسيسها سنة 1850

ومن أشهرها أمريكان اكسبرس* ،الدينزار كليب*

المطلب الثاني : العوامل المعرقلة لنجاح وسائل الدفع الحديثة

هناك جملة من العوامل التي تعرقل نجاح وسائل الدفع الالكترونية والتي تؤدي إلى انعدام الثقة بهذه الوسائل الحديثة، فرغم النجاح والراحة التي حققتها هذه الوسائل ، إلا أن هناك عوامل جعلت من هذا النجاح ناقصا

الفرع الأول : الجرائم الالكترونية

تعتبر الجرائم الالكترونية (جرائم الانترنت) هي النوع الشائع الآن من الجرائم ،إذ أنها تتمتع بالكثير من المميزات للمجرمين تدفعهم إلى ارتكابها ويمكن تعريف تلك الجرائم التي لا تعرف الحدود الجغرافية والتي يتم ارتكابها بأداة هي الحاسب الآلي عن طريق شبكة الانترنت بواسطة شخص على دراية بهما [1]، ولقد كان لظهور وسائل الدفع الالكترونية عاملا مساهما في ظهور هذا النوع من الجرائم والتي يمكن أن نلخصها كما يلي:

أولا: انتحال شخصية الفرد

تتم عندما يستغل اللصوص بيانات (كالعنوان ، وتاريخ الميلاد ورقم الضمان الاجتماعي) شخص ما على الشبكة الالكترونية أسوء استغلال ،من أجل الحصول على بطاقات بنكية ائتمانية،حيث أن تلك البيانات تمكنهم من التقدم بطلبات استخراج البطاقات البنكية عبر الانترنت من خلال هيئات أمنية صارمة عبر الشبكة [2].

ثانيا: جرائم السطو على أرقام البطاقات :

أتاحت الثورة الرسمية لقراصنة المعلوماتية إمكانية تخليق أرقام البطاقات الائتمانية بواسطة برامج تشغيل، تتيح إمكانية تخليق أرقام بطاقات بنك معين من خلال تزويد الحاسب بالرقم الخاص بالبنك مصدر البطاقة، علاوة على إمكانية التقاط هذه الأرقام عبر قنوات الانترنت المفتوحة واستخدامها بطرق غير مشروعة في عمليات التسويق عبر الشبكة[3].

ثالثا: غسيل الأموال باستخدام البطاقات البنكية :

غسيل الأموال يعني التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها ،أصلها الحقيقي،وهي عملية يلجأ إليها تجار

---

[1] الجنبيهي محمد ،الجنبيهي ممدوح، **جرائم الانترنت والحاسب الآلي و وسائل مكافحتهما**، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2004،ص13

[2] وهيبة عبد الرحيم ، **إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية** ، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير ،فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ،2005-2006 ، ص70

[3] زهير زواش ، مرجع سبق ذكره ، ص 91

و مهربو المخدرات لإخفاء وجود دخل أو لإخفاء مصدره غير المشروع ، أو استخدام الدخل المشروع في وجه غير مشروع ثم يقومون بإدخال ذلك في الدخل المشروع ليبدو كأنه تحقق مصدر مشروع ،ويمكن استخدام هذه البطاقات في غسيل الأموال غير المشروعة وذلك بقيام شخص أو عدة أشخاص بالحصول على عدة بطاقات من عدة بنوك ويتم تغطية السحوبات النقدية أو البضاعة من حساباتهم لدى أحد البنوك في دولة أخرى وهي أموال أصلها غير مشروع [1].

رابعا: السلب بالقوة الالكترونية :

حيث يتم استخدام الحاسب في التلاعب بالمعلومات وذلك بإدخال بيانات زائفة من جانب المتحايل باختلاف دائنين كأجور يجب دفعها أو فواتير يجب سدادها وذلك عن طريق اختلاف مدينين غير حقيقيين يجب عليهم سداد فواتير صادرة عن الحاسب ، أما المدين المعتدي عليه فلن يتمكن من إثبات كونه غير مدين لوجود فواتير معلوماتية ، وهكذا يستغل المتحايل طرق الدفع الآلية للحصول على أموال غير شرعية [2].

المطلب الثالث: أدوات حماية وسائل الدفع الحديثة

من أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد الرقمي اليوم مسألة أمن المعلومات وعدم توفر الضمانات التي تحمي المتعاملين بهذا النظام، من هنا برزت أهمية استحداث طرق ووسائل تضمن لنا التأكد من الوثائق المرسلة وضمان حمايتها من أي شكل من أشكال التزوير والقرصنة.

الفرع الأول: الرقم السري أو الكلمات السرية

هو الإجراء الأمني الأكثر استعمالا في المجال الرقمي في عصرنا الحالي، وذلك عند محاولته الدخول لنافذة مؤمنة، يجب استعماله لرقم سري لتأمين معاملاته ومنه تقديمه للرقم السري الصحيح يمكنه الدخول إلى المعطيات والبيانات السرية والشخصية.

كما يعتبر استخدام كلمات المرور أرخص أسلوب كذلك، ولكي يحقق هذا الأسلوب النجاح يجب توعية المستخدمين بعدم التخلي عن كلمة المرور لأي شخص، ويفترض تغييرها بصفة دورية، وعند إدخال كلمة المرور لا يجب أن يظهر النظام حروفها حتى لا تتكشف أمام المتطفلين[1].

[1] وهيبة لعوارم ،**وسائل الدفع الالكتروني في عملية تبييض الأموال** ، مجلة دراسات وأبحاث ،العدد 25 بجاية ،7-3-2015 ، ص35

[2] قشوش هدى ،**جرائم الحاسب الالكتروني في التشريع المقارن** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1992،ص105

الفرع الثاني: التوقيع الإلكتروني

هو مجموعة من الإجراءات التقنية التي تسمح بتحديد شخصية من تصدر عنه هذه الإجراءات وقبوله بمضمون التصرف الذي يصدر التوقيع بمناسبته، وثمة خلط كبير في مفهوم التوقيع الإلكتروني حيث يظن البعض أنه أرقام ورموز أو صورة للتوقيع العادي، وهو ليس كذلك إذ لا تعد صورة التوقيع العادي بواسطة برنامج كمبيوتر خاص لهذه الغاية وباستعماله فإن الشخص يكون قد وقع على رسالته تماما كما يوقع عاديا، ويستخدم التوقيع الرقمي على كافة الرسائل الإلكترونية[2].

الفرع الثالث: التشفير

يعرف بأنه عملية تحويل المعلومات إلى شفرات غير مفهومة (تبدو بدون معنى) لمنع الأشخاص غير المرخص لهم من الإطلاع على المعلومات أو فهمها، ولهذا تنطوي عملية التشفير على تحويل النصوص العادية إلى نصوص مشفرة، ومن ناحية أخرى فإن فك التشفير هو عملية إعادة التحويل البيانات إلى صيغتها الأصلية، وذلك باستخدام المفتاح المناسب لفك الشفرة.

الفرع الرابع: البصمة الإلكترونية

رغم أن التشفير يمنع المتلصصين من الإطلاع على محتويات الرسالة إلا أنه لا يمنع المخربين من العبث بها، أي أن التشفير لا يضمن سلامة الرسالة، ومن هنا ظهرت الحاجة للبصمة الإلكترونية للرسالة وهي بصمة رقمية يتم اشتقاقها وفقا لخوارزميات معينة تدعى بدوال التمويه، إذ تطبق هذه الخوارزميات حسابات رياضيات على الرسالة لتوليد بصمة(سلسلة صغيرة) تمثل ملفا كاملا أو رسالة(سلسلة كبيرة) أو تدعى البيانات الناتجة بالبصمة الإلكترونية للرسالة[3].

---

[1] يوسف واقد، **النظام القانوني لدفع الالكتروني**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولودي معمري تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص 153.

[2] عبد الحميد برحومة، صورية بوطرفة، **"النقود الإلكترونية والأساليب البنكية الحديثة في الدفع والتسديد"**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الإلكترونية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، 26-2011/04/27، ص 13.

[3] يوسف مسعداوي، جميلة سعيدي، **وسائل الدفع الالكترونية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، المركز الجامعي خميس مليانة،الجزائر، 26 – 27 /2011/04،ص 13، منقولة من الموقع الالكتروني:
http://groups.google.com/d/topic/kantakjigroup/X8XT1KNq1GS.16/02/2017,21:21 .

خلاصة الفصل الأول

إن وسائل الدفع هي مجموعة من القواعد والوسائل التي تتم من خلالها عملية الدفع وقد مرت هذه الأخيرة بأشكال متعددة و بأنواع مختلفة سواء المعدنية أو الورقية و مع ظهور البنوك الإلكترونية برزت وسائل دفع الكترونية والتي تختصر للوقت في تداولها والتقليل من الإفراط في الاستخدام الورقي و البشري والتي تحضا بقبول واسع عالميا وأيضا أكثر ملائمة لطبيعة ومتطلبات هذه المستجدات المالية وقد اتخذت وسائل الدفع الإلكترونية بدورها عدة أشكال متعددة منها البطاقات البنكية، الشيكات الإلكترونية، النقود الإلكترونية و المحافظ الإلكتروني، ولعل العائق الأكبر الذي تواجهه هذه الوسائل هو تسارع استعمالها دون أن يواكبها تنظيما قانونيا يناسب تحدياته، طبيعتها وخصوصياتها ولأجل فتح أفاق أمام انتشار هذه الوسائل يتعين تزويدها بما يزيد من درجة الأمان، الضمان، السرية والفعالية.

الفصل الثاني

مخاطر السيولة لدى البنوك التجارية

تمهيد :

تشكل البنوك والمؤسسات المالية قاعدة أساسية مهمة في بناء الاقتصاد والأعمال في أي دولة، إذ أن القطاع البنكي له دور كبير لا يمكن تجاهله في عملية التطور الاقتصادي، ذلك أنه يعتبر الأداة التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية، ويعطي القطاع البنكي مؤشرا رئيسا على حيوية الوضع الاقتصادي في تلك الدولة من خلال ما تقدمه من خدمات بنكية متعددة ومتنوعة، تساعد كثيرا في تنشيط العمليات الاقتصادية والمالية والتجارية، ومن أهم هذه الخدمات قبول الودائع بأنواعها ومنح التسهيلات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة وتحصيل الأوراق التجارية وخصمها وغيرها من الخدمات ومما لا شك فيه فإن البنوك التجارية وفي ظل التغيرات المستمرة في البيئة الاقتصادية عرضة إلى العديد من المخاطر التي تؤثر على أنشطتها المختلفة من إقراض واستثمار وغيرهما، وتعتبر مخاطر السيولة من بين أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية والمتمثلة في عدم قدرتها على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف المودعين وكذلك على الاقتراض من السوق، هذه المخاطر جعلت البنوك في حاجة ماسة إلى أدوات لإدارتها، وهذا استدعى بروز آليات تهدف إلى توفير حلول إبداعية تساعد على توفير حماية؛ وكفاءة أكبر في إدارة مخاطر السيولة وفي هذا الصدد تبرز جملة من الطرق والاستراتيجيات تستخدم في ذلك من طرف البنوك التجارية النشطة في الجزائر.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى الإطار النظري لمخاطر السيولة في المبحث الأول ،إدارة مخاطر السيولة في المبحث الثاني أما في المبحث الثالث نتحدث عن وسائل الدفع ودورها في التقليل من مخاطر السيولة.

المبحث الأول : الإطار النظري لمخاطر السيولة

تعتبر السيولة ذات أهمية كبيرة للبنوك التجارية فهي من الأهداف الأساسية لها وذلك لاحتياجها المستمر منها من أجل الوفاء بالالتزامات المالية وعدم الوفاء بها يعرضها لمخاطر

المطلب الأول : تعريف السيولة ومخاطرها

يعتبر موضوع إدارة السيولة في البنوك من اكبر التحديات التي تواجه العمل المصرفي لذا على البنك البحث عن مستوى السيولة الذي يمكنها من تعظيم الأرباح والحفاظ على الحد الأدنى من السيولة.

الفرع الأول : تعريف السيولة

السيولة مصطلح شائع في لغة المصارف والأسواق المالية،مطلقا يعني النقدية، أما فنيا فيعني قابلية تحول الأصل إلى نقدية بسرعة و بخسائر أقل باعتبار أن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات المستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة، فهي تعتبر مفهوم نسبي يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة و بدون خسائر، و بين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، حيث لا يمكن تحديد سيولة أي بنك أو فرد إلا في حدود التزاماته[1].

التعريف الأول :

يقصد بالسيولة في البنك ما تملكه من الكتلة النقدية في الصندوق والحسابات الجارية في البنوك بالإضافة إلى الأوراق المالية المتداولة (أذونات الخزينة، شهادات الإيداع والأوراق التجارية)[2]

التعريف الثاني :

كما تعرف أيضا على أنها هي مجموعة التدفقات أو الأرصدة النقدية المتاحة للبنك التي تحدد قيمته على مواجهة الظروف الطارئة والتي تتطلب أموال إضافية وفورية، فالسيولة هي صمام الأمان، وهامش الضمان للبنك، وتعتبر من العوامل الرئيسية المساعدة في زيادة مقدرته في الحصول على ودائع إضافية من العملاء، واستقطاب المزيد من المدخرات [3]

التعريف الثالث :

وتعرف بأنها قدرة المصرف على التسديد نقدا جميع التزاماته التجارية، وعلى الاستجابة لطلبات الائتمان

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب،**البنوك الشاملة عملياتها إدارتها**،الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002 ،ص.239

[2] فايز تيم، **مبادئ الإدارة المالية**، إثراء للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2010 ، ص 215

[3] أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم غفار، **الاقتصاد النقدي والمصرفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص ص (249، 250)

أو منح القروض الجديدة، وهذا يستدعي توفر نقد سائل لدى المصارف، أو إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بسرعة وسهولة. [1]

التعريف الرابع :

تتمثل في مدى قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الوقت المحدد خاصة تلك المتعلقة بودائع العملاء ، و يعتبر هذا الأمر أساسي للحفاظ على سمعة البنك و لضمان استمرار يته .[2]

ومن التعاريف السابقة يمكن تعريف السيولة بأنها

"الأموال المتوفرة لدى البنوك لمواجهة التزاماتها الاقتصادية وتعبر على مدى سرعة تحويل أصوله إلى سيولة، وهي النقود السائلة والجاهزة للمعاملات البنكية.

الفرع الثاني : مخاطر السيولة

قبل التطرق إلى مفهوم مخاطر السيولة يستوجب التطرق أولا إلى مفهوم المخاطر

أولا : مفهوم المخاطر

توجد للمخاطرة تعريفات متعددة تعكس وجهات نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم، فيمكن تعريفها بأنها إمكانية التعرض إلى الخسارة أو الضرر أو المجازفة، ومن هنا فإن المخاطرة تتضمن احتمالية حصول أحداث غير مرغوب فيها، والمخاطرة كذلك هي احتمالية أن تكون نتائج التنبؤات خاطئة، أو هي درجة تقلب العائد في المستقبل.[3]

وفي مجال الإدارة المالية تعني المخاطرة الاختلاف في التدفقات النقدية الفعلية عن التدفقات النقدية المتوقعة، أما في مجال العمل المصرفي فتعني المخاطرة بأنها احتمالية تعرض المصرفي إلى خسائر غير متوقعة

وغير مخطط له، حيث تكمن المخاطرة في إمكانية انحراف التدفقات النقدية المتوقعة. [4]

ثانيا :مفهوم مخاطر السيولة

---

[1] المدرس خلف محمد حمد ، المدرس المساعد احمد فريد ناجي ، **مخاطر السيولة وأثارها على ربحية المصارف التجارية دارسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق** ، جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون 2017 ،ص 406

[2] إبراهيم الكراسة ، **أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و ادارة المخاطر** ، معهد السياسات الاقتصادية ، مارس 2010 ، طبعة 2، أبو ظبي ، ص 2

[3] أحلام بوعبدلي ، **سياسات إدارة البنوك التجارية** ، دار جنان للنشر والتوزيع ،2015 ، ص42

[4] طرابلسي فاطمة الزهراء،**إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2011-2016**،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ،ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، شعبة علوم اقتصادية ،تخصص مالية وبنوك ،2017-2018، ص 5

و تعد مخاطر السيولة من أهم المخاطر المالية غير نظامية التي تتعرض لها البنوك والتي غالبا ما تنتج عن عدم قدرة البنك على جذب زبائن جدد أو بسبب ضعف البنك على إدارة الأصول والخصوم، فهي المخاطر الناشئة عن عجز البنك على الوفاء بالتزاماته عندما يحل موعد استحقاقها دون تحمل خسارة غير مقبولة[1]وعليه يمكن تعريف مخاطر السيولة كما يلي :

تعرف مخاطر السيولة بذلك النوع من المخاطر الذي تتعرض له المؤسسات المالية، لما تكون أجال الاستحقاق لمواردها أقصر من أجال الاستحقاق لاستخداماتها (القروض)، وبذلك تصبح غير قادرة على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف زبائنها (المودعين) وغير قادرة على الاقتراض من السوق، وهذا لضعف ثقة المقرضين فيها على أن تدفع لهم تعويضات في المستقبل.[2]

كما يعبر خطر السيولة عن عدم كفاية أرصدة البنك النقدية لمواجهة مسحوبات احتياجات المقترضين ويتعاظم هذا الخطر حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض او مسحوبات الودائع ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية.[3]

وعليه يمكن تعريف مخاطر السيولة أنها عدم قدرة البنك من مواجهة النقص في الالتزامات أو تمويل الزيادة في الموجودات وعندما تكون سيولة البنك غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية

المطلب الثاني : أسباب مخاطر السيولة

تنجم مشاكل السيولة في المؤسسات المالية نتيجة لخطأ في إدارة الموا رد المتداولة بشكل رئيسي أو نتيجة لخطأ في تركيبة الجانب الأيسر للميزا نية العمومية مما يؤدي إلى عدم توازن طبيعة المصادر والاستخدامات

وأهم الأسباب التي تؤدي إلى خطر السيولة في البنوك ما يلي:

الفرع الأول : أسباب تتعلق بمدى صعوبة تسييل الأصول المتداولة

- ✓ ازدياد حالات السحب وبالأخص للمبالغ الكبيرة مما يدفع البنك لتسييل بعض أصوله بقيمة أقل من قيمتها الدفترية وفاءا بتلك الالتزامات مما يؤثر على ربحيته لإجباره على هذا التسييل الفوري

[1] طرابلسي فاطمة الزهراء ، مرجع سبق ذكره ، ص 6

[2] أ. خميسي قايدي ،أ. أمينة بن خزناجي ، **قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية** –حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (A BC) ، مجلة الابتكار والتسويق ،العدد الثالث ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة برج بوعريريج ، ص 80

[3] رحيم حسين ، **الاقتصاد المعرفي**، الطبعة الاولى، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، قسنطينة، 2008، ص208

الفرع الثاني : أسباب تتعلق بجانب نطاق الميزانية

أولا : جانب الالتزامات:

بمعنى عند ازدياد طلبات سحب المودعين لأرصدتهم[1] ،وعدم مقدرة البنك على مواجهة الطلبات الكبيرة وغير المتوقعة لعمليات السحب على الودائع من طرف المودعين وبالتالي يلجأ إلى بيع أصوله بأسعار تقل بكثير عن قيمتها الحقيقية [2]، أو الاقتراض بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى، أو لإصدار مزيد من الأوراق المالية كالسندات[3]، أو يلجأ إلى بيع أصوله بأسعار تقل بكثير عن قيمتها الحقيقية وهذا ما يعرضه لمخاطر الإفلاس وإغلاق أبوابه وخاصة أنه في مثل هذه الظروف

يصعب عليه أن يجد من يقرضه

ثانيا : جانب الأصول :

وتتمثل في الطلبات غير العادية التي يواجهها البنك لتنفيذ تعهداته الائتمانية، وبالتالي تظهر مخاطر السيولة إذا زادت طلبات تنفيذ التعهدات الائتمانية عما تتوقعه هذه البنوك، لأنه بمجرد تقديم هذه الطلبات يكون لزاما على البنك أن يمنح القرض فورا، الأمر الذي قد يعرضه لخطر السيولة إذا لم تتوفر لديه النقدية الكافية لمواجهة هذه الطلبات[4].

الفرع الثالث :أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق

حيث عدم مناسبة تواريخ استحقاق الودائع قصيرة الأجل لتواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل المستحقة للبنك[5]، أي عدم المواءمة الصحيحة بين تواريخ سيولة الأصول واستحقاق الخصوم

الفرع الرابع : أسباب تتعلق بعدم التوازن بين التدفقات الداخلة والتدفقات الخارجة

وتتمثل في :[6]

- ✓ سوء توزيع الأصول على الاستعمالات ذات درجات متفاوتة، مما يؤدي إلى صعوبة التحويل لأرصدة سائلة

---

[1] عتروس صونيا، **أدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة**، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير،تخصص مالية ، تأمينات وتسيير المخاطر جامعة أم البواقي، الجزائر،2014-2015 ، ص ص ،36-37

[2] أ. خميسي قايدي ،أ. أمينة بن خزناجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 81

[3] عتروس صونيا ، مرجع سبق ذكره ، ص51

[4] أ. خميسي قايدي ،أ. أمينة بن خزناجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 81

[5] عتروس صونيا ، مرجع سبق ذكره ، ص51

[6] عبد الحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي، **إدارة المخاطر الائتمانية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2009 ، ص 231

- ✓ الاستمرار غير المدروس في تخفيض معدلات الفوائد
- ✓ سوء الإدارة لرأس المال العامل
- ✓ تجاوز مصروفات غير مخططة وينشأ ذلك من خلال الاستخدام المتزايد للمواد والفعالية غير الكافية في تحميل الأصول الثابتة والأجور غير المخططة
- ✓ صعوبات في تحقيق المبيعات بسب عدم تحقيق مستوى الجودة المطلوب للمنتجات وبالتالي تدني الأسعار والإيرادات.

وهناك أسباب أخرى تتمثل فيما يلي[2] :

- ✓ صدمات السحب المفاجئ التي تتعرض لها البنوك نتيجة اهتزاز عامل الثقة لدى جمهور المودعين على إثر النكسات التي تصيب البنوك التجارية أثناء مزاولة نشاطها الائتماني
- ✓ غياب التعاون بين البنوك والقدرات المحدودة للاتصال والنقل، فمثلا أحداث سبتمبر 2011 التي ضربت الولايات المتحدة الأمريكية أدت إلى إتلاف أنظمة الإعلام والنقل، والمؤسسات المالية أغلقت أبوابها وتوقفت أنظمة الدفع، على الرغم من أن بعض البنوك كانت لها فوائض كبيرة والأخرى كانت له خسائر كبيرة
- ✓ صعوبة الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض أو صعوبة تسييل الأصول
- ✓ رغبة البنوك في الحصول على عوائد أكبر، وذلك لأن العوائد تتناسب طرديا مع المخاطرة
- ✓ تمويل لاستثمارات طويلة الأجل بموارد قصيرة الأجل[1]
- ✓ توظيف الأموال في أموال ذات سيولة منخفضة جدا مثل: شراء سندات طويلة الأجل شراء عقارات، شراء أوراق مالية، تقديم قروض طويلة الأجل
- ✓ السحب المكثف للمودعين؛
- ✓ إفلاس مقترض أو مجموعة مقترضين؛
- ✓ منح قروض بمبالغ كبيرة .

فغالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم مقدرة البنك على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف البنك في إدارة الموجودات والمطلوبات. هذا ويقوم البنك باللجوء إلى أسواق البنوك كلما أقرض عملاءه، وذلك لكي يتمكن من الإيفاء بتعهداته على الوفاء بطلبات القروض من عملاء المصرف.

فكلما اقترض البنك من الأسواق المالية، قلت مقدرته على إبقاء هامش ربحي جيد على القروض التي يقدمها[1].

[1] عتروس صونيا ، مرجع سبق ذكره ، ص55

المطلب الثالث : أنواع مخاطر السيولة وأثارها

تنقسم مخاطر السيولة إلى :

الفرع الأول :مخاطر السيولة التمويلية (تعرف أيضاً بمخاطر التدفق النقدي) :

إن مخاطر السيولة التمويلية (مخاطر التدفق النقدي) هي الشاغل الرئيسي لرئيس الشؤون المالية الذي يسأل: هل يمكننا دفع فواتيرنا؟ هل يمكننا تمويل التزاماتنا؟[2]و تنشأ مخاطر السيولة التمويلية عندما يكون البنك غير قادر على مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة، سواء الحالية أو المستقبلية بكفاءة وبدون أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية أو الوضع المالي للبنك بشكل عام[3].

الفرع الثاني :مخاطر السيولة السوقية:

مخاطر السيولة السوقية هو عدم القدرة على تسييل الأصول. على سبيل المثال، قد نمتلك عقارات ولكن بسبب ظروف السوق السيئة يتم بيعها بسعر غير عادل، من المؤكد أن للأصل قيمة أعلى، ولكن مع تدني

عدد الراغبين بالشراء مؤقتاً، لا يمكن بيعه بسعره المستحق فعلاً[4].

ولهذا تنشأ هذه المخاطر عندما يتعذر على البنك بيع أو رهن أحد أصوله،فأحيانا قد يكون من الصعب على البنك أن يتصرف في بعض الأصول التي بحوزته سواء عن طريق البيع أو الرهن حسب أسعار السوق السائدة ، و إ ذا اضطر البنك في هذه الحالة فإنها قد تترتب خسائر لا يرغب البنك بتحمله.

الفرع الثالث: مخاطر السيولة العرضية

تنشأ هذه المخاطر نتيجة لعمليات السحب المفاجئ التي قد يتعرض لها المصرف من ودائع العملاء أو السحوبات المفاجئة من الحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية والتي تمنح لبعض العملاء[1].

---

[1] محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014 ، ص63

[2] https://mafaheem.info/?p=1677 ، مفاهيم مالية واستثمار ،مخاطر السيولة ، تاريخ الإطلاع 2020/05/18

[3] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية(تحليل العائد والمخاطرة)**، الدار الجامعية، طبع، نشر، توزيع، الإسكندرية، مصر، 2003 ،ص7

[4] https://mafaheem.info/?p=1677 ، مرجع سبق ذكره

المبحث الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

تعتبر إدارة مخاطر السيولة من المهام الصعبة التي تواجه إدارات البنوك لأسباب متعددة، منها عدم التأكد من التدفقات النقدية المستقبلية للخارج لتغطية الالتزامات التي قد تعتمد على أحداث خارجية ليس للبنك سيطرة عليها والصعوبة في التنبؤ بالمستقبل خاصة في ظروف الأزمات.

ولذلك على هذا الأخير استخدام وسائل لتقييم المخاطر والتنبؤ بها قبل حدوثها، لأخذ الاحتياطات اللازمة لتجنبها والتخفيف من حدتها.

المطلب الأول: تعريف مخاطر السيولة في البنوك التجارية و عوامل تحققها

الفرع الأول :تعريف مخاطر السيولة البنكية

يتعرض البنك أثناء عمله إلى مخاطر السيولة ، والتي لها تأثير العجز عن تلبية متطلبات الزبائن و التزامات المودعين ، ومن جهة أخرى أثناء تواجد فائض السيولة و انعدام استخدامها .

أولا : خطر عدم توفر السيولة

يجد البنك نفسه أمام مشكلة عدم توفر السيولة الكافية لمواجهة طلبات السحب المستمرة من قبل المودعين ، حيث يتحقق هذا الخطر بمجرد نقص السيولة ولا يعبر خطر السيولة عن احتمال توقف أو انقطاع الدفع بالنسبة للبنك ، ويحدث عامة أثناء عدم إمكانية إعادة التمويل و التي بدورها تؤدي إلى خسارة .[2]

وتنتج هذه المخاطر عن سوء إدارة السيولة في البنك و عن صعوبة الحصول عليها بتكلفة معقولة و هذا ما يعرف ب : " مخاطر تمويل السيولة ، أي عدم توفر السعر المطلوب لتغطية الاحتياجات من السيولة أو تعذر بيع الأصول و الذي يعرف بـ مخاطر بيع الأصول ، أي عدم توافق السعر المعروض لتوفير السيولة.

ثانيا : خطر فائض في السيولة

تعتبر أموال مجمدة في البنوك ، تأخذ شكل ودائع تحت الطلب ، أي لا يمكن توظيفها في الاقتصاد لمدة طويلة، والتي تفقد قيمتها الحقيقية حيث تنجر عنها خسائر كبيرة بسبب محدودية العائد على توظيف الادخار

---

[1] طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية(تحليل العائد والمخاطرة)**، الدار الجامعية، طبع، نشر، توزيع، الإسكندرية، مصر، 2003 ،ص7

[2] عبد الرزاق جبار ، **المنظومة المصرفية الجزائرية ومقررات استفتاء لجنة بازل** ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير ،جامعة شلف ،2005،ص36

الخاص على مستوى البنك المركزي ، إذن ظاهرة السيولة الفائضة لم تنتج عن ظهور الأزمات المالية ، بل بسبب الإفراط في الاحتياطي مقارنة بالاستثمار ، فارتفاع مستوياتها يولد مشكلة انخفاض توظيف الموارد النقدية في هذه البنوك مما يستدعي البحث عن مجالات أخرى يتسنى لها استثمار السيولة الفائضة[1].

ثالثا : خطر فائض في السيولة في الجزائر

تتضح السياسة النقدية الجزائرية التي اتخذتها بنك الجزائر منذ سنة 2002 إلى ضرورة الحد من مشكلة فائض السيولة ، والتي تعتبر ظاهرة جديدة على الاقتصاد الوطني بعد تصريح بنك الجزائر أن قيمة السيولة البنكية بلغت 1100 مليار دينار، وذلك في نهاية جوان 2010 أي المستوى المسجل في سنة 2009 ، حيث يعكس هذا المستوى المنظومة المصرفية التي تحتوي على فائض في السيولة البنكية ، و التي كانت في شكل احتياط مفرط مقارنة بالاستثمار عكس بعض الدول التي تعاني من أزمة سيولة في نفس الفترة (الأزمة المالية 2007) .[2]

وفي أواخر سنة 2010 شرع في إعداد قانون جديد يهدف إلى التحكم في فائض السيولة على مستوى البنوك التجارية العمومية والخاصة ، و الذي يسمح بتوجيه الادخار بطرق فعالة حيث بلغ إجمالي السيولة مستويات يمكن وصفها بالخطيرة بعد أن تجاوزت 95 مليار دولار ، منها حوالي 15 مليار دولار كادخار خاص لدى البنوك نتيجة وجود مشاكل هيكلية في تسيير السيولة الفائضة التي لم يتم توظيفها في تمويل الاقتصاد الوطني .

الفرع الثاني :عوامل تحقق مخاطر السيولة وعناصرها

أولا : عوامل تحقق مخاطر السيولة

تتمثل في العوامل الداخلية و الخارجية و هي كما يلي:

1- العوامل الداخلية

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول و الالتزامات منحيث أجال الاستحقاق؛
- سوء توزيع الأصول على استخدامات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي إلى صعوبة التحول لأرصدة سائلة؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العريضة إلى التزامات فعلية.

2- العوامل الخارجية

تتعلق بالسوق النقدي بحيث أن البنك يلجأ إليه باستمرار لخصم أوراقه التجارية مقابل السيولة و الذي يتميز بتغيير مستمر بسبب تذبذب العرض و الطلب للسيولة نفسها ، فارتفاع السيولة مع الطلب و نقص عرضها

[1] رضا صاحب أبو حمد ، **إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)** ،دار الفكر للطباعة والنشر ،الطبعة 1 عمان 2002 ، ص 205
[2] جريدة الشروق ، العدد 193 ،تاريخ 2010/01/23

تخلق أزمة سيولة في السوق ، وهذا يؤثر مباشرة في البنوك و قدرتها على رفع رؤوس أموالها أو معدل سيولتها. مما ينشأ العلاقة بين خطر السيولة و خطر السعر ، حيث لا يمكن الفصل بينهما لان التسيير الفعال لخطر السعر يسمح لكل بنك مهما كان حجمه أو وزنه في سوق رؤوس الأموال بالقضاء على مشاكله المتعلقة بالسيولة [1]، بالإضافة إلى عوامل خارجية أخرى تتمثل فيمايلي :

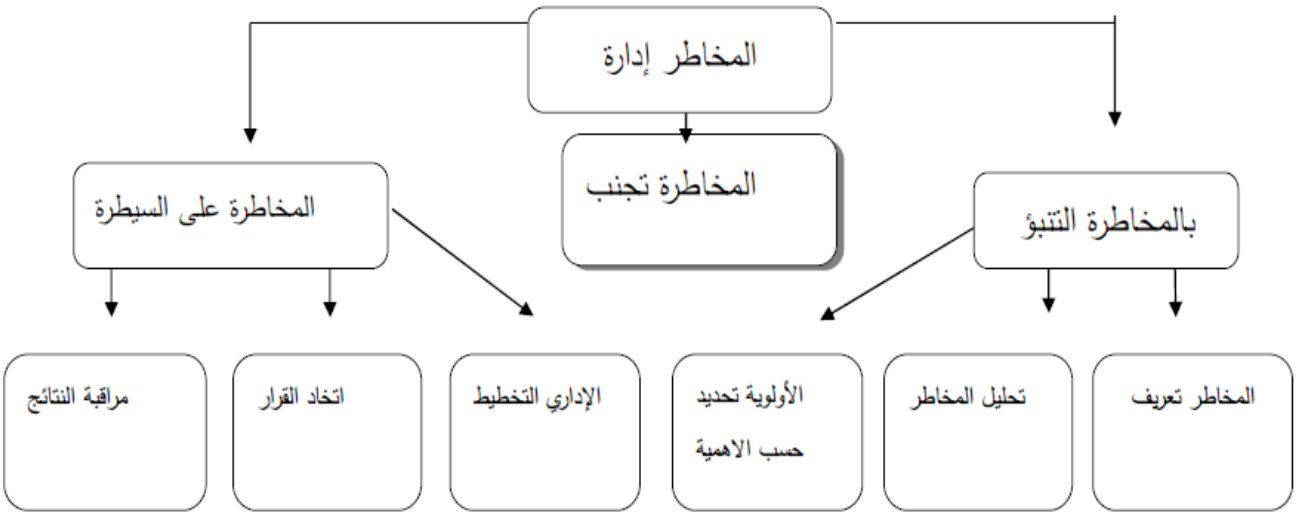
- الركود الاقتصادي و ما يترتب عليه من التعثر؛
- الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال .

ومن أجل الحماية من هذا الخطر يجب التسيير السليم لموارد البنك و الخزينة ، وهذا ما يؤمن له توازنا ثابتا ما بين موارده و استخداماته بحسب درجات سيولتها و تاريخ استحقاقها.

ثانيا :عناصر مخاطر السيولة

تتم عملية إدارة المخاطر المصرفية من خلال تضافر مجموعة من العناصر يمكن تجسيدها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(2-1) : عناصر إدارة المخاطر



-**المصدر** :حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية ، الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس1 سطيف 2013 -2014،ص6.

[1] سعيد طايبي صرارمة ،**آليات إدارة السيولة لدى البنوك التجارية ،دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية** ، التخصص ، مالية ، تأمين وتسيير المخاطر ،جامعة العربية بن مهيدي ، أم البواقي ،السنة الجامعية ،2011-2012، ص 75

-نلاحظ من الشكل رقم (2-1) أعلاه، أن الحديث عن إدارة المخاطر لا يشمل فقط تعريف المخاطر وتحليلها بل يتعداها إلى التخطيط الدقيق لها واتخاذ القرار المناسب مع مراقبة النتائج. وبالتالي فإن عملية إدارة المخاطر تتضمن عدة مراحل أساسية نوجزها فيما يلي[1] :

-تحديد و تعريف الخطر

-قياس و تقويم المخاطر

-التحليل و اتخاذ القرار وتخطيط الترتيبات

-الإدارة العملية للمخاطر

-مراقبة المخاطر

-إعداد التقارير بالمخاطر.

المطلب الثاني : تقنيات ومبادئ إدارة مخاطر السيولة

الفرع الأول :تقنيات إدارة مخاطر السيولة

إن تقنيات إدارة مخاطر السيولة هي في الأصل مستوحاة من المبادئ العامة التي تضمنتها توصيات لجنة بازل، حيث لا تخرج في مجملها عن المحاور الأساسية التالية [2]:

أولا : تنويع الموارد

كما هو الحال بالنسبة للقروض، يجب على البنك أن يعمل على تنويع مصادر التمويل، فلا يجب التركيز على مودع أو مجموعة محدودة من العملاء كحصة هامة في مجموع ودائعه، وذلك تفاديا لضعف قوة تفاوض البنك وما يترتب عليه من شح في مصادر التمويل وتراجع مستوى توظيفاته المالية

ثانيا : الوضعية المالية السليمة:

إن المؤشر الرئيسي لضمان تفادي أزمة السيولة، والمقياس الوحيد الذي ظل مقبولا على المدى البعيد، هو ضرورة تمتع البنك بوضعية مالية صلبة وإدارة سليمة وبذلك مردودية معقولة واتصال مالي ملائم (الإفصاح المالي) كفيل بتوليد ودعم الثقة لدى المودعين والمستثمرين

ثالثا :إعداد سيناريوهات الطوارئ

إن التخطيط للحالات الطارئة و إعداد السيناريوهات المختلفة لمواجهة هذه الأزمات من شأنه أن يقف عند نتائج مختلف الفرضيات الممكنة، وعلى ضوء نتائج هذه السيناريوهات تتخذ الإدارة العامة القرارات المناسبة لمواجهة على الأقل النتائج المعقولة

[1] حياة نجار ، مرجع سبق ذكره ، ص66

[2] حياة نجار، مرجع سبق ذكره ،ص ص(172-173)

خامسا :إعداد خطة استعجاليه:

أي البحث عن الحلول الملائمة لتفاد الآثار السلبية اللازمة علما أن الحلول يمكن استنباطها من سيناريوهات الأزمة التي تم إعدادها سابقا، فعلى سبيل المثال من الحلول الممكنة والأكثر استعمالا نجد باختصار . (خطوط القرض – by–stand الشراء المغلق للسندات – شراء السيولة –التوريق– التخطيط لتسيير وضعيات الأزمة)

سادسا :وضع حدود للتحويل:

إن تحويل الودائع الجارية إلى قروض طويلة الأجل هو النشاط الرئيسي للبنوك التجارية، إلا أن عملية التحويل ها ته يجب أن تكون محدودة وتخضع لرقابة محكمة من طرف الإدارة العليا، وذلك تفاديا للفجوات التي يمكن أن تحدث بين فترات التحصيل و أجال السحب وعليه، يجب على الإدارة العليا للبنك وضع حدود مدروسة لهذه الفجوات .

سابعا :المعامل القانوني للسيولة

أصبح معامل السيولة يشكل أحد أهم معايير التسيير، حيث وكما نصت عليه اتفاقية لجنة بازل للرقابة المصرفية يجب أن يكون في حدود100 %إن الغرض من احترام هذا المعامل من طرف مؤسسات القرض هو جعل هذه الأخيرة قادرة على مواجهة طلبات السحب من طرف المودعين دون خسائر أو تكاليف عالية .

الفرع الثاني : مبادئ إدارة مخاطر السيولة الصادرة عن لجنة بازل

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية عدة مبادئ لإدارة مخاطر السيولة، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي[1] :

- ✓ يتوجب على كل بنك اعتماد إطار شاملا لإدارة مخاطر السيولة بما يكفل المحافظة على توفير السيولة الكافية لسير العمل المصرفي بالإضافة إلى هامش إضافي يتكون من مجموع من الأصول ذات الجودة العالية والسيولة المرتفعة، وعلى المراقبين اختبار مدى كفاية كل من إطار إدارة مخاطر السيولة بالإضافة إلى وضع سيولة البنك وعليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة بحق البنك في حالة وجود عجز في السيولة أو ضعف في إدارة مخاطرها، وذلك من أجل حماية المودعين وحماية النظام المصرفي في الدولة من أي تأثيرات سلبية قد تؤثر عليه مستقبلا؛

[1] نصر رمضان حلاسه، **دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة**، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة،2013 ،ص ص 59-60

- ✓ يجب على البنك أن يحدد بوضوح مستوى المخاطر المرغوب به والذي يتناسب مع إستراتيجية عمل البنك ودوره في النظام المالي للدولة، فعلى الإدارة التنفيذية للبنك أن تطور استراتيجيات وسياسات وممارسات لإدارة مخاطر السيولة بما يتفق مع مستوى المخاطر المرغوب به في البنك وضمان احتفاظ البنك بقدر كاف من السيولة، وعلى الإدارة التنفيذية أن تراجع باستمرار المعلومات عن تطور سيولة البنك وترفع تقارير لمجلس الإدارة بهذا الخصوص دوريا، وعلى مجلس الإدارة أن يراجع الاستراتيجيات والسياسات والممارسات ويقرها مرة واحدة سنويا على الأقل والتأكد من أن الإدارة التنفيذية تقوم بإدارة مخاطر السيولة بفعالية؛
- ✓ على البنك أن يحسب تكاليف ومنافع السيولة والمخاطر ويأخذها في الاعتبار في التسعير الداخلي وقياس الأداء وعند إدخال منتجات جديدة سواء في النشاطات داخل أو خارج الميزانية؛
- ✓ على إدارة البنك أن تؤخر إجراءات متينة لتحديد وقياس ومتابعة ومرا قبة مخاطر السيولة ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات البنك ومن البنوك خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة؛
- ✓ على البنك مراقبة ومتابعة تعرضه لأخطار السيولة والاحتياطات التمويلية بين المؤسسات أوالوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة وبمختلف العملات آخذا بعين الاعتبار القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية التي قد تحد من تحول السيولة من وحدة إلى أخرى؛
- ✓ على البنك مراقبة ومتابعة تعرضه لأخطار السيولة والاحتياطات التمويلية بين المؤسسات أو الوحدات القانونية التابعة له أو نشاطاته المختلفة وبمختلف العملات آخذا بعين الاعتبار القيود القانونية والتنظيمية والتشغيلية التي قد تحد من تحول السيولة من وحدة إلى أخرى؛
- ✓ على البنك أن يقوم بإعداد إستراتيجية تمويل توفر تنويع فعّال في مصادر الأموال وطول فترات التمويل؛
- ✓ على البنك أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات؛
- ✓ على البنك تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والمواد المولدة للسيولة وعلى البنك استخدام نتائج هذه الاختبارات لتعديل استراتيجيات وسياسات ومواقف السيولة لديه وتطوير خطط وطوارئ فعالة لإدارة مخاطر السيولة؛
- ✓ على البنك أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش أمان ضد مخاطر السيولة في حالة الظروف الضاغطة؛
- ✓ على البنك الإفصاح العام وبشكل دوري لذوي المصالح في السوق ليمكنهم من الحكم على

فعالية إدارة المخاطر ووضع السيولة في البنك؛

✓ على هيئات الرقابة المصرفية وبشكل منتظم أن تقوم بتحديد الإطار الكلي لإدارة المخاطر في البنوك وأوضاع السيولة لديها لتقرر إن كان يتوفر لدى هذه البنوك مستوى كاف من المرونة في ظل السيولة الضاغطة الناتجة عن النظام المالي في الدولة؛

✓ على هيئات الرقابة أن تقوم بتحديد إطار إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك دوريا من خلال إجراءات رقابية تعتمد على التقارير الداخلية؛

✓ على هيئات الرقابة التدخل والطلب من البنوك اعتماد إجراءات فعالة ومحددة زمنيا لتحديد نقاط الضعف في عمليات إدارة مخاطر السيولة ووضع السيولة في البنك؛

✓ على هيئات الرقابة المصرفية أن تتواصل مع هيئات الرقابة الأخرى والسلطات الرسمية المحلية والخارجية لتسهيل عمليات الرقابة على مخاطر إدارة السيولة في البنوك.

المطلب الثالث: أدوات إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية وطرق قياسها

الفرع الأول : أدوات إدارة مخاطر السيولة

فيما يلي أهم الأدوات المتبعة في إدارة السيولة المصرفية .يقوم البنك باللجوء إلى البنك المركزي في حالتين[1] :

أولا : في حالة العجز

يتم اللجوء إلى البنك المركزي في حالة العجز في السيولة بإحدى الطرق التالى:

✓ استدعاء الاحتياطي في الفائض من البنك المركزي؛

✓ يقوم البنك بسحب جزء من الاحتياطي الفائض لديه الذي يكون مودعا لدى البنك المركزي ،حيث أن الاحتياطي النقدي المودع لدى الأخير ينقسم إلى :

- احتياطي نقدي قانوني ويمثل نسبة من الودائع يحددها البنك المركزي، وتسمى بالاحتياطي الإلزامي، وما يزيد عن هذا المبلغ فإنه يسمى بالاحتياطي الفائض، والذي يستطيع البنك استدعائه أو المطالبة به عند الحاجة وخاصة أنه لا يدر فائدة؛
- توفير الائتمان القصير الأجل يتم اللجوء إلى البنك المركزي باعتباره المقرض الأخير، ويتم ذلك إما في صورة إعادة خصم الأوراق التجارية التي توجد في محافظ البنوك التقليدية، أو الاقتراض بضمان تلك الأوراق

[1] حكيم براضية، **التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الاسلامية**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2010-2011 ،ص25.

ثانيا : في حالة الفائض.

قد يفكر البنك في إضافة الفائض إلى رصيده لدى البنك المركزي، و إن هذا الأخير لا يدفع فوائد على هذا الرصيد حتى ولو زاد عن الاحتياطي القانوني، فإن البنك قد يلجأ إلى هذا الإجراء لتعويض نقص في الاحتياطي القانوني عن فترة سابقة، أو يلجأ إليه تحسبا لعجز نقدي مرتقب في فترة لاحقة، كذلك يلجأ البنك إلى هذا الإجراء على أمل استخدام هذا الفائض في إقراض بنوك أخرى تعاني من نقص في الاحتياطي القانوني.

و هناك أدوات أخرى متبعة في إدارة مخاطر السيولة وهي متمثلة فيما يلي :

- ✓ **الاقتراض من المؤسسات المالية**

ظهرت خلال الستينيات من القرن العشرين مراكز مالية في دول مختلفة تحتفظ بودائع ضخمة بالعملات الرئيسية، وهي ما عرفت بسوق الدولار الأوروبية للإشارة إلى الدولارات الأمريكية التي تحتفظ بها بنوك خارج الولايات المتحدة وعلى الأخص البنوك الأوروبية، ولم يعد الأمر قاصرا على الدولار، إذ أصبح هناك سوق للعملات الأوروبية موازيا لسوق الدولار الأوروبي، يمكن أن تلجا إليه البنوك وغيرها من المؤسسات المالية بهدف الاقتراض، وتتسم القروض التي تقدمها بضخامة قيمتها وقصر تاريخ استحقاقها.

- ✓ **الاقتراض من الأسواق المالية**

قد تلجأ البنوك إلى الاقتراض من سوق رأس المال عن طريق إصدار سندات بلا ضمان تطرح للاكتتاب العام وتباع للمستثمرين لتوفير السيولة لدعم طاقاتها الاستثمارية، وطرح السندات للبيع يعني إقراض طويل الأجل.

- ✓ **التوريق المصرفي**

يقصد به تحويل الأصول المالية الغير سائلة والمتمثلة أساسا في القروض المصرفية إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق المال، بهدف التقليل من مخاطر العجز عن الوفاء بهذه الديون وضمان التدفق المستمر للسيولة النقدية للبنك

- ✓ **اتفاقية إعادة الشراء**

هي عقد بين طرفين للبيع ومن ثم إعادة الشراء لأدوات مالية غالبا ما تكون أذونات خزانة ولذلك فهي تعتبر اقتراضا قصير الأجل باستخدام أذونات الخزانة كضمان .

- ✓ **تخفيض أو زيادة حجم الاستثمار في القروض**

يقصد بذلك قيام البنك بمواجهة العجز في التدفقات النقدية عن طريق تصفية محفظة القروض و ذلك ببيع جزء منها إلى طرف أخر(فرد، شركة، بنك أخر...الخ)غير أن هذا الإجراء من شأنه أن يعرض البنك لخسائر رأسمالية، إذ سيباع القرض بقيمة أقل من قٍيمته المبينة في العقد، والتي سبق أن قدمها البنك للزبون، أما في حالة وجود فائض فيمكن للبنك استخدامه في تمويل قرض جديد، ويكون هذا الإجراء ملائما فقط إذا كان العجز أو الفائض لفترة طويلة

- ✓ **بيع أو شراء الأوراق المالية**

عادة ما يحتفظ البنك بأوراق مالية قصيرة الأجل بدافع الحيطة، وعندما يواجه سحوبات نقدية غير متوقعة، فإنه يلجأ إلى بيع جزء من هذه الأوراق واستخدام حصيلتها في تغطية تلك السحوبات،وا ٍذا لم يكفي الاحتياطي الثانوي، قد يلجأ البنك إلى تصفية جزء من محفظة أوراقه المالية، وهو إجراء غير مرغوب فيه. أما في حالة الفائض فيمكن للبنك استثماره في شراء أوراق تجارية ومالية التي هي إضافة إلى أنها تحقق عائدا للبنك فإنها تدعم احتياطاته الأولية[1].

الفرع الثاني :طرق قياس مخاطر السيولة ونظام تغطيتها

أولا : قياس مخاطر السيولة

إن تحديد خطر السيولة وقياسه يكون من خلال تحديد درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم، ولن يأتي ذلك إلا من خلال دراسة مفصلة لمختلف بنود ميزانية البنك، ويمكن تلخيص هذه المرحلة في الخطوات التالية:

1-تحليل بنود الميزانية والعناصر خارج الميزانية

أ- تحليل بنود الميزانية

كما هو معلوم تصنف أصول البنك التجاري إلى أربعة أقسام حسب درجة السيولة المتناقصة، من الأصل الأكثر سيولة إلى الأصل الأقل السيولة .وهي تتضمن[2] :

الأصول شديدة السيولة (السندات الحكومية، التدفق الحكومي)

- سندات المساهمة والاقتراض ما بين البنوك؛
- قروض العملاء التي يمكن بيعها مباشرة وبسهولة متفاوتة في السوق، أو التنازل عنها من خلال

[1] نصر رمضان حلاسه،مرجع سبق ذكره ،2013 ،ص 56

[2] بوضياف جهاد، **إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية** --دراسة حالة بنك البركة الجزائري-، مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ،2015 ، ص49

عمليات التوريق؛

- المساهمات وكل الاستخدامات التي يصعب التنازل عنها.

أما الخصوم، فيتم تصنيفها حسب درجة الاستحقاق المتناقصة إلى البنوك التالية:

- إعادة التمويل من البنك المركز (تمويل يتوقف على السياسة النقدية)؛
- إعادة التمويل ما بين البنوك التجارية؛
- ودائع العملاء؛
- خطوط التمويل، الاقتراض طويل الأجل، ورأس مال البنك.

وبالتالي، فإن العناصر المؤثرة في سيولة الأصول واستحقاق الخصوم بالبنك هي ذات مصادر مختلفة، منها ما هو متعلق بالبنك نفسه مثل السياسة التجارية والتسعيرية، الصلابة والجدارة المالية ...الخ، ومنها ما هو متعلق بعوامل خارجية مثل :سيولة سوق رؤوس الأموال، سلوك الزبائن، الوضع الاقتصادي .....الخ.

ب- تحليل البنود خارج الميزانية :وتتمثل أساسا في[1]:

- الالتزامات الشرطية مثل :الضمانات المالية؛
- الأدوات أو المشتقات المالية حيث أن هذه المنتجات يمكن أن تكون مولودة للهامش، ومن ثم يكون لها تأثير واضح على سيولة البنك.

بعد تحليل مختلف بنود الميزانية والبنود خارج الميزانية وتحديد مستوى سيولة الأصول مقارنة باستحقاق الخصوم، تأتي مرحلة القياس الفعلي للسيولة باستخدام تقنيات مختلفة على رأسها فجوات السيولة.

2- فجوات السيولة

إن فجوة السيولة هي الانحرافات المتوقعة في المستقبل بين مجموع الاستخدامات والموارد، حيث يمكن حساب هذه الفجوات سواء في شكل تدفقات وتسمى فجوة التدفق، أو في شكل مخزون وتسمى الفجوة المخزنة، كما سيأتي شرحه:

أ- **فجوة التدفق** :تعرف فجوة السيولة في شكل تدفق خلال فترة زمنية معينة أي الفرق بين تدفقات الأموال الداخلة والخارجة خلال نفس الفترة، وبالتالي فهي تحدد الاحتياج أو المورد المتولد خلال الفترة المدروسة علما أن التدفق النقد الخارج هو قيام البنك بتسديد الالتزام أو الدين إلى مستحقيه، أي خروج فعلي للأموال وبالمقابل، عندما يقوم عميل بتسديد ما عليه من ديون تجاه البنك، أي تحصيل القيمة (مدخلات الأموال) من طرف هذا الأخير، نقول أن تدفق نقد داخل قد تحقق

ب- **الفجوة المخزنة** : هي الفر ق بين الخصوم والأصول قيد التحقيق في تاريخ معين، وعلى أساس النتيجة المحصلة إذا كانت موجبة، فإن فجوة مخزنة تمثل فائضا في الموارد أما الفجوة السالبة فتمثل

[1] بوضياف جهاد،مرجع سبق ذكره ، ص50

العجز، بمعنى احتياج في التمويل خلال فترة معينة.

ج- **درجة صلابة الميزانية** :إن نموذج الآجال عبارة عن جدول تصنف فيه الأصول والخصوم حسب المدة المتبقية لها للتحقق، فهو إذن نموذج يوضح الاختلاف بين آجال الاستخدامات وآجال الموارد، أي الفجوة بين التسديد و التحصيل ، إن اتساع هذه الفجوات تعطي صورة موجزة عن درجة صلابة وقوة الميزانية. [1]

3- مؤشرات قياس مخاطر السيولة

إن مؤشرات قياس مخاطر السيولة التي تعتمد على البيانات المالية للتقارير السنوية للبنوك هي كالتالي:

مخاطر السيولة = النقد والأرصدة لدى البنك / إجمالي الموجودات

إذ يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك
يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أو لدى البنك

مخاطر السيولة = النقد ولاستثمارات القصيرة الآجل / إجمالي الموجودات

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار ذلك يمكن زيادة النقد والاستثمارات التي يواجه البنك التزاماته المختلفة.

مخاطر السيولة = إجمالي القروض / إجمالي الودائع

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة على صعيد آخر أن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تؤشر حاجة البنك إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة

مخاطر السيولة = الموجودات المتداولة / إجمالي الودائع

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى انخفاض مخاطر السيولة لأن ذلك يعكس زيادة الموجودات المتداولة التي تواجه البنك التزاماته الأخرى[2].

[1] عبد الحليم كراجة ، **محاسبة البنوك**، دار صفاء للنشر، عمان، الاردن، 2000 ،ص42
[2] أ. خميسي قايدي ،أ. أمينة بن خزناجي ، مرجع سبق ذكره ، ص 83

ثانيا : نظام تغطية مخاطر السيولة

يجب أن تتوفر إدارة مخاطر السيولة على نظم تغطية و إ جراءات وأساليب وقائية تتمثل على الأقل فيما يلي [1]:

أ- تحديد المصادر والمسببات التي تنشأ عنها مخاطر السيولة لدى البنك؛

ب- تحديث أساليب القياس و المتابعة والتحكم في مخاطر السيولة ، أخذا في الاعتبار درجة التعقد والتداخل مع المخاطر الأخرى على أن يتم تحديث تلك الأساليب وفقا للتغير الذي قد يطرأ على منتجات البنك وهيكل مخاطرة؛

ت- التوزيع السليم للمسئوليات بين مختلف الإدارات المعنية بعملية إدارة مخاطر السيولة بما يتماشى مع السياسة الموضوعة لمخاطر السيولة، وبصفة عامة تعد إدارة الخزانة مسؤولة عن إدارة مخاطر السيولة لدى البنك، بينما تتمثل مسئولية الإدارة المالية في الإقرار عن السيولة؛

ث- شمول نظام القياس على الأرصدة بالعملات الأجنبية المختلفة لتقليل تركز التوصيفات بالعملات الأجنبية وتأثيرها المستمر على مخاطر السيولة وفقا لمستوى مخاطر السيولة المقبول في ظل الظروف غير المواتية؛

ج- التأكد من الالتزام بالإطار العام للمخاطر بما في ذلك مستوى المخاطر المقبول؛

مراقبة مخاطر السيولة بشكل يومي وعلى فترات طويلة الأجل؛

ح- مراجعة المعلومات الخاصة بتطورات أوضاع السيولة ولإقرار عنها لمجلس الإدارة بصفة دورية؛

خ- التأكد من كفاية نظم الرقابة الداخلية لدى البنك لضمان نزاهة عملية إدارة المخاطر التيت قُييم على الأقل سنويا وبشكل مستقل من قبل وحدة المراجعة الداخلية و خلق نظام جيد لإدارة المعلومات؛

د- مراجعة وتحديث السيناريوهات و الافتراضات الخاصة باختبارات التحمل، وأخذ نتائج تلك الاختبارات في الاعتبار عند إدارة مخاطر السيولة، مع وضع خطة للطوارئ وتنويع مصادر التمويل.

[1] طارق عبد العال حماده، **إدارة المخاطر، أفراد، إدارات، شركات، بنوك**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 ، ص 73

المبحث الثالث: تطور وسائل الدفع في النظام المصرفي وكيفية حمايتها من المخاطر المترتبة عنها

إن تطور وسائل الدفع الإلكترونية وظهور عدة اتجاهات حديثة في هذا المجال سببب في ظهور عدة انعكاسات سواء على البنوك او على الاقتصاد الوطني وسنتطرق في هذا المبحث على تأثير وسائل الدفع على الأداء التجاري للبنوك ودرها في التقليل من مخاطر السيولة

المطلب الأول: تطور وسائل الدفع الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري

بالرغم من التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الإلكترونية في العالم وتوسع نطاق استخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن، إلا أن الجزائر بقيت في منأى عن هذه المستجدات رغم أن العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا واسعة كبيرة في هذا المجال وما يمكن الحديث عنه هو بطاقات السحب وتفعيل بعض الآليات الأخرى.

الفرع الأول: بطاقة السحب

تم إنشاء بطاقة السحب الخاصة بكل بنك، فقد أنشأت شركة ما بين البنوك الثمانية (البنك الوطني الجزائري، بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بنك الجزائر الخارجي، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، القرض الشعبي الجزائري، بنك التنمية المحلية، الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي، بنك البركة الجزائري) سنة 1995 شركة SATIM*.[1]

الفرع الثاني: الشبكة النقدية ما بين البنوك

في سنة 1996 أعدت شركة "SATIM" مشروعا لإيجاد حل للنقد بين البنوك وأول مرحلة لهذا المشروع الذي بدأ العمل فيه سنة 1997 تمثلت في إعداد شبكة نقدية إلكترونية بين المصارف في الجزائر، هذه الشبكة لا تغطي إلا الخدمات المتعلقة بإصدار البطاقات المصرفية الخاصة بالسحب من الموزع الآلي محليا، وبالتالي تمكين البنوك الوطنية والأجنبية (الخاصة والعامة) أن يقدموا إلى زبائنهم خدمة سحب الأموال بواسطة الموزع الآلي.

الفرع الثالث: مركز معالجة النقدية ما بين البنوك

تشرف "SATIM" على مركز المعالجة النقدية بين البنوك وتعمل على ربط مراكز التوزيع

1

* "SATIM" société Algérienne d'automatisation des transactions interbancaires et de monétique.

بمختلف المؤسسات المشاركة في وظيفة السحب، حيث يتولى هذا المركز ربط الموزع الآلي بمقدم الخدمة بواسطة خطوط عبر الشبكة الوطنية ومركز الاعتراض على البطاقات (الضائعة أو المزورة).

فعملية السحب تتطلب ترخيصا يوجه إلى مركز الترخيص بالوكالة الذي (يقبل أو يرفض) الطلب، وفي حالة القبول يراقب المركز السقف المسموح به لكل زبون، كما يراقب هذا المركز الإشارة السرية والسحب الذي يتم بالبطاقة لا يمكن الرجوع فيه، بعد ذلك على الساعة صفر يقوم المركز بمعالجة كل الصفقات التي أقيمت في ذلك اليوم وتنظمها حسب كل بنك موجود في الشبكة بين المراكز وجميع البنوك المشاركة وتسجل العمليات لدى جميع البنوك، ويتم إجراء المقاصة في مركز الصكوك البريدية التي لها كل حسابات البنوك[1].

الفرع الرابع: الصيرفة على الخط "AEBS" (الجزائر الصيرفة على الخط)

أحد أهم أوجه الصيرفة الإلكترونية هي الصيرفة على الخط وفي إطار سعي الجزائر لتبني مشروع الصيرفة الإلكترونية فقد عملت على إيجاد هذا النوع من الخدمة في السوق المالي الجزائري، لكن قدرات البنوك الجزائرية لم تسمح بذلك ومن هنا جاءت فكرة إنشاء مؤسسة (تقدم أو تساعد) البنوك الجزائرية على تقديم هذا النوع من الخدمات فكانت "الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية" هذه الشركة نتجت عن اتفاقية شراكة بين المجموعة الفرنسية "DIAGRAM EDI" الرائدة في مجال البرمجيات المتعلقة بالصيرفة الإلكترونية وأمن تبادل البيانات المالية وثلاثة مؤسسات جزائرية وهي:

"SOFTANGINERTING, MULTIMEAIA, MAGACT"

ومركز البحث للإعلام العملي والتقني "CERIST" لتنشأ شركة مختلطة سميت "الجزائر لخدمات الصيرفة الإلكترونية"، تقدم هذه الشركة خدماتها المتعلقة بالبنوك عن بعد وتسيير وأمن تبادل البيانات المالية لجميع البنوك والمؤسسات المالية باختلاف أصناف زبائنها بتقديم تشكيلة من الخدمات بدرجة عالية من الأمن وسلامة في أداء العمليات، أنشأت هذه الشركة في جانفي 2004 في البداية ركزت على عمليات تطوير وتدعيم موجهة جهودها بصفة رئيسية نحو عصرنة الخدمات البنكية وأنظمة الدفع الإلكترونية.

الفرع الخامس: نظام المقاصة عن بعد "ATCI"[2]

إن عملية عصرنة نظام الدفع عرفت مرحلة جديدة بإنشاء نظام هو"ATCI" هذا النظام يختص

1- خوبيزي مريم، "واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وكيفية إدارة المخاطر الناتجة عنها وفقا لنموذج بازل الدولية للرقابة المصرفية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، جامعة الجزائر 03، جانفي 2017، ص 116.

2– "ATCI": Algérie télé compensation interbancaire.

بالمعالجة الآلية لوسائل الدفع العام مثل صكوك تحويل اقتطاع عمليات السحب والدفع بالبطاقات البنكية، وذلك باستعمال وسائل متطورة مثل المساحات المتطورة "SCANNERS" والبرمجيات المختلفة، ويمثل هذا النظام القسم الثاني من أنظمة الدفع المتطورة وفق المعايير الدولية بهذا الهدف للتحسين النهائي للخدمات البنكية المقدمة للزبائن.

دخل هذا النظام حيز التنفيذ في ماي 2006 باشتراك بين الجزائر (كل البنوك) واتصالات الجزائر، بريد الجزائر "SATIM"، جمعية البنوك والمؤسسات المالية "ABEF" مع فروعها ومكاتبها كافة عبر التراب الوطني، ويعتمد هذا النظام على نظام التبادل المعلوماتي للبيانات الرقمية والصور.

الفرع السادس: نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة "RTGS"[1]

يعرف نظام الدفع الفوري للمبالغ الكبيرة بأنه نظام يخص أوامر الدفع التي تتم بين البنوك باستخدام التحويلات البنكية أو البريدية للمبالغ الكبيرة أو الدفع الفوري المحقق من قبل المشاركين في هذا النظام، وهو نظام يخص ما يلي:

1- الأموال المحولة بين البنوك أو مع البنك المركزي مما يسمح بتحسين طريقة تسيير السيولة والاحتياط الإجباري بتقليل المخاطر التنظيمية.

2- المعالجة السريعة للمدفوعات التجارية بين المؤسسات والذي له أهمية كبيرة نظرا لأنه يسمح في ترقية التجارة وتطوير الاقتصاد.

يسمح هذا النظام بتنظيم أوامر تحويل الأموال التي تعادل وتفوق مليون دينار ومعالجتها بالوقت الحقيقي على أنها عمليات استعجالية وفورية وبصورة إجمالية (عملية بعملية)، وذلك دون تأجيل أي أنه يخص عملية الدفع فقط التي تتم بالتحويلات[2].

المطلب اثاني: مزايا وعيوب وسائل الدفع الحديثة

إن الانتشار الواسع لأنظمة الدفع الإلكترونية يترجم المزايا على العملاء، ولهذه الأنظمة إيجابيات وخصائص تميزها عن الوسائل التقليدية وتجعل البعض يفضلها عنها، هذا لا يعني أنها تخلوا من العيوب وهناك عدة عوامل أدت إلى نجاح وانتشار وسائل الدفع الحديثة.

الفرع الأول: مزايا وسائل الدفع الحديثة:

تتميز وسائل الدفع الحديثة بعدة مزايا تميزها عن وسائل الدفع التقليدية والتي يمكن تلخيصها كما

---

[1] – "RTGS" le système de paiement de Gros montants en temps réel.

2- خوبيزي مريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 116، 117، 118، 119.

يلي:

أولا: البطاقات البنكية:

إن البطاقات البنكية تمنح عدة فوائد ومزايا سواء لحاملها أو للبنك أو لمصدرها أو حتى للتاجر وذلك كما يلي:

1- بالنسبة لحاملها:

تعطي البطاقات البنكية لحاملها والتاجر العديد من المميزات التي يستنفع بها أثناء تعاملاته، وأهم هذه المزايا:

- تجنب البطاقة البنكية العميل حمل النقود وما ينتج عن ذلك من مخاطر السرقة أو الضياع؛
- استعمالها يحد من التعامل بالفواتير والإيصالات المختلفة؛
- تمنح لحاملها ائتمانا لفترة من الزمن[1]؛
- السماح لحاملها الاقتراض لأجل سواء كان البنك أم من الشركة المصدرة؛
- تمكن البطاقة البنكية صاحبها من إتمام صفاته فوريا بمجرد ذكر رقم البطاقة[2].

2- بالنسبة للتاجر:

تعد أقوى ضمان لحقوق البائع وتساهم في زيادة المبيعات كما أنها أزاحت عبئ متابعة ديون الزبائن.[3]

3- بالنسبة لمصدرها:

يجني مصدر البطاقة عدة مزايا:

- إجبار المحلات التجارية على فتح حسابات لدى البنك لأن التاجر مضطر لذلك حتى تتحول الأموال منه ترجع عليه كوديعة[4]؛
- تقليل الضغط على البنوك وتجنب الطوابير الطويلة نتيجة استخدام بطاقات الصراف الآلي.
- تعتبر مصدرا مربحا من خلال ما يحصل عليه البنك من رسوم الاشتراك والزيادات الربوبية على تسديد الدفع للعمليات المالية والنقدية والعمولات التي تتقاضاها البنوك من التجار، بالإضافة إلى النسب العقابية نتيجة تأخر العميل عن السداد.....إلخ[5].

[1] جلال عايد الشورة : وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر،2008، ص98

[2] محمود سحنون: **النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ، العدد الرابع، 2003، ص68

[3] http// marketing egypt. Blogs pot. Com تاريخ الإطلاع 2020/04/9

[4] محمود سحنون: **مرجع سبق ذكره** ، ص68

[5] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص114

ثانيا: البطاقات الذكية:

تقدم البطاقة الذكية مزايا عديدة أهمها:

أ- **القدرة العالية على تخزين المعلومات:**

تستطيع البطاقة الذكية اليوم احتواء مابين (03- 16) من المعلومات والقدرة على معالجتها مع توقع زيادة طاقتها في المستقبل مقابل الانخفاض المتواصل في تكلفتها.

ب- **تعدد مجالات الاستخدام:**

أي استعمالها كبطاقة لسداد أجرة لنقل وتغيير مواعيد السفر، وتستخدم كوسيلة دفع عبر شبكة الانترنت.

ت- **استخدام البطاقة الذكية كمحطة إلكترونية:**

يمكن استخدامها كمحفظة نقود إلكترونية.

ث- **السرية والأمان:**

استخدامها يعتمد على الشفرة واعتماد البيانات إذا ينتج إجراء على مثل هذه المعلومات وإيصال المعلومات المالية في بيئة مضمونة داخل شبكة المعلومات.[1]

ثالثا: النقود الإلكترونية

تشمل مزايا عديدة:

أ- تكلفة تداولها زهيدة وتحويل النقود الإلكترونية أي الرقمية عبر الانترنت أم الشبكات الأخرى أرخص كثيرا من استخدام الأنظمة البنكية التقليدية

ب- يمكن تحويلها من أي مكان إلى مكان آخر في العالم وفي أي وقت كان وذلك لاعتمادها على الانترنت

ت-بسيطة وسهولة الاستخدام حيث تسهل النقود الإلكترونية التعاملات البنكية إلى حد كبير فهي تغنى عن ملئ الاستثمارات وإجراء الاستعمالات البنكية عبر الهاتف.[2]

[1] زهير زواش: **دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010-2011، ص 38

[2] ابراهيم بختي: **التجارة الإلكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 75

الفرع الثاني: عيوب وسائل الدفع الإلكترونية:

تتمثل عيوب وسائل الدفع الإلكترونية فيما يلي:

أولا- بالنسبة لحاملها:

من المخاطر الناجمة عن استخدام هذه الوسائل رغبة حامل البطاقة لزيادة الإفتراض والإنفاق بما يفوق مقدرته المالية وإن كانت الفائدة مرتفعة وعدم سداد حامل البطاقة قيمتها في الوقت المحدد يترتب وضع اسمه في القائمة السوداء.[1]

ثانيا- بالنسبة للتاجر:

إن مجرد حدوث بعض المخالفات من جانبه أو عدم التزامه بالشروط يجعل البنك يلغي التعامل معه ويضع اسمه في القائمة السوداء وهو م ما يعني تكبد التاجر صعوبات جمة في نشاطه التجاري.[2]

ثالثا: بالنسبة لمصدرها:

تتمثل أهم العيوب فيما يلي:

أ- ازدياد حاملي بطاقات الائتمان وأخذهم فترة طويلة من الزمن لتسديد الديون المترتبة عليهم يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون المعدومة لدى مصدر البطاقة.

ب- عدم القدرة على توفير الميول الكافية لتغطية احتياجات السحب النقدي والافتراض على بطاقات الائتمان مما يولد مخاطر على سيول البنك.

ت-في حالة ضياع البطاقة أو سرقتها أو الاحتيال أو التزوير فإن مصدر البطاقة (البنك هو الذي يتحمل النفقات).[3]

المطلب الثالث:الدفع الإلكتروني كآلية للتقليل من السيولة

تكثيف وفرض التعامل بالصكوك البريدية والبنكية والبطاقات البريدية والمصرفية لما لها من فائدة من الناحية الأمنية قبل تعميم الدفع الإلكتروني بالبطاقة البنكية، وتكثيف عمليات المقاصة اللحظية مستقبلا[4].

الفرع الأول : إجبارية الدفع الآلي باستعمال الصكوك

بعد انخفاض السيولة في النظام الرسمي أكدت وزارة المالية في عديد من المرات أنه بداية من الفاتح من جويلية 2015 سيقوم المتعامل الاقتصادي بالدفع الآلي باستعمال الصكوك في إطار التعاملات المالية، وهي

[1] جلال عايد الشورة: **مرجع سبق ذكره**، ص 98

[2] بن عيسى عنابي، عامر هواري: **الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكتروني في الجزائر**، عرض تجارب دولية، كلية العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة، ص06

[3] جلال عايد الشورة: **مرجع سبق ذكره**، ص 112

[4] د .محمد شايب ، **الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري** ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE ، جامعة سطيف – 1 الجزائر- ، تاريخ النشر ديسمبر 2017 ،ص ص (221,220)

تخص العقارات التي تزيد عن 5 ملايين دينار والسيارات التي تفوق مليون دينار جزائري .كما يلزم القانون استعمال الوسائل البنكية في التعاملات التي تفوق قيمتها مليون دينار فيما يخص بيع وشراء الجواهر والتحف القديمة والأعمال الفنية والأثاث القديم والمبيعات المعروضة للمزاد العلني، بالإضافة إلى تسديد الديون والمستحقات المالية .كما يلزم الإدارات العمومية والهيئات الرسمية والمؤسسات العمومية والخاصة بقبول وسائل الدفع البنكية، إضافة إلى الأمر من وزارة المالية للبنوك الذي يقر بقبول كل الأموال خارج المنظومة وإذا فاق 10 ملاين دينار بضريبة جزافية قدرها7 %وهذا غير معقول كون أن السلطات تحولت من محاربة لتبيض الأموال إلى القائمة على العملية وفق قانون ينظم العملية من أجل إرجاع السيولة إلى النظام المصرفي بدل التفكير في وسائل جادة كتطوير أنظمة الدفع الإلكترونية وتشغيله .إضافة إلى إطلاق الحكومة للقرض السندي الذي أطلقت عليه وزارة المالية اسم القرض الوطني للنمو الاقتصادي لاستعادة الأموال والسيولة التي تستغل خارج القطاع الرسمي وإعطائها الصفة القانونية، وهذا في الفترة بين 16 أفريل و 17 أكتوبر 2016 أين حددت نسبة فائدة السندات وكيفية الاكتتاب فيها[1].

الفرع الثاني : تعميم استخدام البطاقة البنكية والبريدية :

إن عمليات الاكتناز في الاقتصاد الجزائري مازالت مستمرة خلال هذه السنوات وبوتيرة متزايدة ، ما يتسبب في تراجع سرعة تداول النقود في السوق المالي والنقدي ، حيث تتأخر المبالغ التي سحبها من طرف البنوك والمؤسسات المالية في العودة إليه ويبقى الحل الذي نراه نحن هو ضرورة تبني أنظمة دفع إلكترونية مع تعميم استخدام البطاقة البنكية في الدفع الإلكتروني وجعل بطاقات السحب البريدية بطاقات دفع في الأجل القصير بمختلف أشكاله وأنواعه وآلياته ومختلف وسائل الدفع الإلكترونية التي تعمل على تقليل من حركة الأموال وسرعة دوران النقود بين الأفراد والمؤسسات المالية والاقتصادية في الاقتصاد الوطني وبالتالي لابد من[2]:

- رفع عدد الموزعات الآلية إلى أكثر 1364 وبلوغ 3000 موزع، وهو الهدف المسطر في الأجل القريب؛
- رفع عدد النهائيات في المحلات التجارية إلى أكثر من 5000 موزع عبر كامل التراب الوطني؛
- زيادة عدد البطاقات إلى أكثر 8 ملاين بطاقة بريدية وبنكية، ليكون هناك توافق بين عدد البطاقات والعملاء وعدد المكاتب البريدية على الأقل الوصول إلى 20 مليون بنكية وبريدية؛

[1] د .محمد شايب ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE ،مرجع سبق ذكره ،ص ص (221,220)

[2] د .محمد شايب ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE ،مرجع سبق ذكره ،ص ص (221,220)

الفرع الثالث: الدفع الإلكتروني والناتج الإجمالي المحلي :

إن تفعيل الدفع الإلكتروني سيضمن القضاء على مشكلة الأوراق النقدية المزورة،وحماية الزبائن من عمليات السرقة، إلى جانب حماية المؤسسات الكبرى من أخطاء الموظفين التي تكلف بعض الشركات خسائر كبيرة . وتعميم وسائل الدفع الحديثة سيقضي على أزمة السيولة النقدية التي يشهدها الاقتصاد الجزائري ,ففي كل مناسبة اجتماعية تجد البنوك ومؤسسات البريد التي تخدم أكثر من 15 مليون زبون نفسها عاجزة عن تلبية طلبات زبائنها .

كما سيقضي الدفع الإلكتروني على مشكلة الطوابير التي تشهدها العديد من المؤسسات الحكومية التي يتدافع أمامها المواطنون لدفع فواتير الكهرباء والماء والغاز وغيرها من الفواتير.

إن اعتماد نظام الدفع الإلكتروني سيساهم في ارتفاع المعاملات المالية بنسبة تفوق% 200 ، كما سيساهم في ارتفاع الناتج المحلي بنقطة أو نقطتين على أقل تقدير ، وبالتالي تحريك عجلة النشاط الاقتصاد وتتضاعف آليات الاستثمار وعلى عكس ما ذكرنا سابقا فكلما قلت كميات النقد بأيدي الجمهور وشراء العقارات والذهب كلما تم تجميد مبالغ مقدرة وتفويت فرص استثمارية واعدة علي الاقتصاد الجزائري وان العملة في القطاع المصرفي سيفعل الاقتصاد الوطني كثيرا ويقضي على الأسواق الموازية) السوداء (ويتحول الاقتصاد من اقتصاد الظل إلى اقتصاد حقيقي منتج ومصدر فيرتفع سعر صرف العملة الوطنية وتنخفض الأسعار..

وبالتالي وحسب الدراسات الاقتصادية، إذا كانت هناك زيادة قدرها % 10 في حصة المدفوعات الإلكترونية من الإ نفاق الاستهلاكي يمكنها أن تؤدي إلى زيادة تعادل % 1 في الناتج المحلي الإجمالي[1].

[1] د .محمد شايب ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE ،مرجع سبق ذكره ، ص ص(221,220)

خلاصة الفصل الثاني

لكي يتحكم البنك بطريقة جيدة في مخاطر السيولة نظرا لما يترتب عنها من مشاكل في العمل المصرفي التي تؤدي إلى أزمات مصرفية إذ يمكن أن تتعدى هذه الأخيرة إلى أزمة اقتصادية، مما استدعى ذلك إلى إرساء لجنة بازل 3 لمعايير دولية لتسيير مخاطر السيولة، واهتمت هذه المعايير بوضع مبادئ أساسية لإدارة ومراقبة مخاطر السيولة، ونشر وضعيات البنوك حول السيولة ووضعت للبنوك نسبتي قياس السيولة القصيرة وطويلة الأجل، إضافة إلى الرقابة الخارجية التي يقوم بها البنك المركزي والتي تسهر على مدى احترام البنك للقوانين والأنظمة البنكية المطبقة عليه، والتي تسمح له بالمحافظة على ملاءته المالية والتخطيط للحالات الطارئة إذ تجنبه من الوقوع في الخطر ، لذا فإنه يمكن القول بأن معرفة مخاطر السيولة وإدارتها من العوامل الرئيسة في نجاح البنوك .

الفصل الثالث

دراسة أهم أهداف

ونتائج بعض

الدراسات السابقة

المبحث الأول : دراسة أهم أهداف ونتائج بعض الدراسات السابقة

عرف النظام المصرفي الجزائري سلسلة من الإصلاحات تماشياً مع التحولات المحلية والعالميةومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى تقديم بعض الدراسات السابقة حيث سنتعرض إلى أهم الأهداف والنتائج التي تم التوصل إليها

المطلب الأول:أهداف ونتائج الدراسة رقم واحد

وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجاريةواقع وتحديات – دراسة ميدانية لحالة بنكي BEA.BADR–.

تعتبر الخدمات المصرفية أحد أهم الأنشطة الاقتصادية في أي دولة ،وهذا التطور جعل الاقتصاديين يتنبؤون بعالم بدون ورق حيث تحل وسائل الدفعالإلكترونية محل الوسائل التقليدية، وأصبحت السمات التي تمتازبهاالبنوكالتجارية، هواستعمالها للتقنيات الحديثة وخاصة في أنظمة الدفع ألا وهي وسائل الدفع الإلكترونية التي ساهمت في جعل هذا العالم مجرد سوق واحدتتعادل فيه الفرص لكل الأفراد ، ومن هنا تمت طرح الإشكالية التالية :

ماهي أهم التحديات والمخاطر التي تواجه وسائل الدفع الحديثة في الجزائر؟

الفرع الأول: أهم أهداف الدراسةرقم واحد[1]

–لقد سمح التطور التكنولوجي بإبداع وسائل دفع إلكترونية والتي تولدت من تطور شبكةالانترنت وبروز التجارة الإلكترونية ، فقد سمحت هذه الوسائل باختصار الوقت والتكلفة وتحقيقمزايا لم تتمكن وسائل الدفع التقليدية من تحقيقها ولكن هذا لا يعني أنها تخلوا من العيوب فقدحملت في طياتها عدة مخاطر خاصة الجرائمالإلكترونية التي تواجه وسائل الدفع الحديثة.

–فهم مختلف المصطلحات البنكية حديثة النشأة كالتجارة الالكترونية،ماهيةالبطاقات البنكية والذكية وكيفية عملها ...الخ.

–مواصلة ومتابعة الموضوع سمح بمعرفة آخر التطورات المتعلقة بوسائل الدفعالحديثة

[1] سماحي أحلام،جناي نجاة ،**وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجاريةواقع وتحديات -دراسة ميدانية لحالة بنكي - BEA.BAD**،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ،ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، شعبة علوم اقتصادية ،تخصص اقتصاديات التمويل والبنوك،2016-2017

الفرع الثاني: أهم النتائج المتوصل إليها للدراسة رقم واحد

لقد تمكن الباحث من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية القائمة والمتعلقة بأهم التحدياتوالمخاطر التي تواجه وسائل الدفع الحديثة ويمكن حصر أهم النتائج التي تم الخروج بهامن هذه الدراسة في النقاط التالية[1]:

- لم تكن وسائل الدفع الحديثة التي اعتبرت الحل المثالي للمشاكل المطروحة من الوسائلالتقليدية في مستوى التوقعات، حيث خلقت هي الأخرى مشاكل وعيوب من نوع جديد يصعبمحاربتها لارتكازها على عالم إلكتروني يفتقر للمادة الورقية مما يصعب عملية الإثبات.
- إن البطاقات البنكية لم تلق النجاح المنتظر، ويتجسد هذا على أرضية الواقع بقلة المتعاملينبها.
- عدم اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر يعتبر أكبر عائق لنجاح وسائل الدفع الحديثة
- إن ضعف الدعاية والإشهار بخصوص البطاقة لا يسمح بإيصال الرسالة إلى عدد كبير منالزبائن.

المطلب الثاني: أهداف ونتائج الدراسة رقم إثنان

نظام الدفع الالكتروني الجزائري كألية لتطوير وسائل الدفع الحديثة

تعتبر أنظمة الدفع الالكتروني الحديثةمن أهم إفرازات الثورة التنقية والتكنولوجية وأبرزها في مجال المعاملات المالية والمصرفية العالمية ، ومنأجل مسايرة هذا التطور الحاصل في هذه الصناعة كان لزاما على الجزائر أن تواكب هذه التطورات لتطوير منظوماتها الاتصالية من خلال نظام الدفع الالكتروني وتحديث بنيتها المصرفية .

وعلى ضوء ذلك تم طرح الاشكالية التالية :

مامدى مواكبة الجزائر للتطورات التنقنية الحاصة في مجال العمل المصرفي ؟

الفرع الأول: أهم أهداف الدراسة رقم إثنان

من خلال دراسة تطور كل من نظام التسوية الاجمالية الفورية للمبالغ الكبيرة ، ونظام المقاصة الالكترونية للمدفوعات الخاصة بالجمهور العريض وذلك خلال الفترة 2006-2017 ،حيث تم التوصل إلى:[2]

---

[1] سماحي أحلام،جناي نجاة ، مرجع سبق ذكره

[2] بصيري محفوظ،**نظام الدفع الالكتروني الجزائري كألية لتطوير وسائل الدفع الحديثة** ، جامعة البويرة، مجلة دراسات وأبحاث ، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلة العدد 11 ، 4 أكتوبر 2019

- أن نظام الدفع الالكتروني في الجزائر مازال في مراحله الأولى ولم يرقى إلى مصاف الدول المتطورة المتحكمة في هذه التكنولوجية ، حيث أن وسائل الدفع المستعملة مازالت تقليدية في أغلبها كما أن استعمال وسائل الدفع الجديدة تبقى محدودة بدورها أيضا ، لذا يجب على الدولة أن تقوم بتبني استراتيجية تحفيزية لاستعمال التكنولوجية الحديثة وتعميمها على مختلف الاعوان.
- محاولة معرفة أهم التقنيات الحديثة المستعملة في النظلم المالي والمصرفي
- محاولة إبراز دور أنظمة الدفع الالكترونية في تطوير النظام المالي والمصرفي
- محاولة تقييم أنظمة الدفع ووسائل الدفع الالكترونية المستعملة في الجزائر

الفرع الثاني: أهم النتائج المتوصل إليهاللدراسة رقم إثنان

من خلال دراسة الباحث لموضوع نظام الدفع الالكتروني تمكن من معرفة بأن هذا نظام مازال في مراحله الأولى حيث بلغت البنوك الجزائرية أشواطا مهمة فيعملية مواكبتها للتطورات الحاصلة في مجال تكتنولوجيا الاتصال من خلال استعمال أنظمة الدفع الالكترونية المتطورة حيث توصل الباحث إلى النتائج التالية :[1]

- تحتل شريحة حجم المدفوعات التي تفوق مائة مليون دينار الحصة الأكبر بنسبة تفوق نسبة 90% خلال معظم سنوات الدراسة
- هيمنة الصكوك والتحويلات على حجم المعاملات على حساب الأوراق التجارية ، الاقتطاعات والمعاملات عبر البطاقات المصرفية وهذا يدل على ان تركز حجم المعاملات يقتصر على نوعين فقط
- المعاملات عبر البطاقات المصرفية تبقى ضعيفة وهذا يدل على ان نظام الدفع الجزائري لم يصل بعد إلى مرحلة التطور

المطلب الثالث :أهداف ونتائج الدراسة رقم ثلاثة

أدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها فيالتخفيض من خطرالسيولة

– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(BNA) –

إن المسير في البنك يتعامل دوماً مع مجموعة من المخاطر لذلك فهو مجبر علىالبحث عنالسبيل والسياسات التي تضمن له سلامة اتخاذ قراراته ، و كذا الإجراءاتالكفيلة بالحد من المخاطر التي يتعرض لها مثل :

خطر عدم التسديد، خطر السيولة، خطر سعر الصرف خطر سعر الفائدة...الخ

وتعتبر السيولة من اهم الاطراف التي تسعى البلاد لتحقيقها ، فقد يواجه البنك مجموعة من الصعوبات منها

[1] بصيري محفوظ ،مرجع سبق ذكره

الوقوع في خطر عدم السيولة وبهذا توصل الباحث إلى الاشكالية التالية :

إلى أي مدى تعمل أدوات إدارة السيولة على التقليل من خطر السيولة في البنكالوطني الجزائري (BNA) [1]؟

الفرع الأول: أهم أهداف الدراسة

من خلال الدراسة تبين بأن تلعب البنوك تلعب دورا حيويا في الاقتصاد وذلك لتقديمها خدمات متنوعة إلا أن عملية الإقراضتبقى في قمة تلك الخدمات إلا أن البنوك تواجه خلال عملها اليومي مجموعة من المخاطرلذلك تعمل على تكوين سيولة بنكية وذلك بهدف التخفيف من حدة الخسارة المتوقعة مستقبلامعتمدة في ذلك على أسلوب بناسبها وهذه السيولة مهمة للبنك على الوفاء بالتزاماته و بما أنأهم دور للبنوك هو إمداد الاقتصاد القومي اللازم لتنميته فإن أي خلل يحدث في البنوكسيلحقه لا محالة خلل في الاقتصاد القومي بصفة عامة لذلك فإن على البنوك خاصة منهاالتجارية أن تقوم بوظائفها على أكمل وجه و يعد جلبالسيولة من أهم الأهداف التي تسعىإليها البنوك التجارية حتى لا تقع في أزمة سيولة فتفقد مكانتها في الجهاز المصرفي و لذلكسعت هذه البنوك إلى الاعتماد على أدوات مالية لتوفير السيولة

الفرع الثاني : أهم النتائج المتوصل إليها

من خلال دراسة الباحث لموضوعه توصل إلى أهم النتائج والتي يمكن أن تساهم في إغناءالجانب المعرفي وعلى النحو التالي :[2]

- تلجأ البنوك إلى الاقتراض من سوق رأس المال عن طريق إصدار السندات بلا ضمان
- تطرح لاكتتاب العام وتباع للمستثمرين لتوفير السيولة لدعم طاقتها الاستثمارية ومواجهة خطر السيولة.
- تلجأ البنوك للبنك المركزي في حالة العجز لتوفير السيولة اللازمة أي عند تعرضهلخطر السيولة ، إما عن طريق استدعاء جزء من الاحتياط الفائض المودع لدى البنكالمركزي ، و إما عن طريق الاقتراض منها كما تلجأ إليها في حالة فائض لإيداعه لديها .
- تلجأ البنوك إلى الأداة المالية المتمثلة في تخفيض أو زيادة حجم الاستثمار في القروضبمواجهة العجز في التدفقات النقدية عن طرق تصفية محفظة القروض.
- يلجأ المصرف إلى الاقتراض من المؤسسات المالية لغرض تغطية عجز في الاحتياطي القانوني.

[1] عتروس صونيا ، مرجع سبق ذكره
[2] عتروس صونيا ، مرجع سبق ذكره

- يشكل التوريق موردا بديلا لإعادة التمويل ويجنب البنوك اللجوء إلى التمويل عن طريق زيادة رأس المال بإصدار الأسهم و هي عملية جد مكلفة.
- تلجأ البنوك إلى الأداة المالية المتمثلة في بيع وشراء الأوراق المالية في حالة العجز إلى بيع جزء من هذه الأوراق واستخدام حصيلتها في تغطية تلك السحوبات.
- تستطيع البنوك أو مشاءات الأعمال سد العجز الطارئ في السيولة لديها باللجوء إلى اتفاقية إعادة الشراء وذلك باستخدام اذونات الخزينة.
- البنك الوطني الجزائري يلجأ إلى البنك المركزي والمؤسسات المالية لتغطية احتياجاته.

المطلب الرابع : أهداف ونتائج الدراسة رقم أربعة

وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري –الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية–

لقد عرف الاقتصاد عدة فترات انتقالية، تميزت كل فترة عن الأخرى بوسائل وأساليب وأفكار جديدة أدت إلى تمييزها عن سابقتها ،إلى أن ظهر اقتصاد المعرفة والاقتصاد الرقمي ومنه ظهرت الصيرفة الالكترونية ، لذلك بدأ التفكير في تحديث الخدمة المصرفية في الجزائر وذلك بجعلها عصرية، ومن بين أهم عناصر التحديث للخدمة المصرفية هي تحديث وسائل الدفع بمختلف أنواعها وجعلها وسائل دفع الكترونية مماسبق توصل الباحث إلى طرح إشكالية الدراسة:

ما واقع ومتطلعات استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجزائر في إطار تحديثها وعصرنتها؟[1]

الفرع الأول: أهم أهداف الدراسة رقم أربعة

في ظل الاقتصاد الرقمي ونتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، برزت تحولات هائلة في مجال العمل البنكي الإلكتروني، مما أسفر عن ظهور وسائل الدفع والسداد الالكتروني كنماذج لخدمات الصيرفة الالكترونية، والتي لجأت البنوك لمواكبتها منأجل تحسين أدائها تجاه عملائها بغية الوصولإلى أسواق جديدة وكسب رضا عملائها وجذبعملاء جدد نتيجة المزايا التي تحققها هذه الوسائل، إضافة إلى رفع حصتها السوقيةخاصة في ظل حدة المنافسة، وسنحاول منخلال هذه الورقة

[1] سمية عبابسة،**وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري -الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية-**، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد السادس ، ديسمبر 2016

البحثية تسليط الضوء علىواقع وسائل الدفع الالكتروني في البنوك الجزائرية وآفاقها المستقبلية .

الفرع الثاني : أهم النتائج المتوصل إليها للدراسة رقم أربعة"

مما سبق وعلى ضوء ما تم عرضه توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- لقد فرض تطور علم الاقتصاد العديد من التغيرات التي لم يكن القطاع المصرفي في منأى عنه امن خلال التوجه إلى رقمنة أنشطته باعتماد الصيرفة الالكترونية التي أصبحت ضرورة حتمية لمواجهة المنافسة بشكليها الوطنية والدولية
- لقد ساهم ظهور شبكة الانترنيت وما لحقها من تطورات كان أهمها التجارة الالكترونية في تراجع دور وسائل الدفع التقليدية لتحل محلها وسائل الدفع الالكترونية خاصة في ظل وجود هيئات دولية و عالمية رائدة في انتاج وتسويق مثل هذه النوع من وسائل الدفع؛
- تفتح وسائل الدفع الالكتروني آفاقا واسعة للحصول على الخدمة البنكية في أي وقت وفي أي مكان؛
- تعتبر وسائل الدفع الإلكتروني من عوامل تطور البنوك والرفع من أدائها الخدمي ومواكبة التحديات البنكية وجذب الزبائن والرفع من القدرة التنافسية وهو ما يؤثر إيجابا على أداء البنك.
- لا يزال النظام المصرفي الجزائري بعيدا نوعا ما عن واقع وسائل الدفع الالكترونية في الدول المتقدمة وحتى بعض الدول العربية بالرغم من الجهود المبذولة للنهوض بالقطاع؛
- هناك العديد من العوامل التي تحول دون تطور التعامل باستخدام البطاقات البنكية في الجزائر منها ما هو تقني ومنها ما هو بشري، لكن يمكن إرجاع السبب الرئيسي إلى نقص الوعي والثقافة اللازمة لاعتماد مثل هذه الوسائل.

المبحث الثاني :مقارنة الدراسات السابقة من حيث أوجه الاختلاف وأوجه الشبه

المطلب الأول: مقارنة أهداف الدراسات السابقة

الفرع الأول: أوجه اختلاف الدراسات السابقة

[1] سمية عبابسة ، مرجع سبق ذكره

الجدول (3-1): يبين أوجه اختلاف أهداف الدراسات السابقة

الدراسة واحد	الدراسة إثنان	الدراسة ثلاثة	الدراسة أربعة
1- التطورالتكنولوجي سمح بإبداع وسائل الدفعالالكترونية 2- إبراز التجارة الالكترونية 3- فهم مختلف المصطلحات البنكية حديثة النشأة في التجارة الإلكترونية 4- معرفة آخر التطورات الخاصة بوسائل الدفع	1- هذه الدراسة توصلتبأن استعمال وسائل الدفع الجديدة تبقى محدودة 2- معرفة أهم التقنياتالحديثة المستعملة في النظام المالي 3- محاولة إبراز دور أنظمة الدفع الإلكتروني في تطوير النظام المالي والمصرفي 4- محاولة تقييم أنظمة الدفع وسائل الدفع الالكترونية المستعملة في الجزائر	1-تعمل البنوك على تقديم خدمات متنوعة. 2- تواجه مجموعةمن المخاطر 3- تعمل على تأمين سيولة للتخفيف من حدة الخسارة. 4-الإعتماد على أدوات مالية لتكوين السيولة	1- مواكبة البنوك وسائل الدفع والسداد الإلكتروني من أجل تحسين أدائها تجاه عملائها. 2- الوصول إلى أسواق جديدة وكسب رضا العملاء وجذب عملاء جدد. 3-رفع الحصة السوقية في ظل حدة المنافسة.

المصدر : من إعداد الطالبة بناء على الدراسات السابقة

الفرع الثاني: أوجه التشابه للدراسات السابقة (من حيث الأهداف)

من خلال الجدول السابق المتعلق بأوجه الاختلاف بين الدراسات نجد بأنه يوجد هناك بعض التشابه في الدراسات وعليه نجد :[1]

الدراسة واحد والدراسةإثنان والدراسة أربعة:

[1] من إعداد الطالبة بناء على الدراسات السابقة

اتفقت على أن البنوك يجب أن تعرف آخر التطورات الخاصة بوسائل الدفع من أجل تحسين أدائها اتجاه عملائها وكسب رضا العميل ومعرفة أهم التقنيات الحديثة المستعملة في وسائل الدفع.

الدراسة واحد والدراسة أربعة:

اتفقتا على معرفة فهم مصطلحات حديثة كالتجارة الإلكترونية (الوصول إلى أسواق جديدة) ورفع الحصة السوقية

الدراسة إثنانو الدراسة ثلاثة:

اتفقتا على محاولة إبراز أنظمة الدفع وتطوير نظام مالي بالاعتماد على أدوات مالية لتكوين سيولة لكي لا تقع في أزمة سيولة أو تخفف من حجم الخسارة.

الدراسة ثلاثة والدراسة أربعة:

اتفقتا على تقديم خدمات متنوعة لكسب رضا العميل وجذب عملاء جدد

الدراسة واحد و الدراسة ثلاثة:

اتفقتا على أن وسائل الدفع الالكترزنية تحمل في طياتها عدة مخاطر مثل الجرائم الالكترونية.

المطلب الثاني: مقارنة نتائج الدراسات السابقة

الفرع الأول: أوجه اختلاف نتائج الدراسات السابقة

الجدول (3-2) : يبين أوجه اختلاف نتائج الدراسات السابقة

الدراسة واحد	الدراسة إثنان	الدراسة ثلاثة	الدراسة أربعة
1- لم تعتبر وسائل الدفع الحل المثالي لمشاكل وسائل الدفع التقليدية بل خلقت مشاكل أخرى مشاكل أخرى مثل: افتقارها للمادة الأولية. 2- قلة المتعاملين بوسائل الدفع	1- حجم المعاملات تسيطر عليها الصكوك والتحويلات على حساب الأوراق التجارية. 2- نظام الدفع الالكتروني لم يصل بعد إلى مرحلة التطور.	1-لمواجهة خطر السيولة تطرح البنوك السندات لاكتتاب العام وتباع للمستثمرين لمواجهة خطر السيولة. 2-لم تلجأ إلى البنك المركزي لتوفير السيولة عن طريق استدعاء جزء من الفائض عن	1-ظهور وتطوير من التجارة الالكترونية كان سبب في تراجع وسائل الدفع التقليدية وحل محلها وسائل الدفع الالكترونية. 2-وسائل الدفع الالكترونية ساهمت في فتح آفاق

الالكترونية لضعف الدعاية والاشهار		طريق الاقتراض وتلجأ إلى بيع الأوراق المالية لمواجهة العجز.	للحصول على الخدمة في أي وقت. 3- تعتبر وسائل الدفع من عوامل تكور البنوك والدفع من أدائها

المصدر : من إعداد الطالبة

الفرع الثاني: أوجه الشبه الدراسات السابقة

من خلال الجدول السابق المتعلق بأوجه الاختلاف بين الدراسات نجد بأنه يوجد هناك بعض التشابه في الدراسات وعليه نجد :[1]

الدراسة واحد والدراسة اثنان و الدراسة ثلاثة:

نظام الدفع الالكتروني لم يصل إلى مرحلة التطور المشاكل والعراقيل التي يعاني وبأن النظام المصرفي مازال بعيد عن واقع وسائل الدفع الالكترونية في الدول المتقدمة

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة مع الموضوع محل البحث

من الأسباب التي دفعتني للاهتمام بالبحث في هذا الموضوع نذكر على سبيل المثال لا الحصر مايلي :

- أهمية الموضوع وحداثة نظم الدفع الالكترونية؛
- استمرارية ظهور ابتكارات متعلقة بنظم الدفع؛
- كون الموضوع يدخل ضمن مجالات خصص؛
- معرفة الأساليب والأدوات التي تستخدمها البنوك التجارية في إدارة سيولتها؛
- قلة الدراسات التي تتناول البنوك التجارية من جانب إدارة مخاطر السيولة واقتصارها على مخاطر السيولة

[1] من إعداد الطالبة بناء على الدراسات السابقة

كما لا يخفى عليكم كذلك بأن هذه الدراسة كانت فيها عدة صعوبات تختلف عن سابقتها من الدراسات السابقة أنها لا توجد فيها دراسة حالة نظرا لتفشي وباء كورونا وطنيا وعالميا ، ما جعلنا نصطدم بتعميم الحجر المنزلي العام ، وغلق الجامعات الأمر الذي شكل صعوبة في التواصل مع البنوك وصعوبة الحصول على وثائق خاصة بالبنك والفئة المستهدفة في الدراسة ، وهذا ما سبّب نقص في دقة المعارف ، بالإضافة إلى غلق الجامعات والمكتبات ما أثر في ندرة المراجع والمصادر.

الخاتمة

خاتمة عامة

إن وسيلة الدفع هي تلك الوسائل المقبولة اجتماعيا من أجل تسهيل المعاملات التجارية و كذلك تسديدى الديون، فظهور البنوك ساهم في تعدد وسائل الدفع حيث ظهر الشيك و السند لأمر، السفتجة، و في مرحلة ما حققت هذه الوسائل نجاحا لكن درجات هذا النجاح بدأت تنخفض بسبب حوادث الغش و الاحتيال.فلم تعد هذه الوسائل ملائمة لتطورات العصر، لا من حيث السرعة و لا من حيث الفعالية بل تسببت في حدوث أزمة ثقة بين البنك و عملائه، فكان من المنطقي أن يعتبر الحل إيجاد البدائل عنها في ظل التطور التكنولوجي و ظهور شبكة الانترنت توفر كل الأدوات و الإمكانيات لتحقيق ذلك.

لقد ظهر إلى الوجود ما يسمى بوسائل الدفع الالكترونية غير مكلفة و مجردة من المادة، لكن من جهة أخرى فإن العمل المتناسق لوسائل الدفع الالكترونية حديثة النشأة يتطلب تنظيما قانونيا و درجة أمان عالية، فبدورها تخذت أشكالا متعددة منها:البطاقات البنكية، الشيكات الالكترونية، النقود الالكترونية و المحافظ الالكترونية حيث تمكنت من الحد من بعض العراقيل و المشاكل التي أفرزتها تلك الوسائل التقليدية لكن بالمقابل لم تكن وسائل الدفع الالكترونية مثالية.

ورغم الوعود المتكررة للسلطات النقدية والمالية بتعميم المدفوعات الإلكترونية بهدف تقديم خدمة أفضل للزبائن ومحاربة المشاكل المصرفية، بقيت هذه الوعود حبرا على ورق .وسيكون تعميم التعاملات مستقبلا مجرد خطوة أولية نحو التخفيف من حدة السيولة ومراقبة اكتناز الأموال في ظل رغبة كثير من المواطنين في حفظ أموالها نقداً بدلاً من استخدام البطاقات الإلكترونية .لكن قبل ذلك لا بد من تحديث وسائل الدفع وبنيتها التحتية لتداولها بأمان وكفاءة.

لكن غياب ثقافة الدفع الإلكتروني في المجتمع الجزائري يفرض تطبيق هذا الأمر تدريجيا، والذي يجب أن يتم في البداية عن طريق منح امتيازات للزبائن مثل إعفائهم من الضرائب لمدة معينة.
لابد على السلطات النقدية والمالية تشجيع أصحاب الأموال من أجل إيداع أموالهم في البنوك لاستثمارها في مشاريع منتجة.

ويبقى التحدي الذي يجب على السلطات المصرفية والمالية أن تواجهه هو قدرتها على تأمين المبادلات المالية الإلكترونية، وهو أمر متاح بتقديره من خلال الاستفادة من التطور التكنولوجي في هذا المجال عالميا

ومن هذا المنطلق، تم طرح الإشكالية في السؤال الرئيسي و الذي كان مضمونه:

- **إلى أي مدى يمكن أن تؤثر وسائل الدفع في التقليل من مخاطر السيولة ؟**

إختبار الفرضيات :

بعد وضعنا لمجموعة من الفرضيات وضعت للاختبار التي اعتمدنا عليها في الدراسة، فكانت الإجابة عنها كالأتي :

- فيما يخص النقائص التي واجهتها وسائل الدفع التقليدية، تمكن التغلب عليها بواسطة التطور الحاصل في القطاع المصرفي الذي أصبح يستخدم أجهزة و شبكات مكنته من التخلص من بعض المشاكل المزعجة التي فرضتها تلك الوسائل"، وهذا مايثبت صحة الفرضية الأولى
- لا يمكن الاستغناء عن وسائل الدفع التقليدية في الجزائر وذلك نظراً للبنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري لارتفاع التكاليف وعدم وجود ثقافة مصرفية لدى الجمهور و لذلك بتقبل التعامل بوسائل الدفع التقليدية، دون الحاجة للخوف وأن البطاقات البنكية لم تلقى النجاح المنتظر، و يتجسد هذا على أرضية الواقع بالعدد القليل من المستعملين لهذه البطاقات منها" ، وهذا ماينفي صحة الفرضية الثانية
- لا يوجد اختلاف بين الدراسة محل البحث مقارنة بالدراسات السابقة" ، وهذا مايثبت صحة الفرضية الثالثة

النتائج العامة للدراسة :

يتضمن هذا المبحث أهم النتائج التي تم التوصل إليها، والتي يمكن أن تساهم في إغناء الجانب المعرفي وعلى النحو التالي :

- ✓ إن ظهور وسائل الدفع الالكترونية شجع على قيام خدمات مصرفية الكترونية و وسع الآفاق أمام التجارة الالكترونية و فتح المجال لظهور سوق خاص بها يتضمن شركات عملاقة حققت أرباحاً طائلة بالتخصص في هذه الوسائل حديثة النشأة
- ✓ إن ظهور وسائل الدفع الإلكترونية شجع على قيام خدمات مصرفية إلكترونية تتلاءم مع تطورات العصر من حيث السرعة و الفعالية التي يوفرها لها.
- ✓ لم تكن وسائل الدفع الالكترونية التي اعتبرت الحل المثالي للمشاكل المطروحة من قبل الوسائل التقليدية في مستوى التوقعات، حيث خلقت هي الأخرى مشاكل و عيوب من نوع جديد يصعب محاربتها لارتكازها على عالم الكتروني يفتقر للمادة الورقية مما يصعب عملية الإثبات

الخاتمة

- ✓ تسبب ظهور وسائل الدفع الالكترونية في انخفاض محسوس لاستخدام وسائل الدفع التقليدية، لكنه لم يؤد إلى اختفائها و لا زوالها و قد لا يحدث ذلك على المدى القصير و هذا يعود لسببين هما:
  - تمكن التكنولوجيا من إصلاح بعض الاختلالات الحاصلة في نظام الدفع الكلاسيكي
  - إفراز وسائل الدفع الالكترونية لعيوب و عراقيل لا تأهلها لاحتلال مكان الوسائل التقليدية بل تمكنها من التعايش معها.
- ✓ هناك علاقة طردية بين السيولة ومنح القروض في البنوك التجارية فعند توفر السيولة في البنوك تزداد البنوك في منح القروض لزبائنها أما في حالة نقص السيولة فتتراجع البنوك نسبيا عن أداء هذه الوظيفة بسبب قلة السيولة
- ✓ لم تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية الحل المثالي و البديل للمشاكل المطروحة من قبل وسائل الدفع التقليدية ، حيث خلقت هي الأخرى مشاكل جديدة التي تخص الجرائم الإلكترونية.
- ✓ يعود سبب عدم إقبال عملاء الوكالات البنكية على تسوية معاملاتهم الالكترونية بالدرجة الأولى إلى المخاطر الناجمة من استخدام البطاقة البنكية
- ✓ تختلف أثر مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك التجارية حسب انخفاض السيولة أو فائض السيولة.

التوصيات والاقتراحات :

بناء على ما تقدم من نتائج عامة حول موضوع الدراسة، رأينا من الواجب تقديم بعض الاقتراحات و التوصيات التي تساعد الجزائر على حل بعض المشاكل وذلك كما يلي :

- ✓ لا بد من الاستعانة بالبحوث الجامعية التي تتناول هذا المجال و ذلك من أجل الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة منها و السائرة في طريق النمو في مجال تحديث نظام الدفع، للإطلاع على المشاكل المحتملة الحدوث و مناقشتها لإيجاد الحلول لها.
- ✓ الارتقاء بالعنصر البشري وذلك بتدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية .
- ✓ لا بد من توضيح البيئة التشريعية والقانونية المتعلقة بتنظيم نظام الدفع الإلكتروني وذلك بسن القوانين العقابية التي تخص الجرائم المرتكبة في حق وسائل الدفع الإلكترونية و تنفيذها .

الخاتمة

- ✓ ضرورة عمل المصارف باستمرار على تكوين العمال والارتقاء بقدراتهم ومهاراتهم بإجراء دوراتتدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال نظرا لتميزها بالتطور السريع و المستمر
- ✓ ضرورة التحكم الجيد في التقنيات الالكترونية وحمايتها والعمل على ضمان السرية أكثر بما يجذب الزبائن لاستخدام هذه الوسائل أكثر فأكثر من جهة ويرفع من كفاءة الأداء البنكي من جهة أخرى
- ✓ أهمية الحملات الدعائية و التحسيسية لتشجيع استعمال البطاقات البنكية وتشجيع الزبائن على استخدامها وتقبلها كونها وسيلة سحب ودفع آمنة و موثوق منها
- ✓ يجب أن تكون القرارات الخاصة بإدارة السيولة مرنة و تراجع باستمرار لتجنب فائض أو نقص في السيولة.
- ✓ ضرورة وضع البنوك المخصصات والاحتياطيات اللازمة لمواجهة المخاطر التي يتوقع أن تواجهها البنوك.
- ✓ العمل على توفير أدوات قياس مالية و إ دارية مناسبة من اجل تجنب مخاطر السيولة لعدم الوقوع في عسر مالي الذي يؤدي بدوره إلى الإفلاس
- ✓ وأخيرا نوصي بتشديد الرقابة على المشاريع المطبقة في مجال تحديث و عصرنة نظام الدفع، وهذا حتى لا نضيع الأموال الضخمة المخصصة لهذه المشاريع

أفاق الدراسة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على أهم النقاط التي تخص وسائل الدفع التقليدية والحديثة ودورها في التقليل من مخاطر السيولة ، إلا أنه تبقى بعض النقاط تستدعي فتح أبواب آفاق علمية جديدة من بينها:

- ➢ اتخاذ قرار بتحديد وتسقيف قيمة الأموال الممكن سحبها من بعض الموزعات
- ➢ النظام القانوني للبطاقات البنكية وأساليب حمايتها
- ➢ دور تكنولوجيا المعلومات في تطوير الخدمات البنكية وتحقيق الميزة التنافسية
- ➢ تنويع طرق سحب المواطنين لأموالهم والدفع لالتزاماتهم المالية

قائمة المراجع

الكتب

1-إبراهيم الكراسة ، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و ادارة المخاطر ، معه السياسات الاقتصادية ، مارس 2010 ، طبعة 2، أبو ظبي

2-ابراهيم بختي: التجارة الإلكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001

3-أحلام بوعبدلي ، سياسات إدارة البنوك التجارية ، دار جنان للنشر والتوزيع ،2015 ،

4-أحمد سفر ،أنظمة الدفع الإلكترونية ، منشورات الحلبي الحقيقة ، بيروت ، لبنان ،2008

5-أحمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم غفار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000

6-أمير فرج يوسف ،عالمية التجارة الإلكترونية وعقودها – أساليب مكافحة الغش التجاري الإلكتروني ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ،2009

7-البارودي علي الوافقي ،محمد حسن السيد ،القانون التجاري ،دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية،1999

8-بشير العلاق ،التسويق الالكتروني ،دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن ،2010

9-بشير محمد موفق لطفي ، التداول الالكتروني للعملات –طرق الدولية وأحكامه الشرعية، دار النفائس للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى،الادرن و العبدلي ،2009

10- بن علي بالعزوز،الاقتصاد النقدي،بدون طبعة،2007،

11- جلال عايد الشورة : وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، مصر،2008

12- الجنبيهي محمد ،الجنبيهي ممدوح، جرائم الانترنت والحاسب الآلي و وسائل مكافحتهما، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2004

13- الجنبيهي منير ، الجنبيهي ممدوح ، البنوك الالكترونية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2005

14- حجازي بيومي عبد الفتاح، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية، الجزء الأول ، ط1 ،الفكر الجامعي ، الإسكندرية ،2003

15- رحيم حسين ، الاقتصاد المعرفي الطبعة الاولى دار بهاء الدين للنشر والتوزيع ، قسنطينة 2008،

16- رضا صاحب أبو حمد ، إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر) ،دار الفكر للطباعة والنشر ،الطبعة 1 عمان 2002

17- الرومي محمد أمين ،التعاقد الالكتروني عبر الانترنت ، ط1 دار المطبوعات الجامعية ،الاسكندرية ،2004،

18- سامي السيد،النقود والبنوك والتجارة الدولية،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية'جامعة القاهرة،2018

19- طارق عبد العال حماده،تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة) ،الدار الجامعية ،طبع،نشر، توزيع،الإسكندرية،مصر،2003

20- طارق عبد العال حماده، إدارة المخاطر، أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003 ،

21- عبد الرحمان سيد قرمان ، العقود التجارية وعمليات البنوك طبقا للأنظمة القانونية بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، مزيده ومنقحة 2010

22- عبد الحليم كراجة، محاسبة البنوك، دار صفاء للنشر،عمان،الاردن، 2000 ،

23- عبدالحميد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي ، إدارة المخاطر الائتمانية، منشأة المعارف، الإسكندرية،مصر، 2009

24- عبدالحميد عبد المطلب،البنوك الشاملة عملياتها وادارتها،الدارالجامعية،الإسكندرية،2002

25- عبد الله طاهر ، موفق علي الخليل ،النقود والبنوك والمؤسسات المالية، مركز يزيد للنشر ،الطبعة الثانية،الكرك، الأردن ،2006

26- عبد المطلب عبد الحميد: "البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000

27- عقيل جاسم عبد الله،النقود والمصارف ،دار مجد لاوي للنشر،ط2،عمان، 1999،ص29

28- فارس فضيل ، التقنيات البنكية ،محاضرات وتطبيقات،مطبعة الموسك رشيد ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، الجزائر ،2013

29- فايز تيم،مبادئ الإدارة المالية،إثراء للنشر والتوزيع،عمان – الأردن،2010

30- قشوش هدى ،جرائم الحاسب الالكتروني في التشريع المقارن ، دار النهضة العربية ، القاهرة ،1992

31- محمد أحمد الأفندي، النقود والبنوك،دار الكتاب الجامعي،ط1، صنعاء،2009،ص3

32- محمد زهير شامية ،النقود والمصارف الشركة العربية للتسويق والتوريدات، دار الفكرللنشر، الاسكندرية ،2013

33- محمد عبد الحسين الطائي ، التجارة الالكترونية المستقبل الواعد للأجيال القادمة ،دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،عمان 2010

34- محمد عبد الحليم عمر، الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبية لبطاقات الائتمان ، إيتراك للنشر والتوزيع ،مصر،1997

35- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك،الطبعة الأولى،دار المناهج للنشر والتوزيع،عمان،2014

36- مروان عطوان ، النظريات النقدية ، دار البحث للطباعة والنشر ، عمان 1989

37- نادر شعبان إبرهيم السواح ، النقود البلاستيكية وأثر المعاملات الإلكترونية على المراجعة الداخلية في البنوك التجارية ،الدار الجامعية الإسكندرية ،2006

38- نادية فاضل ،الأوراق التجارية في القانون الجزائري،دار هومة

39- ناضم محمد نوري الشمري ،النقود والمصارف، دار الكتب للطباعة والنشر، ط1، الموصل، الرعاق1990

40- ناضم محمد فوزي الشمري ، عبد الفتاح زهير عبد اللات، الصيرفة الالكترونية ، دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى ، عمان ،2008

41- هبة الزحيلي ،المعاملات المالية المعاصرة بحوث وفتاوي لاوحلول،دار الفكر2002،دمشق

42- هيل عجمي جميل الجنابي ،رمزي ياسين وسيع أرسلان ، النقود والمصارف والتظرية النقدية ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى ، عمان و2009

43- يمالكي أكرم ، الأوراق التجارية والعمليات المصرفية ،الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ،عمان ،2001

44- يوسف أحمد أبو فارة ،التسويق الالكتروني عناصر المزيج لتسويق عبر الانترنت ، دار وائل للنشر ، الطبعة الثانية،عمان ، الأردن ،2007

مواقع الالكترونية

1. http// marketing egypt. Blogs pot. Com تاريخ الإطلاع 2020/04/9
2. تاريخ الاطلاع ، 11 أفريل 2020 ، على الموقع الالكتروني

WWW.Kenanna

3. حلمي جميل ، كيف توقع الكترونيا، تاريخ الاطلاع 2020/04/11 على الموقع الالكتروني WWW.Islamonline .net
4. يونس عرب ، البنوك الالكترونية ،الأردن ، تاريخ الإطلاع :2020/04/11 على الموقع الالكتروني WWW.Ararbla.org
5. https://mafaheem.info/?p=1677 ، مفاهيم مالية واستثمار ،مخاطر السيولة ، تاريخ الإطلاع 2020/05/18

مذكرات و الرسائل :

قائمة المراجع

1-بشرى مذكور ، أثر وسائل الدفع على الأداء المالي للبنوك ،" دراسة بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة أم البواقي324 – ،مذكرة مكملة ضمن نيل شهادة ما ستر أكاديمي 2017

2-بوزرق إبراهيم فوزي،دراسة تحليله حول التجربة الجزائرية في مجال النقد الآلي البنكي ، "دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري "، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر 2008،

3-بوضياف جهاد،إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية—دراسة حالة بنك البركة الجزائري-،مذكرة لنيل شهادة الماستر ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ،2015

4-حكيم براضية، التصكيك ودوره في إدارة السيولة بالبنوك الاسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ،2010-2011 ،

5-حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس1 ،سطيف،2013-2014 ،

6-زهير زواش ،دورظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية دراسة حالة الجزائر،مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي،2011

7-زهير زواش: دور نظام الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2010-2011،

8-زيدان محمد ،دور التسويق في القطاع المصرفي ، حالة بنك الفلاحة والتنمية الرفية ، رسالة دكتوراه ، قسم العلوم الاقتصادية ، فرع تخطيط ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2006

9-سماحي أحلام،جناي نجاة ، وسائل الدفع الحديثة في البنوك التجارية واقع وتحديات -دراسة ميدانية لحالة بنكي BEA.BAD- ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ،ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، شعبة علوم اقتصادية ،تخصص اقتصاديات التمويل والبنوك،2016-2017

10- السيد أحمد عبد الخالق ، التجارة الالكترونية والعولمة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية والبحوث والدراسات ، الطبعة الثانية ،مصر ، 2008

11- طرابلسي فاطمة الزهراء،إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2011-2016،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ،ماستر أكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ، شعبة علوم اقتصادية ،تخصص مالية وبنوك ،2017-2018،

12- عبد الباقي روابح ، دور نظام الدفع الاكتروني في تحسين المعاملات المصرفية ، دراسة حالة الجائر ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم

الْتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،مدرسة الدكتوراه " اقتصاد – مناجمنت " جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –2010–2011

13- عبد الرزاق جبار ، المنظومة المصرفية الجزائرية ومقررات استفتاء لجنة بازل ، رسالة ماجيستير ،جامعة شلف ،2005،

14- عتروس صونيا، أدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض منخطر السيولة،دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير،تخصص مالية ، تأمينات وتسيير المخاطر جامعة أم البواقي، الجزائر،2014–2015

15- غضبان لخضر ، الإطار القانوني لوسائل الدفع الالكترونية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق، جامعة العربي بن مهيدي –أم البواقي – 2014/2013

16- كوثر ولجي ، عمليات البنوك المختلفة ، مذكرة تكميلية لنيل شهادة ماستر،شعبة الحقوق ،تخصص قانون الأعمال2014

17- مبروكي سارة ، دور وسائل الدفع الحديثة في تسيير العمليات البنكية وتطويرها ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ، جامعة المدية 2012،

18- نصر رمضان حلاسه، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة، رسالة استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة،2013 ،

19- وهيبة عبد الرحيم ، إحلال وسائل الدفع المصرفية التقليدية بالالكترونية ، دراسة حالة الجزائر ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير ،فرع نقود ومالية ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم علوم التسيير ،2005-2006

20- يوسف واقد، النظام القانوني لدفع الالكتروني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولودي معمري تيزي وزو، الجزائر، 2011

الجرائد و المجلات

1-أحلام بوعبدلي، عائشة طبي، إدارة مخاطر السيولة في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، دراسة مقارنة لعينة من البنوك العاملة في قطر،2014 ،مجلة الرؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمد لخضر،الوادي،الجزائر،العدد8 ،جوان 2015

2-بصيري محفوظ ،نظام الدفع الالكتروني الجزائري كألية لتطوير وسائل الدفع الحديثة ، جامعة البويرة، مجلة دراسات وأبحاث ، المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلة العدد 11 ، 4 أكتوبر 2019

3-جريدة الشروق ، العدد 193 ،تاريخ 2010/01/23

4-خميسي قايدي ،أ. أمينة بن خزناجي ، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية –حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية (A BC) ، مجلة الابتكار والتسويق ،العدد الثالث ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة برج بوعريريج ،

5-خوبيزي مريم، "واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية وكيفية إدارة المخاطر الناتجة عنها وفقا لنموذج بازل الدولية للرقابة المصرفية"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، جامعة الجزائر 03، جانفي 2017

6-دارسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق ، جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد الثاني والخمسون2017

7-سمية عبابسة ، وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري –الواقع والمعيقات والآفاق المستقبلية- مجلة العلوم الإنسانية ' العدد السادس ' ديسمبر 2016

8-سعيد بريكة والأستاذ فوزي شوق ،تحديات وسائل الدفع الالكتروني ، دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية أم البواقي ، مجلة البحوث الاقتصادية ، العدد الثاني ، ديسمبر 2014

9-المادة 69من الأمر رقم 03-11 مؤرخ في 26 أوت سنة 2010يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11المؤرخ في 26أوت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية –العدد 52

10- محمد شايب ، الدفع الإلكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة واكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري ، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE ، جامعة سطيف 1 الجزائر- ، تاريخ النشر ديسمبر 2017

11- محمود سحنون: النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ، العدد الرابع، 2003

12- وثيقة لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي ، الفريق العامل المهني بالتجارة الإلكترونية ،الجوانب القانونية من التجارة الإلكترونية ،الدورة 38 نيويورك،من 12إلى 23 مارس2001

الملتقيات العلمية :

1-بن عيسى عنابي، عامر هواري: الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكتروني في الجزائر، عرض تجارب دولية، كلية العلوم الإقتصادية، المركز الجامعي خميس مليانة

2-رشيد بوعافية، إبراهيم مزيود: التحول إلى وسائل الدفع الإلكترونية وتحديات الجرائم المعلوماتية، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، 26-2011/04/27،

3-صلاح إلياس: مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الحديثة، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية و إشكالية الإعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، 26-2011/04/27

4-الطاهر لطرش،تقنيات البنوك ،دراسة في طرق استخدام النقود من طرف البنوك مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة السادسة ،الساحة المركزية –بن عكنون – الجزائر ،2007

5-عبد الرحمان سيد قرمان ، العقود التجارية وعمليات البنوك طبقا للأنظمة القانونية بالمملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، مزيده ومنقحة 2010

6- عبد الحميد برحومة، صورية بوطرفة، "النقود الإلكترونية والأساليب البنكية الحديثة في الدفع والتسديد"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الإلكترونية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر، المركز الجامعي لخميس مليانة، الجزائر، 26-2011/04/27

7-محمود سحنون: النظام المصرفي بين النقود الورقية والنقود الآلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر ، العدد الرابع، 2003

8-مداح عرايب الحاج ،نعيمة بارك ،أهمية البنوك الالكترونية في تفعيل وسائل الدفع الالكترونية في الوطن العربي ،مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية ، إشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي ، خميس مليانة

9-المدرس خلف محمد حمد ، المدرس المساعد احمد فريد ناجي ، مخاطر السيولة وأثارها على ربحية المصارف التجارية في العراق ، جامعة تكريت / كلية الإدارة

والاقتصاد ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثاني والخمسون 2017

10- وهيبة عبد الرحيم ، تقييم وسائل الدفع التقليدية في ظل وجودها ، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ،المركز الجامعي ، خميس مليانة 26-2011/04/27

11- وهيبة لعوارم ،وسائل الدفع الالكتروني في عملية تبييض الأموال ، مجلة دراسات وأبحاث ،العدد 25 بجاية

12- يوسف مسعداوي ،جميلة سعيدي ،وسائل الدفع الالكترونية ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ،المركز الجامعي ، خميس مليانة ،26-2011/04/27